فترة العراق الانتقالية: على حدّ السكّين

27 نيسان 2004

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) - ICG - تقرير رقم 27
بغداد - بروكسل

قائمـة المحتويـات

الموضوع	الصفحة
ملخص تنفيذي وتوصيات	i
1. مقدّمة	1
2. المعضلة السياسية	2
3. تقييم الخيارات	5
أ- تغيير موعد الانتخابات	5
ب- تأجيل تاريخ 30 حزيران	8
ج- إعادة تحديد ما سوف يحدث في 30 حزيران	9
4. اقتراح الإبراهيمي	10
5. التحدّيات المستقبلية	14
أ- دور الأمم المتحدة	14
ب- تشكيل وتكوين وتفويض الحكومة الانتقالية	18
ج- المؤتمر الوطني ومجلس الشورى	21
1- الطائفة السنّية	24
2- أنصار مقتدى الصدر	27
د- القانون الإداري الانتقالي	30
ه- وضع قوّات الاحتلال	35
6. الخاتمة	37
الملاحق	
أ- خارطة العراق	38
ب- ملخص حول المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات	39
ج- التقارير والملخّصات الصادرة عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	40
د- أعضاء مجلس إدارة المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ICG	46

فترة العراق الانتقالية: على حدّ السكّين

ملخص تنفيذي وتوصيات

اليوم والطريق المؤديّة إليه، كإعادة توزيع جدّي للسلطة -وحتى بشكل أساسي أكبر مما تقترحه خطة الإبراهيمي الحالية- بين الولايات المتحدة والمؤسسات العراقية الجديدة. إن ثمّة حاجة إلى أربع خطوات مترابطة:

- **يجب تسليم المسؤولية السياسة للانتقال إلى الأمم المتحدة، التي تعمل من خلال ممثل خاص مفوّض بشكل ملائم.** قبل 30 حزيران 2004، يجب أن يشمل التفويض المذكور القدرة على تعيين حكومة مؤقتة (رهناً برفضها في وقت لاحق من قبل مجلس الشورى: للاطلاع على المزيد، أنظر أدناه). وبعد 30 حزيران يجب أن تشمل بعض الصلاحيات المتبقّية للإشراف على العملية السياسية، وفتح الطريق المسدود بين المؤسّسات العراقية، والعمل كضابط للقرارات التنفيذية العراقية التي قد تتجاوز تفويضها المحدود، أو في حالة توفّر إجماع واسع جداً بين العراقيين، اعتماد التعديلات على القانون الإداري الانتقالي.

  إن الأمم المتحدة، وهي قلقة لافتقارها إلى القدرة وتخشى من أنها ستضع نفسها في موقف فاشل، قد أصبحت مترددّة بشكل جليّ في القيام بهذا الدور الأخير. ورغم ذلك، فانه من الواضح أنّ الحكومة العراقية المؤقتة بعد 30 حزيران لن تمارس سلطة كاملة، كما أن السيستاني وغيره لا يريدون لها ذلك. إن الصلاحيات المناطة بالممثّل الخاص ستكون تلك، وفقط تلك، اللازمة لزيادة الاستقرار إلى الحدّ الأقصى واحتمالات الانتخابات الوطنية الديمقراطية في كانون الثاني 2005. وسوف تتمتّع الأمم المتحدة بشرعية أكبر بكثير من الولايات المتحدة في إنجاز هذا الدور.

  وحتى لو كان الأمر كذلك، فانه يجب استخدام تلك الصلاحيات بشكل ضئيل وحذر إلى أبعد حدّ. إن الضابط الحقيقي على القرارات الحكومية من المحتمل أن يأتي من هيكلها المتعدد الرؤوس (رئيس الجمهورية، نوّاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء)، وبالتالي يجب منح أعمال وتصرفات الحكومة العراقية الاعتبار والاحترام اللائقين.

- **يجب تعيين حكومة مؤقتة من التكنوقراطيين (الخبراء الفنيين) من قبل الممثل الخاص للأمم المتحدة، بحيث تسجّل تغيّراً واضحاً في صفتها وعضويتها عن مجلس الحكم الانتقالي.** وستكون هذه الحكومة بشكل أساسي حكومة وكيلة

إن الوضع في العراق غير مستقّر ومحفوف بالمخاطر أكثر من أيّ وقت منذ الإطاحة بالنظام البعثي في نيسان 2003، حيث يعكس إلى حد كبير عجز الائتلاف (التحالف) عن تأسيس عملية انتقال شرعي وسياسي تمثيلي. إن الخطة الرئيسية التي رسمها المستشار الخاص التابع للأمم المتحّدة، الأخضر الإبراهيمي، ورغبة الولايات المتحدة الظاهرة في انتداب على الأقل بعض المسؤولية السياسية إلى الأمم المتحدة، وقرار التخفيف من مرسوم تفكيك حزب البعث، تعتبر جميعها خطوات في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، تبقى المسائل الجوهرية دون إجابة، وفي بعض الحالات، لم يتم الاستفسار عنها.

يتميّز تاريخ عراق ما بعد صدّام بمحاولات متتابعة من قبل الولايات المتحدة لصياغة واقع سياسي حسب رغبتها. ومع كلّ بداية خاطئة وخطّة فاشلة، فقد أصبحت الخيارات الواقعية لانتقال سياسي ناجح ومستقرّ أضيق وأقل جاذبية. إن تحقيق الانتقال بشكل صحيح في هذه المرّة يعتبر أمرًا ملحًّا وحيوياً. وربما لا يكون قد بقي هناك العديد من الفرص، أو أيّ منها.

لقد ورث الإبراهيمي، عند توليه مهمّته، العديد من القيود السياسية الشديدة، وفي بعض الحالات، المتضاربة: التزام الولايات المتحدة بـ " نقل السيادة " إلى هيئة عراقية غير محددّة بحلول 30 حزيران 2004، والمؤسسة العراقية الحالية ذات الطبيعة غير التمثيلية، ومجلس الحكم الانتقالي، وغياب المستقبل المنظور لقوّة أمن عراقية جديرة بالثقة ويمكن الاعتماد عليها وبالتالي الحاجة إلى قوّة مستمرة تحت قيادة الولايات المتحدة، والمعارضة الشديدة من قبل الممثّل الشيعي الأكثر نفوذاً، آية الله السيستاني، ليضفي على أية حكومة غير منتخبة ثقة واحتراماً أصيلين، والاستحالة العملية لإجراء انتخابات وطنية ديمقراطية قبل كانون الثاني 2005.

وإذا جمعنا هذه العوامل معاً، فإنها تؤدّي إلى استنتاجين واضحين: أوّلهما الحاجة الفورية إلى تغيير أساسي إذا كان يُراد تضييق الفراغ المتنامي الذي يفصل مؤسسات الاحتلال الحاكمة عن الشعب العراقي، وثانيهما أنه مهما يحدث في 30 حزيران فانه في أفضل الأحوال سوف ينطوي على تفويض أمرٍ ما هو أقل بكثير من صلاحيات السيادة لهيئة تقف بعيداً عن كونها تمثيلية.

إن الإجابة لا تكمن في التخلّي عن تاريخ 30 حزيران، كما اقترح البعض، ولكن في إعادة تحديد ما سوف يحدث في ذلك

الانتقالية، إلاّ أن الأحداث الأخيرة في الفلّوجة وأماكن أخرى قد أوضحت أنه من المحتمل أن تؤدّي العمليات الهجومية الرئيسيّة إلى نتائج عكسية، ما لم يتم القيام بها بمساندة محلية هامة. وإذا كان 30 حزيران سيشمل بشكل مطلق أيّ تحوّل في السلطة بالعودة إلى العراقيين، بحيث لا يكون خاوياً أو تجميلياً بشكل كلّي، فانه يتوجّب إدخال بعض عناصر الرقابة على القرارات الأمنية الرئيسيّة. ومن الواضح أن الأمور المتعلّقة بالعمليات والتي تشمل حماية القوّة والاستجابات التي تمليها الأحداث المباشرة يجب أن تبقى المسؤولية الوحيدة للقيادة الأميركية. ولكن، عندما يتعلّق الأمر بالخيارات الاستراتيجية، وتصبح القوّة المتعدّدة الجنسيات فاعلة بعد إجراء مداولات، فسيكون من الممكن والضروري أيضاً اعتماد العمليات بشكل مشترك. إن الهيئة الوحيدة القادرة عملياً على منح تلك الموافقة – ولحين إجراء انتخابات عامة – هي الحكومة المؤقتة (الانتقالية).

يجب التخلّي عن التصوّر بأن 30 حزيران سوف يتعلّق بـ"نقل السيادة". وكمسألة قانونية، فقد أصبحت السيادة مناطة بدولة العراق و"مجسّدة" في مؤسساتها المؤقتة، كما نصّ عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511. ولكن كمسألة عملية، ستبقى سلطة-السيادة التي ستمارسها الحكومة العراقية الجديدة غير مكتملة، وإن الادعاء بخلاف ذلك قد يسّبب ضررًا دائماً للمفهوم الحقيقي للسيادة في عيون العراقيين. إن ما يجب أن يحصل عليه العراقيون بعد 30 حزيران هو *المزيد* من هذه السلطة - والمجال لخلق نظام حكم يكون أكثر شمولية وتماسكاً - ورغم ذلك ستكون بالضرورة سلطة سيادة غير مكتملة لحين إجراء انتخابات عامة سليمة. ولتقليل الاحتكاك المقترن بذلك إلى الحدّ الأدنى، فانه من الضروري ممارسة نقل السلطة غير المكتملة والصلاحيات المدنية المتبقية أثناء الفترة الانتقالية من قبل الأمم المتحدة، وليس الولايات المتحدة.

حتى الآن، كان الشعب العراقي عبارة عن مراقبين فعليين لرقصة يقوم بها طرفان هما سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي: وإذا لم يشاركا بصدق في العملية، فسيكون من الصعب التوقع منهما القيام بحمايتها. إن حقيقة أن العراقيين الذين لم يقوموا بتأييد مقتدى الصدر أو المتمردين فيما يُعرف بالمثلّث السنّي، قد انضموا إلى أو ساندوا ضمناً الانتفاضات التي حدثت في نيسان، تمنح مصداقية للمفهوم المتمثّل في أنه طالما لم يتم معالجة المظالم والشكاوي الرئيسية ولم يتم إدخال طيف من العراقيين أوسع بكثير في العملية السياسية، فسوف يزداد العنف بدلاً من أن يتناقص.

إن الخيارات المتوفّرة الآن قليلة وسيئة، وهي مقياس للاجتهادات والتقديرات الخاطئة والمربكة التي حلّت بالإدارة الأميركية لأوضاع ما بعد الحرب منذ البداية، كما لا يتوفّر أي ضمان بأنه يمكن حتى لهذه الخطوات أن تكبح انزلاق العراق نحو عدم الاستقرار والحرب الأهلية. كذلك لا يتوفّر أي ضمان بأن هذه المقاربة ستجد من يقبلها. إن إدارة بوش قد تقاوم التنازل عن الهيمنة المطلقة على التطوّرات في العراق فقط عندما تنقلب عليها المقدرّات الانتخابية. ومع انتشار الغضب والعمليات العسكرية العنيفة في الفلّوجة ومدينة الصدر وأماكن أخرى، والتي من المحتمل أن تولّد تمرّداً في المستقبل يتّسم أيضاً بإرادة أقوى، فان الأمم المتحدة قد تتوقف فجأة عن الانجراف إلى ما ومشرفة مسؤولة عن تسيير الشؤون اليومية والتركيز على النظام العام وإعادة البناء الاقتصادي والخدمات العامة والاعداد للانتخابات العامة بناء على مشورة ومساعدة الممثّل الخاص للأمم المتحدة. ويخشى العديد من العراقيين بأن المسؤولين الحاليين سيفعلون كلّ ما يستطيعونه لتثبيت وإدامة حكمهم في المستقبل وأن السياسيين غير المنتخبين سيتخذون قرارات ذات أثر طويل الأمد. إن تقييد مشاركة الزعماء المشايعين (التابعين لجهة ما) والسياسيين في الحكومة الانتقالية إلى الدرجة الممكنة، بحيث يتم تقييد صلاحياتها، وتوفّر الإشراف من قبل الأمم المتحدة سوف يساعد في تهدئة المخاوف. وعندما قام الإبراهيمي بعرض الخطوط الإجمالية لخطّته، فقد أقرّ هذا الرأي حيث تحدّث عن حكومة وكيلة ومشرفة تتكون من أشخاص يتمتعون بالكفاءة والنزاهة.

- **لتوسيع المشاركة السياسية، يجب الدعوة لعقد مؤتمر وطني للعراقيين يقوم بانتخاب مجلس شورى.** وكحدّ أدنى، يجب أن يتمتع مجلس الشورى بصلاحية رفض تركيبة الحكومة الجديدة وأية قرارات تصدر عنها. وفي حالة قيام المجلس برفض الحكومة، يتم تكليف الممثل الخاص للأمم المتحدة باقتراح حكومة أخرى. وإذا رفض المجلس أيّ قرار حكومي، وقام برفضه مرّة ثانية بعد إعادة عرضه بشكل معدّل، حينئذٍ يتدخّل الممثّل الخاص كحكم للتغلّب على المأزق.

منذ الإطاحة بالنظام البعثي أصبح العراق يفتقر إلى أيّ حسّ بالتماسك والتلاحم السياسي. وبما أن الولايات المتحدة قد سعت إلى إدارة العملية السياسية بشكل مصغّر، فقد قامت المجموعات المستقلّة في أحسن الأحوال بعقد اتفاقيات منفصلة مع الائتلاف. وقد يكون المؤتمر الوطني المقترح خطوة أولى هامة نحو خلق إحساس بالملكية (السيادة) الجماعية وتطوير منبر سياسي مشترك يتفادى العنف ويُلزم المشاركين بالعمل على خلق نظام سياسي ديمقراطي. كما يجب إعادة الزعماء الدينيين والعشائريين من السنّة، وكذلك أتباع مقتدى الصدر الذين شعروا بأنهم مستبعدون، إلى الحلبة بصرف النظر عن معارضتهم للاحتلال.

طبقاً لاقتراح الإبراهيمي، فان كلاً من المؤتمر الوطني ومجلس الشورى الذي قام باختياره سوف يظهران إلى الوجود فقط بعد إقامة الحكومة المؤقتة. ويعتبر ذلك سبباً للقلق المفهوم السائد بين بعض العراقيين: إن التقاط حكومة ما وحرمان تلك الهيئات من أيّ دور في تأسيسها يجازف في تشويه مصداقيتها حتى قبل أن تبدأ العمل. ولكن الإبراهيمي قلق بشكل مبرّر من أن القيام بقلب وعكس التسلسل قد يؤخّر بشكل غير ملائم تأسيس الحكومة وتسييسها أكثر مما ينبغي.

- **يتعيّن إعادة تحديد الترتيبات الأمنية بقرار من مجلس الأمن يعيد تفويض القوة المتعدّدة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة اعتباراً من 30 حزيران 2004 حتى تتولىّ حكومة منتخبة مقاليد الأمور وتقرّر مستقبلها، إلاّ أن ذلك يتطلّب موافقة مشتركة من القيادة الأميركية والحكومة العراقية المؤقتة بالنسبة للعمليات الهجومية الرئيسية.** وفي حين يعتبر وجود قوّة دولية ضرورة لا مفرّ منها أثناء الفترة

يكون أعضاؤها غير مشايعين أو تابعين لجهة معيّنة وتكنوقراطيين، وتجرى الاختيارات على أساس الكفاءة وليس الانتماء الطائفي أو العرقي. كما يجب أن يتم بالقدر الممكن تفادي الأعضاء الحاليين لمجلس الحكم الانتقالي عند تعيين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ونواب رئيس الجمهورية.

7. الإشراف على الدعوة لعقد مؤتمر وطني عريض القاعدة وشامل، بحيث يهدف إلى ضمّ جميع العناصر الرئيسية للمجتمع العراقي، والذين يتعهدون بالعمل معاً نحو الهدف المشترك لإدارة الفترة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات العامة، وبناء عراق ديمقراطي ونبذ العنف، ويقوم بانتخاب مجلس الشورى.

8. التشاور بشكل موسّع وشفّاف في عملية تجميع المؤتمر الوطني بالتنسيق مع لجنة تحضيرية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى:

أ. ضمّ عراقيين كانوا قد استُبعدوا وأعربوا عن معارضتهم للاحتلال، مثل الزعماء الدينيين والعشائريين من السنّة العرب والبعثيين السابقين والطبقة الدنيا والفقيرة من الشيعة الحضر الذين يلجأ إليهم مقتدى الصدر.

ب. البناء على الهياكل المحلية المحدودة الخبرة التي قامت سلطة التحالف المؤقتة بتأسيسها على مستوى البلديات والمحافظات، وإعطاء وزن ملائم للقوى المتأصلة، وقبل كل شيء الشركات التجارية والنقابات المهنية والتجارية، وكذلك ممثلي المجتمع المدني الآخرين، مثل حركة حقوق الإنسان والحركات النسائية.

9. التوضيح بأن القانون الإداري الانتقالي هو وثيقة مؤقتة تحكم الفترة الانتقالية فقط. وإذا ما رغب أعضاء المؤتمر الوطني في تعديل القانون المذكور، حينئذٍ يتخذ الممثل الخاص للأمم المتحدة القرار النهائي، آخذًا في الاعتبار مدى الإجماع في الرأي وأثر التعديل على استقرار العراق والاقتناع الشديد بمعارضة التعديل.

10. تسهيل إنشاء مجلس الشورى المنتخب من قبل المؤتمر الوطني، والذي ستشمل صلاحياته:

أ. المصادقة على تشكيل الحكومة الانتقالية (وإذا كان التصويت سلبيًّا، حينئذٍ يتم تكليف الممثل الخاص للأمم المتحدة بتعيين حكومة بديلة وعرض ذلك على مجلس الشورى لاعتماده)، و

ب. رفض قرارات الحكومة الوكيلة أو المشرفة (في حالة قيامه بالتصويت ضدّ أي قرار، ستكون هناك فرصة للحكومة لعرضه بشكل معدّل، ولكن إذا قام برفضه مرّة أخرى، يقوم الممثل الخاص للأمم المتحدة بالتغلّب على المأزق بالطريقة التي يراها ملائمة).

إلى جميع الناشطين السياسيين العراقيين:

11. تقبّلوا القانون الإداري الانتقالي كوثيقة مؤقتة صريحة تحكم الفترة الانتقالية فقط، وقدمّوا تعهداً عاماً بالتقيّد والالتزام به خلال هذه الفترة، وفكّروا في إجراء تعديلات عليه فقط في حالة وجود إجماع واسع في الرأي بين كافة الدوائر الانتخابية.

بغداد/ بروكسل، 27 نيسان 2004

كان قد تمّ يوماً ما إبعادها عنه، كما أن عدداً متنامياً من الدول قد ينساق إلى اتّباع إسبانيا والتخلّي عن التحالف بدلاً من تعزيزه.

ومع ذلك، فان التحوّل الكامل عن إدارة عنيدة، ووجود مشاركة من مجتمع دولي مرتاب، قد يمثّلان آخر فرصة متبقية للنجاح.

التوصيات

إلى الأمم المتحّدة وأعضاء التحالف الآخرين ومجلس الأمن الدولي:

1. الموافقة بأسرع ما يمكن على قرار جديد من مجلس الأمن يمنح سلطة ومسؤولية رئيسيتين لممثّل خاص للأمم المتحدة لتقديم النصح والمساعدة والإشراف على الانتقال السياسي، بحيث يتمتّع بالصلاحيات الموضحة أدناه.

2. منح الممثّل الخاص، وللفترة السابقة لحلول 30 حزيران 2004، الصلاحيات للقيام بما يلي:

أ. تعيين حكومة انتقالية لتتولّى مقاليد الأمور لحين إجراء الانتخابات العامة، بحيث تكون مفوضّة بتصريف الشؤون الإدارية اليومية، وبناء على مشورة ومساعدة الممثّل الخاص، التحضير للانتخابات المذكورة، و

ب. اعتماد ملحق القانون الإداري الانتقالي.

3. منح الممثّل الخاص، وللفترة السابقة لحلول 30 حزيران، الصلاحيات للقيام بما يلي:

أ. الدعوة لعقد مؤتمر وطني والإشراف على قيامه بانتخاب مجلس شورى.

ب. إقتراح حكومة انتقالية جديدة إذا ما رفض مجلس الشورى الحكومة المعيّنة في البداية.

ج. التغلب على أيّ مأزق داخل المؤسسات الحكومية (في حالة قيام المجلس برفض أي قرار حكومي، وبعد إعادة عرضه بشكل معدّل، القيام برفضه ثانيةً).

د. رفض أية قرارات صادرة عن الحكومة الانتقالية، إذا تجاوزت تفويضها كحكومة وكيلة أو مشرفة.

ه. تقديم المساعدة للسلطات العراقية لتنظيم انتخابات في كانون الثاني 2005 (بما في ذلك الانتخابات للجمعية الوطنية، والانتخابات الإقليمية في كردستان العراق بالنسبة للجمعية الوطنية الكردستانية، والانتخابات المحليّة).

4. تجديد التفويض لقوّة متعدّدة الجنسيات بزعامة الولايات المتحدة، بحيث ينتهي تفويضها عند تأسيس حكومة منتخبة، إلاّ أنه يمكنها حينئذٍ البقاء إذا طلبت منها الحكومة المذكورة ذلك، وتشجيع الدول الأعضاء على المساهمة في القوة المتعدّدة الجنسيات وتوفير الأمن الكافي لحضور الأمم المتحدة.

5. تقييد التفويض الممنوح للقوّة المتعدّدة الجنسيات بحيث يُطلب منها التشاور مع الحكومة الانتقالية والحصول على موافقتها بشأن العمليات الهجومية الرئيسية، بينما تترك للقيادة العسكرية المسؤولية الوحيدة عن الأمور المتعلّقة بالعمليات والتي تشمل حماية القوة والاستجابات التي تمليها الأحداث المباشرة.

إلى الممثّل الخاص للأمم المتحدة (المعينّ حديثاً):

6. القيام في أو قبل 30 حزيران 2004، وبعد التشاور مع مجموعة واسعة من العراقيين، بتعيين حكومة انتقالية بحيث

international crisis group

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) ICG- تقرير رقم 27 | 27 نيسان 2004

فترة العراق الانتقالية: على حد السكين

1- مقدمة:

الأساسية في الأيام الحرجة بعد الإطاحة بالنظام البعثي، والمبالغة في الاعتماد على المنفيين غير التمثيليين في تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، وبالتالي تأكيد افتقاره إلى المصداقية، والإزالة الشاملة لكل ما هو بعثي من المؤسسات العراقية وتسريح الجيش العراقي، مما خلق حشداً كبيراً من الأشخاص العاطلين عن العمل والمعزولين، وجرّد العراق من هيكل أمني أهلي. وكذلك تهميش الطائفة السنيّة، مما أثار معارضتها لاحتلال اعتبرته معادياً لمصالحها، ومقاومة واشنطن لتدويل إدارة ما بعد الصراع، مما نزع الشرعية عن الاحتلال حيث منحته وجهاً أمريكياً مطلقاً، كما عقّد الجهود المبذولة للشروع في إعادة الإعمار.

إن الرسالة الواردة من كل من المتمرد المتصاعد، وردة فعل الشعب العراقي عليه، تتمثل في أن العملية السياسية قد فشلت في خلق مؤسسات تتمتع بالثقة والمصداقية، كما أنها كانت تفتقر إلى مدخلات من الشعب العراقي. لقد فضل التحالف التعامل مع حفنة من السياسيين العراقيين المختارين بدلاً من التعامل مع واقع المجتمع الذي هو بالضرورة أكثر صخباً وفوضى. ومع ذلك، فإن التحالف، وهو يسعى لتحقيق سياسات الإدارة المصغّرة وتسييرها في اتجاه يلائم رغبته، قد ترك العملية السياسية بشكل منفصل عن الحقائق المتواجدة على الأرض.

وتتمثل النتيجة في فراغ محفوف بالمخاطر تفتقر فيه الهيئات العراقية الحاكمة إلى الشرعية والقدرة للازمتين لاتخاذ قرارات سياسية استراتيجية طويلة المدى، أو للقيام بعمليات أمنية عاجلة.

بعد سنة واحدة من الإطاحة بالنظام البعثي، تجد الولايات المتحدة نفسها تماماً في الوضع الذي كانت ترغب في تجنبه: وجهاً لوجه أمام شعب ضجر ومتململ، دون وجود ناشطين عراقيين سياسيين أو أمنيين يتمتعون بالثقة بحيث يمكنهم العمل كوسطاء، ودون توفّر خطة يعتمد عليها لاستخدامهم. إن نقل السيادة المقرّر في 3 حزيران 2004 يوفر فرصة لإعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح. وفي واقع الأمر، فإنه لن تكون لها علاقة كبيرة بالسيادة على الإطلاق: لقد سبق وأن تجسدت السيادة الرسمية في الدولة العراقية وفي مؤسسات الحكم المؤقتة التابعة لها بمقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511، إلا أن ممارسة العملية لسلطة السيادة غير كاملة، كما أن ممارسة الحكومة العراقية للسيادة بعد 30 حزيران لن تكون كاملة أيضاً. إن ما يجب أن يشهده الشعب العراقي هو إعادة توزيع الصلاحيات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة وهيئاتهما الحاكمة.

سيكون من الخطأ تفسير أحداث العراق من خلال عدسة تقتصر على فورة العنف في نيسان 2004، واعتبار كل من التمرّد السنّي والمقاومة الشيعيّة معاً كدليل على انتفاضة عمومية على مستوى الوطن لمعارضة قوات الاحتلال. ولكنه سيكون خطأ مماثلاً – وينطوي على عواقب أكبر بكثير- أن يتم صرف النظر عن تطورات مثل أعمال العصابات الصغيرة من قطّاع الطرق والإرهابيين المعزولين الذين يسعون إلى إعاقة حلول الديمقراطية في العراق.

يتمتع العديد من العراقيين بفوائد ومنافع من الاحتلال الأمريكي، بما في ذلك نهاية النظام الفاشستي العديم الرحمة ودرجة من الحريّة لم تكن معروفة منذ عشرات السنين وتقدّم اقتصادي هام في أنحاء البلاد والمساعدة المحتملة في إعادة الإعمار والبناء الشامل والانتخابات الحرّة. ولكن، في حين أن المقابلات التي أجرتها ICG على مدى الأسابيع العديدة السابقة توحي بوجود دعم من قبل الأغلبية للتواجد المستمر للتحالف[P(T1T)]، إلا أن هذا التأييد آخذ في التقلص والتضاؤل. وفي هذا الشأن، فإن كلاً من المتمردين في الفالوجة والمثلث السني أو أتباع مقتدى الصدر لا يمثلون الطائفة السنية أو الطائفة الشيعية. ومع ذلك، فإنهم يتجهون بخفة نحو خلق تجمعات متنامية تتسم بالاستياء والامتعاض من الاحتلال، حيث تعتبر أنه لم ينقذ الديمقراطية أو الأمن أو المنفعة الاقتصادية. وبشكل هام، حتى لو كان هناك فقط عدد قليل نسبياً من العراقيين على استعداد لحمل السلاح في وجه التحالف، ففي الواقع ما من أحد منهم يرغب في إدانة وشجب من يحملون السلاح علانية، ناهيك عن القتال نيابة عن التحالف. إن القضية لا تتمثل فقط في عدد العراقيين المتواجدين في كل جانب، ولكن في عدد العراقيين الذين يستطيع كل جانب أن يجندهم.

تقبع في جذور المأزق أو الطريق المسدود مجموعة من القرارات التي تنطوي على عيوب وخلل وتعود إلى الوراء حتى بداية الاحتلال، حيث تمت تغطيتها في التقارير السابقة الصادرة عن ICG[P(T2T)]: الفشل في استعادة القانون والنظام والخدمات

الشرق الأوسط رقم 20، العراق: بناء هيكل أمني جديد، 23 كانون الأول 2003.

[P(T1T)] إن أحد أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي كان قد نطق بكلمات قاسية حول الخطط السياسية الأمريكية في العراق، أضاف بسرعة قائلاً: "نحن لا نقول بأنه يجب عليهم أن يسحبوا قوّاتهم في 30 حزيران. إن ذلك سوف يسبب فوضى كاملة". المقابلة التي أجرتها ICG، البصرة، 30 آذار 2004.

[P(T2T)] الملخّص الذي أصدرته ICG في الشرق الأوسط بعنوان، بغداد: سباق مع الزمن، 11 حزيران 2003، وتقرير ICG الشرق الأوسط رقم 17، حكم العراق، 25 آب 2003، وتقرير ICG الشرق الأوسط رقم 19، التحدّي الدستوري في العراق، 13 تشرين الثاني 2003، وتقرير ICG

وبحلول أيار 2004، يتم عقد مؤتمرات حزبية محلية في كل محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة لانتخاب ممثلين (نواب) في الجمعية الوطنية الانتقالية، والتي ستقوم من جانبها بانتخاب، من بين أعضائها، حكومة مؤقتة تتولى السيادة الكاملة على العراق بحلول 30 حزيران 2004. وبحلول 15 آذار 2005 سيختار العراقيون، عن طريق الانتخابات المباشرة، أعضاء لمؤتمر دستوري يناط به صياغة دستور دائم. ويتبع ذلك، بحلول 31 كانون الأول 2005، انتخابات وطنية لاختيار حكومة جديدة، وبذلك يكتمل الانتقال السياسي[P(T7T)].

وهكذا، فقد منحت اتفاقية 15 تشرين الثاني للسيستاني مطلبه المتعلق بانتخابات مباشرة لمؤتمر دستوري. ومع ذلك، إذا فصلنا (بطريقة معقولة) العملية الدستورية عن انتقال السيادة، حينئذ تكون الموافقة قد عملت على نقل الخلاف من العملية الدستورية إلى انتقال السيادة، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار الآلية المختارة لإنشاء جمعية انتقالية: ليس انتخابات عامة ولكن عملية معقدة للمؤتمرات الحزبية والتي تعتمد إلى حد كبير على دور الزعماء المحليين الذين تم اختيارهم من قبل سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي (والذي تم اختيار أعضائه أنفسهم من قبل سلطة التحالف المؤقتة في تموز 2003).

في نهاية تشرين الثاني 2003، أصدر السيستاني مرسوماً جديداً من منزله في النجف، حيث دعا في هذه المرّة إلى "انتخابات" للجمعية الوطنية الانتقالية وألحّ بأن "يتم عرض القانون الإداري الانتقالي على ممثلي الشعب العراقي لاعتماده والموافقة عليه"[P(T8T)].

إن فكرة المؤتمرات الحزبية كانت لعنة للسيستاني. وقد لاحظ أحد المراقبين المقرّبين قائلاً:

> لقد سأل ماذا سيحدث إذا استمرت هذه المؤتمرات الحزبية وتركت العراقيين يشعرون بأنهم لا يملكون هذه العملية؟ وماذا سيحدث إذا كان الناس لا يوافقون على ما يرونه وبدءوا يمارسون أعمال الشغب؟ ففي رأيه أن الموضوع الأساسي يتمثل في افتقار الآلية المقترحة إلى الشرعية الشعبية[P(T9T)].

2- المعضلة السياسية:

لقد واجهت القوات المحتلة منذ البداية ندرة وقلة المؤسسات والأحزاب السياسية القابلة للحياة والاستمرار والتي كانت تتواجد في دولة ما بعد الدكتاتورية الاستبدادية، وكذلك الافتقار إلى المصداقية الذي واجه العديد من السياسيين المنفيين لدى عودتهم[P(T3T)]. ومنذ حزيران 2003، قام التحالف وفقاً لذلك بإجراء العديد من البدايات – والتي كانت في النهاية خاطئة- في محاولات منه لتحديد عملية الانتقال السياسي بالتزامن مع أساليب مقبولة بشكل واسع للشعب العراقي وتتجاوب مع الاحتياجات السياسية الأمريكية الملحة في الداخل. كذلك، فقد قاومت الولايات المتحدة منح الأمم المتحدة الدور الترجيحي في العملية السياسية، وهو موقف كلفها ثمناً باهظاً.

في نهاية حزيران 2003، أصدر عظمة أية الله علي حسيني السيستاني مرسوماً مفاده أن الدستور الجديد، والذي كانت تدور الإشاعات في ذلك الحين أنه كان قيد الإعداد، يمكن صياغته فقط من قبل مؤتمر دستوري يجري انتخابه مباشرة من قبل الشعب العراقي[P(T4T)]. وإذا أخذنا في الاعتبار مكانة السيستاني كأرفع رجل دين شيعي في العراق وكمرجع معترف به للتقليد[P(T5T)]، فقد كان من الصعب على سلطة التحالف المؤقتة تجاهل تصريحه، وبدلاً من ذلك، فقد سعت إلى تطويق المرسوم، وذلك بالضغط على مجلس الحكم الانتقالي المعيّن حديثاً لتعيين لجنة تحضيرية دستورية مكلفة بتحديد الآلية المناسبة لصياغة الدستور[P(T6T)].

لقد أنهت سلطة التحالف المؤقتة عملها بنهاية أيلول 2003، إلا أنها أخفقت في حلّ المسألة الدستورية. وبحلول تشرين الثاني 2003، كانت كل من الضغوط العراقية والدولية تتنامى على واشنطن لنقل صلاحيات إضافية إلى العراق بشكل أسرع مما كان متوقعاً في ضوء التمرد (أو التمرّدات) المتصاعدة التي كانت تؤخر إعادة الإعمار، وبالتالي كانت تشوه سمعة سلطة القوات المحتلة. وبعد مشاورات مع البيت الأبيض، قام المسؤول الإداري لسلطة التحالف المؤقتة، بول بريمر، بتزويد مجلس الحكم الانتقالي بمخطط وجدول زمني لتسليم السيادة إلى قيادة عراقية جديدة. وقد أصبحت هذه الخطة تعرف باتفاقية 15 تشرين الثاني.

وطبقاً للجدول الزمني، يقوم مجلس الحكم الانتقالي بصياغة واعتماد، بحلول 28 شباط 2004، "قانون لإدارة العراق في الفترة الانتقالية"، يعرف أيضاً باسم "القانون الإداري الانتقالي" أو "القانون الأساسي" وبصفة أساسية دستور مؤقت. وبعد ذلك،

[P(T7T)] سلطة التحالف المؤقتة "اتفاقية 15 تشرين الثاني: الخط الزمني نحو عراق يتمتع بالسيادة والديمقراطية والأمن"، متوفر على: http://www.cpa-iraq.org/government/AgreementNov15.pdf

[P(T8T)] لقد جاء تصريح السيستاني في شكل إجابة منقولة بالبريد الإلكتروني على سؤال طرحه مراسل صحيفة *الواشنطن بوست*. راجع، أنتوني شديد وراجيف تشاندرا سيكاران، Leading Cleric For Elections in "Iraq"، صحيفة *الواشنطن بوست*، 30 تشرين الثاني 2003. ومن الناحية الفنيّة، فإن التصريح لا يرقى إلى مرسوم ديني، إلا أنه في بغداد يشار إليه بشكل عام تقريباً بأنه فتوى. وقد تردد عن عضو مجلس الحكم الانتقالي ناصر تشادرجي بأنه ندب الحقيقة القائلة بأن دعوة السيستاني إلى إجراء انتخابات قد "تحولت إلى فتوى". مقتبس من جوان كول، "تعليق مأذون"، 13 شباط 2004. متوفر على: http://www.juancole.comH. كما أن نص تصريح السيستاني المؤرخ في 28 تشرين الثاني 2003 متوفر في موقعه على شبكة الإنترنت: http://www.sistani.org/messages/antoni.htmH.

[P(T9T)] المقابلة التي أجرتها ICG مع مستشار سياسي عراقي، بغداد، كانون الثاني 2004.

[P(T3T)] "في العراق حالياً، تواجه سلطة التحالف المؤقتة مجتمعاً معبأ بشكل كبير، ولكنه مجزأ إلى حد بعيد، حيث أنه غير مقيد بمؤسسات الدولة الفعالة أو بالأحزاب السياسية". توبي دودج، الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، 20 نيسان 2004.

[P(T4T)] تقرير ICG، التحدي الدستوري في العراق، في المصدر نفسه، ص21، إن تصريح السيستاني متوفر في موقعه على شبكة الإنترنت: http://www.sistani.org/messages/qanon-ara.htmH.

[P(T5T)] من ضمن آيات الله الأربع العظام الذين يشكلون مرجعية الحوزة الشيعية، أو مركز العلم، يعتبر السيستاني هو الأهم. راجع الملخّص الصادر عن ICG بعنوان "الشيعة العراقيون تحت الاحتلال" 9 أيلول 2003.

[P(T6T)] التقرير الصادر عن ICG بعنوان، التحدّي الدستوري في العراق، في المصدر ذاته، صفحة 22.

تقوم بدور بنّاء في تقديم المساعدة للتغلب على المأزق الحالي"[P(T13T)].

وفي أعقاب زيارات إلى العراق قام بها فريقان فنيّان، حيث أجريا فحصاً مستقلاً لكل من موضوع الانتخابات والأمن (6-13 شباط 2004)، أصدر الممثل الخاص للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي تقريراً أيّد فيه جزئياً مقاربة آية الله السيستاني مجادلاً بأن الانتخابات العامة ضرورية. وفي الوقت ذاته، لاحظ التقرير بأنه لا يمكن إجراؤها بشكل معقول قبل الانتقال المتوقع للسيادة بحلول 30 حزيران 2004. وأفاد الإبراهيمي قائلاً بأن ذلك قد طرح معضلة جديدة، وهي أنه "لا يمكن الاحتفاظ بالموعد المحدد وهو 30 حزيران 2004، في حين يتم في وقت متزامن ضمان استعادة السيادة عند انطلاق حكومة منتخبة بطريقة ديموقراطية"[P(T14T)]. إن حلّه المقترح هو: تماماً كما تم فصل العملية الدستورية عن العملية السياسية في اتفاقية 15 تشرين الثاني، يجب أن يتم الآن فصل موضوع الانتخابات عن موضوع انتقال السيادة، بحيث يتم تأجيل الموضوع الأول حتى "نهاية عام 2004 أو بعد ذلك بقليل"[P(T15T)].

لقد أملت هذه المقاربة الجديدة الحاجة إلى تأسيس حكومة انتقالية ذات سيادة تحكم العراق لحين إجراء انتخابات عامة. وقد ذكر التقرير أنه بصرف النظر عن كيفية إنشاء هذه الحكومة، فإنها لن تتمكن من تجاوز عملية المؤتمرات الحزبية المصممة من قبل سلطة التحالف المؤقتة، لأن هذه "لا يبدو أنها تتمتع بتأييد كاف بين العراقيين لكي تكون خياراً قابلاً للنجاح بعد ذلك"[P(T16T)]. وقد استجاب مكتب السيستاني بموافقة حذرة على النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة، ولكنه طالب بقرار من مجلس الأمن يضمن التقيّد بالخط الزمني المحدد في التقرير "لطمأنة الشعب العراقي بأن الموضوع لن يتعرّض لمزيد من المماطلة والتسويف"[P(T17T)].

وفي نيسان 2004، عاد الإبراهيمي إلى العراق، ولكن هذه المرّة للبحث عن صيغة لتأسيس حكومة ذات سيادة خلال أقل من ثلاثة أشهر. لقد كانت مهمته واضحة: "تشكيل وتأييد حكومة يمكن أن تكتسب شرعية شعبية في وجه ردة فعل قومية متنامية ضد الوجود [الأمريكي] وبالتالي، وإلى درجة ما، ضد أية مجموعة عراقية تقوم [الولايات المتحدة] بتأييدها صراحة"[P(T18T)].

في غضون ذلك، أعرب المسؤولون في سلطة التحالف المؤقتة عن خيبة الأمل في المحاولة الناجحة بوضوح لرجل الدين الشيعي في إبطال مخططهم الخاص بالمؤتمرات الحزبية، كما عارضوا دعوته للانتخابات. وقد هتف أحد المسؤولين المحبطين قائلاً "لقد قمنا بمنح السيستاني انتخابات للمؤتمر الدستوري" (في آذار 2005). وأضاف "إن تنظيم انتخابات عادلة سيستغرق وقتاً طويلاً. إنه مستمر في تحريك ونقل قوائم المرمى. ولا يمكن أن نسمح لرجل بمفرده القيام بذلك"[P(T10T)].

وقد تبع ذلك موسم من المفاوضات المحمومة. فقد سافر أفراد من الشيعة الأعضاء في مجلس الحكم الانتقالي إلى مدينة النجف بشكل متكرر في كانون الأول (2003)، وكانون الثاني (2004)، سعياً للحصول على المزيد من التوضيحات من الزعيم الديني (هل كان يعني انتخابات "مباشرة"؟ هل كان يشير إلى استفتاء شعبي للموافقة على القانون الإداري الانتقالي؟)[P(T11T)]. وعلى إيماءات بالرغبة في تسوية. وقد سعوا أيضاً إلى إقناع السيستاني بأن إجراء انتخابات عامة سوف يتسبب في تأخير غير مقبول في نقل السلطة إلى حكومة عراقية ذات سيادة.

وفي نهاية المطاف ظهر اقتراح ما. فلو قامت هيئة مستقلة كالأمم المتحدة بإرسال وفد للتحقيق في إمكانية إجراء انتخابات في ظل الظروف الحالية وخلصت إلى نتيجة سلبية، فقد يقوم الزعيم الديني بتعديل موقفه الذي يبدو متصلباً. وكان السيستاني قد وضح آراءه في أوائل كانون الثاني 2004. لقد قال بأن التقارير التي قدّمها إليه خبراء عراقيون قد دلت على أنه يمكن إجراء انتخابات تنطوي على مصداقية وشفافية خلال الأشهر المتبقية قبل التاريخ المقرّر لانتقال السلطة. وقد لاحظ قائلاً: بما أن سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي قد تحججوا بخلاف ذلك، فقد تم الاقتراح بدعوة فريق من الأمم المتحدة للقدوم إلى العراق. "فإذا جاء فريق من الخبراء، وبعد العمل مع نظرائه العراقيين، توصل إلى استنتاج بأن الانتخابات غير ممكنة"، قال السيستاني، فسيكون من الضروري "تحديد آلية أخرى تعكس بكل أمانة رغبة الشعب العراقي". وعلى أية حال، فقد أكد بأن الآلية الموضحة في اتفاقية 15 تشرين الثاني كانت غير مقبولة، حيث أنها "لا تضمن بأية حال تمثيلاً عادلاً للشعب العراقي في الجمعية الوطنية الانتقالية"[P(T12T)]. وعند إعلان قراره لإرسال فريق إلى العراق لدراسة أفضل طريقة ممكنة لمعالجة العملية السياسية، قال الأمين العام للأمم المتحدة عنان: "لقد استنتجت بأنه يمكن للأمم المتحدة أن

[P(T13T)] مقتبس من إيلين شيولينو ووارن هوغ، " UN to Send Expert Team to Help in Iraq, Anan Says"، صحيفة *النيويورك تايمز*، 28 كانون الثاني 2004.

[P(T14T)] الأمين العام للأمم المتحدة " :The political transition in Iraq report of the fact-finding mission"، وثائق الأمم المتحدة إس/140/204 (23 شباط 2004)، الفقرة 46، صفحة 11.

[P(T15T)] في نفس المكان، الفقرة 50 (4)، صفحة 14.

[P(T16T)] الأمين العام للأمم المتحدة، " The political transition in Iraq"، في المرجع المشار إليه، الصفحات 10-13.

[P(T17T)] إن البيان متوفر في موقع السيستاني على شبكة الإنترنت: http://www.sistani.org/messages/saddam.html

[P(T18T)] إيفو دالدر وأنتوني ليك، "Focus on Iraq Plitics"، صحيفة *الواشنطن بوست*، 16 نيسان 2004.

[P(T10T)] المقابلة التي أجرتها ICG ، بغداد، كانون الثاني 2004.

[P(T11T)] لقد أوضح السيستاني موقفه حول هذا السؤال الأخير في بيان إلى وسائل الإعلام بعد زيارة قام بها عدنان الباجه جي، رئيس مجلس الحكم الانتقالي في شهر كانون الثاني 2004. وقد ذكر بأن القانون الإداري الانتقالي يخضع لموافقة جمعية وطنيّة انتقالية يجري انتخابها بطريقة حرة. البيان الصحفي، 11 كانون الثاني 2004، متوفر على موقع الإنترنت: http://www.sistani.org/messages/pachechi.htm.

[P(T12T)] الإجابة على أسئلة تم طرحها من قبل محطة سي إن إن "CNN"، 6 كانون الثاني 2004، موفرة على موقع الإنترنت: http://www.sistani.org/messages/iraq.htmH.

علاقاته مع بعض أعضاء مجلس الحكم الانتقالي متوترة بسبب ما تردد حول تفضيله حل الهيئة المذكورة)P[T22T]P.

يجب على مجلس الحكم الانتقالي أن يقوم بتنظيم الانتخابات الآن: إنها اللحظة الصحيحة للقيام بذلك، وهذا هو فعلاً ما ذكره الأخضر الإبراهيمي بالضبط للسيد السيستاني عندما التقيا: يمكن إجراء الانتخابات في العراق خلال شهرين. ولكنه عندما عاد إلى نيويورك غيّر رأيه وبدأ يتحدث عن نهاية السنةP[T23T]P.

ذكر أحد ممثلي السيستاني في البصرة بأن أي توسعة لمجلس الحكم الانتقالي يجب أن تكون مؤسسة على الانتخابات: "بمقتضى الظروف الحالية ومع وجود القانون المؤقت (القانون الإداري الانتقالي) فإن سلطة التحالف المؤقتة هي التي ستقوم بتعيين الحكومة الانتقالية ورئيس الجمهورية. إننا لن نقبل ذلك. يجب أن يكون العراقيون هم من يتخذ القرارات. وسنرفض أي شيء أقل من ذلك"P[T24T]P. كما أكد أحد أعضاء حزب الدعوة الشيعي: "إذا كنّا نريد الخروج من هذه الأزمة، فالسبيل الوحيد هو إجراء انتخابات يشارك فيها جميع العراقيين"P[T25T]P.

لقد كان الدافع الجزئي لدعوة السيستاني الأولى لإجراء انتخابات مبكرة هو صدور تقييم من وزارة التخطيط العراقية جرى عرضه على مجلس الحكم الانتقالي في الأيام السابقة لاتفاقية 15 تشرين الثاني، ومفاده أنه من وجهة النظر الفنية فإنه ما من شيء يقف في طريق إجراء انتخابات مباشرة خلال إطار زمني قصير نسبياًP[T26T]P. وفي حين أن انعدام الأمن يعتبر حجة مضادة قوية، فقد تم تقديم ردين دفعيين: أولهما، أنه ما من شيء يضمن بأن يتحسن الوضع الأمني بحلول نهاية السنة، وثانيهما أنه عند إجراء انتخابات متواصلة على مدى أيام أو أسابيع، فسيكون باستطاعة قوات التحالف ضمان الحد الأقصى من الحماية لمراكز اقتراع

3- تقييم الخيارات

أ- تغيير موعد الانتخابات:

إذا أخذنا المشهد السياسي في الاعتبار، نرى أن العديد من العراقيين والمراقبين الأجانب يعتقدون أنه من المستحيل ابتكار عملية يمكنها أن تأتي بحكومة عراقية تتمتع بشرعية كافية لممارسة سيادة كاملة خلال الثمانين يوماً القادمة. إن أية حكومة معيّنة من قبل الأمم المتحدة أو سلطة التحالف، وحتى بعد إجراء مداولات موسعة مع العراقيين، من غير المحتمل أن تحصل على الشرعية المطلوبة لاتخاذ قرارات سياسية هامة، ناهيك عن جعل قوات الأمن العراقية تطبق على المتمردين أو الموافقة على قيام قوات التحالف بذلك. وكحد أدنى، فإن أية حكومة عراقية ذات سيادة سوف تحتاج إلى التمتع بشرعية كافية لكي تكون في وضع تستطيع معه أن تقرر إن كانت ستدعو إلى وجود عسكري أمريكي، بدلاً من مجرد الإذعان له بشكل سلبيP[T19T]P.

وفي حين أن تصريحات السيستاني توحي بأنه يمكن إيجاد مثل هذه الصيغة، فقد دلت أيضاً على أولوية قوية لآلية قريبة من عملية انتخاب. وفي الجو المتقلب حالياً، فإن موقفه حول هذه القضية –وموقف بعض العراقيين الآخرين- ربما يكون قد اصبح متشدداً. وفي واقع الأمر، ففي المقابلات التي أجرتها ICG في نيسان 2004 مع مجموعة واسعة من الشيعة، كانت الدعوة الأكثر تردداً بشكل عام تطالب بانتخابات فورية. وعند الطلب منهما التعليق على البدائل المحتملة، فقد رفض عضوان من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو حليف اسمي للولايات المتحدة قبل وبعد الحرب، الانحراف عن رأيهما بأن الانتخابات فقط هي التي يمكن أن تساعد العراقيين في الخروج من الورطة الحاليةP[T20T]P.

> إن سلطات التحالف تعاملنا وكأننا لسنا ناضجين بما يكفي لإعادة بناء العراق. إن هذا خطأ فادح.. إننا نريد بأن يكون لجميع الأحزاب والجماعات الطائفية دور في تقرير مستقبل العراق وإن النظام الديمقراطي هو الأساس للقيام بذلك. وإذا لم يتم إجراء انتخابات، فإنه لن يتغير أي شيء بعد 30 حزيرانP[T21T]P.

وقد أضاف المسؤول في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو يوحي بعدم الثقة في الإبراهيمي (الذي كانت

P[T22T]P لقد كانت هناك أيضاً تقارير بأن بعض الشيعة في المجلس كانوا ينظرون إلى الإبراهيمي بارتياب نظراً لخلفيته السنية، وقد قال أحد كبار المسؤولين العراقيين في الحكومة الانتقالية، وهو شيعي "علماً أنني لا أشك في نزاهة الإبراهيمي، إلا أن لديه مشكلة رمزية تتمثل في أن بعض أعضاء مجلس الحكم الانتقالي يقولون بأنه كان قريباً جداً من عدنان الباجه جي وجلال الطالباني منذ عدة سنوات. كما أن العديدين من الشيعة لا يثقون به، قائلين بأنه قام بمساعدة صدام حسين في الماضي وبالتنسيق للاجتماع بين صدام وكوفي عنان في بغداد عام 1998. وربما في عراق الحاضر كان يتوجب على وسيط الأمم المتحدة أن يكون أنجلو–سكسونياً لكي يكون فعالاً.. وكما يقول المثل [مغني الحي لا يُطرب]". المقابلة التي أجرتها ICG على الهاتف، بغداد، 18 نيسان 2004. ويدّعي بعض المراقبين أن الحملة المضادة للإبراهيمي قد تم التحريض عليها بالفعل من قبل أحمد شلبي، وهو عضو في مجلس الحكم الانتقالي يعارض خططه لحل المجلس. المقابلة التي أجرتها ICG، نيويورك، نيسان 2004.

P[T23T]P المقابلة التي أجرتها ICG مع الهاشمي، في المرجع المشار إليه.

P[T24T]P المقابلة التي أجرتها ICG مع السيد عماد البطاط، البصرة، 29 آذار 2004. ليس من الواضح إن كان ذلك هو تمثيل دقيق لآراء السيستاني، والتي من غير المحتمل أن تكون ثابتة أو مستقرة.

P[T25T]P المقابلة التي أجرتها ICG مع السيد علي سيّاف الموسوي، حزب الدعوة البصرة، 1 نيسان 2004. وأضاف قائلاً إنه كخطوة أولية يجب إجراء الانتخابات المحلية على مستوى المحافظات. وبعد ذلك يعقد المرشحون الفائزون اجتماعاً لتشكيل مجلس انتقالي مكلف بتنظيم الانتخابات الوطنية.

P[T26T]P المقابلة التي أجرتها ICG مع مستشار سياسي، بغداد، كانون الثاني 2004.

P[T19T]P بالطبع، فإن حكومة منتخبة من الشعب يمكنها بالنسبة للمستقبل المنظور – على الأقل طالما لا توجد هناك قوات أمن عراقية جيّدة التسليح وجيدة التدريب- الاستمرار في الاعتماد على الولايات المتحدة كمزوّد حقيقي للأمن. ولكن، عندما تكون تلك الحكومة أكثر تمثيلاً، فسوف تحصل على تأييد أكبر مما تحصل عليه حكومة غير منتخبة لاستدعاء القوات الأمريكية لإنجاز عمليات معيّنة. المقابلة التي أجرتها ICG مع محلل عراقي، 7 نيسان 2004.

P[T20T]P المقابلات التي أجرتها ICG مع طاهر ماطر الهاشمي، وهو عضو بارز في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحسين الضاب، وهو مستشار قانوني للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، البصرة، 30 آذار 2004.

P[T21T]P المقابلة التي أجرتها ICG مع الهاشمي، في المرجع المشار إليه.

عليها)[P(T31T)]. كما تخشى سلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة بأن الانتخابات المبكرة قد تحابي أولئك الذين يتميزون ببداية متقدمة، وعلى الخصوص الأحزاب الدينية الشيعية والتي في حين كانت مكبوتة بقسوة وشدة من قبل النظام البعثي، إلا أنها تمكنت من الاحتفاظ بهياكلها التنظيمية واكتسبت شرعية هامة، وبالضبط بسبب شجاعتها ومثابرتها وصمودها في وجه عمليات السلب والنهب التي كان يمارسها النظام[P(T32T)].

ب- تأجيل تاريخ 30 حزيران

نظراً لأنه من غير المحتمل أن تتحقق حكومة تمثيلية تتمتع بالمصداقية أو وضع أمني أكثر استقراراً بحلول 30 حزيران 2004، فقد تساءل عدد متزايد من صنّاع السياسة الأمريكية من كل من الجمهوريين والديمقراطيين، حول الحكمة من الموعد المحدد وحثوا على تأجيله[P(T33T)]. ويوافق بعض العراقيين بأنه: "لا توجد قيمة للتواريخ مهما كانت"، هذا ما قاله أحد كبار المسؤولين العراقيين[P(T34T)]. "يجب أن تنتج شيئاً ما يكون مفيداً للعراقيين. إن هذا التاريخ –30 حزيران- ليست له قيمة". كذلك، قال عضو مجلس الحكم الانتقالي محمد عثمان:

خاصة في أيام معينة[P(T27T)]. وفي أواخر آذار 2004، قدم أحد ممثلي السيستاني في البصرة الحجج التالية:

> يمكن إجراء الانتخابات بالرغم من الظروف الأمنية البعيدة عن كونها مثالية. إنه يمكن إجراؤها عن طريق المجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس الحكم الانتقالي: إنها تستطيع تنظيم الانتخابات. ومع توفر بطاقات الحصص [منذ عهد العقوبات الاقتصادية]، فإننا نستطيع تحديد الناخبين، ويجب على الأمم المتحدة أن تختار لكل محافظة قاضياً أو مشرفاً أو حارساً للإشراف على عملية الانتخابات. وفي حقيقة الأمر ليست هناك مشكلة. إن الأوضاع الحالية تتيح لنا الوصول إلى كل عائلة[P(T28T)].

ومع ذلك، فإن تغيير موعد الانتخابات مع نهاية عام 2004/ أوائل عام 2005 إلى وقت يكون أقرب إلى 30 حزيران هو في النهاية أمر غير واقعي. لقد خلص فريق الأمم المتحدة بشكل لا غموض فيه إلى أن كانون الثاني 2005 هو أقرب تاريخ يمكن أن يتم فيه إجراء الانتخابات، كما أن العديد من مسؤولي الأمم المتحدة يتذمرون بصورة شخصية من أنه حتى الجدول الزمني المذكور يعتبر طموحاً أكثر من اللازم ويفترض عملية سلسة ومرنة لا يوجد أي شيء في التاريخ القصير لعراق ما بعد البعث يوحي بأنها محتملة[P(T29T)]. وقد خلص مدير مكتب الأمم المتحدة للمساعدة في الانتخابات كارينا بيريللي إلى أن "ثمانية أشهر [ستكون] ضرورية لكي يتم التمكن من القيام بالاستعدادات الفنية الموصلة إلى الانتخابات بعد أن يكون قد تم وضع الاتفاقيات الأساسية" حول قضايا مثل من يمكنه أن ينتخب ومن يمكنه أن يرشح نفسه وكيف سيكون نظام الانتخاب ومن سيقوم بتنظيم الانتخابات[P(T30T)]. وحتى بموجب أكثر سيناريوهاتها تفاؤلاً، والذي يكون قد تم بموجبه التوصل إلى جميع الاتفاقيات المذكورة بشكل يلبي رغبة العراقيين بحلول أيار 2004، فإنه لا يمكن إجراء الانتخابات قبل كانون الثاني 2005.

كذلك، فقد أبدى كل من سلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة قلقاً حقيقياً من أنه حتى لو تم إجراء الانتخابات في ظل الأوضاع الأمنية السائدة والغير مرضية إلى حد كبير، فإنها قد لا تكون منظمة، أو إذا تمكنت عمليات الاقتراع من الاستمرار في بعض المناطق دون غيرها، فسوف يؤدي ذلك إلى نتائج منحرفة (على سبيل المثال، حرمان السنّة العرب من حق التصويت، إذا أخذنا في الاعتبار عدم الاستقرار الكبير في المواقع التي يسيطرون

P(T31T) قال أحد زعماء السنّة في البصرة، عضو في هيئة العلماء المسلمين، ل ICG: "يبدو أن العديد من العراقيين يدعون الآن إلى إجراء انتخابات فوريّة. ولكن، هل تسمح الأوضاع الأمنية الحالية في بلدنا فعلاً بأن تكون تلك الانتخابات عادلة وحرّة حقاً؟.. علينا أن نفكر مرتين قبل إجراء الانتخابات". لقد أوضح أن تخوفه الحقيقي هو "عراق تحت السيطرة الشيعية"، ولاحظ قائلاً: "مباشرة بعد سقوط صدام، قمنا نحن في الهيئة بعقد اجتماع مع السيد السيستاني، وكنا جميعاً مسرورين مستعدين لإجراء انتخابات عامة. لقد كان ذلك بسبب وجود عدد قليل من الأحزاب الدينية المختلفة، والتي جاءت بعد ذلك من الخارج. لقد كنا فقط مع العراقيين الحقيقيين. لقد بدأت الأمور تتغير عندما قام الأمريكيون بتعيين المجلس الانتقالي. وفي البداية كنّا مبتهجين عندما سمعنا عن حكومة مؤقتة، ولكننا وجدنا بعد ذلك أنهم قاموا بإنشاء مجلس طائفي". المقابلة التي أجرتها ICG مع يوسف يعقوب حسن، البصرة، 1 نيسان 2004. ويتهم السنّة أيضاً بأن العديد من الإيرانيين قد دخلوا العراق منذ الحرب وأن الشيعة كانوا ينظمون عن عمد تحركات شعبية من الجنوب لزيادة الوجود الشيعي في بغداد. المقابلة التي أجرتها ICG مع الدكتور جاسم حمد عيسوي، أستاذي في جامعة بغداد، 12 كانون الأول 2003.

P(T32T) المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، كانون الثاني، 2004.

P(T33T) لاحظ السيناتور ريتشارد لوغار، الرئيس الجمهوري للجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، أن موعد 30 حزيران "قد يكون موضوعاً لمزيد من الدراسة والمداولة.. إن الإطار الزمني ضيق جداً لتجريد الميليشيات من الأسلحة ولخلق وضع آمن يتمكن فيه مجلس الحكم، المكون من 24 عراقياً أو أيّ عدد أكبر يتم تعيينه، من حكم البلاد". كما ردد ذلك الرأي العضو الديمقراطي الذي يلي الرئيس مباشرة في اللجنة، جوزيف بايدن: "سواء تقدمنا أو لم نتقدم إلى الأمام في 30 حزيران هو أمر يعتبر بالفعل أقل أهمية من وجود خطة للنجاح لدينا". تقرير خاص للنيوز هاور (ساعة مخصصة للأخبار)، 5 نيسان 2004. وأضافت السيناتور سوزان كولنز، وهي من الحزب الجمهوري: "أعتقد بأننا سنكون عقلاء لو قمنا بإعادة تقييم موعد 30 حزيران، هناك الكثير جداً من الأسئلة التي لم تحصل على إجابات، وليس أقلها لمن سنقوم بتحويل السلطة". وكالة رويترز، 7 نيسان 2004. وقد ردد هذا الرأي مسؤولان أمريكيان سابقان، حيث انتهيا بالقول: "يجب أن نؤجل تسليم السيادة إلى ما بعد 30 حزيران.. [لن] تكون الآن، ولا بحلول 30 حزيران، حكومة عراقية تتولى الأمور –ناهيك عن دولة قابلة للحياة والاستمرار- لنقل السلطة إليها". والدورو ليك، في المرجع المشار إليه.

P(T34T) المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T27T) المقابلة التي أجرتها ICG، واشنطن، آذار 2004.

P(T28T) المقابلة التي أجرتها ICG مع البطاط، في المرجع المشار إليه. يمكن قراءة تصريحه بأنه للمنفعة الذاتية، حيث أن زعماء الشيعة كانوا يدركون تماماً بأن الوضع في المناطق ذات الأغلبية الشيعية قبل اندلاع الاضطرابات في نيسان 2004 كان أفضل بكثير مما كان عليه في المناطق المعروفة بالمثلث السني، وبالتالي من المحتمل أن تنتج فيه حصيلة أكبر من الناخبين.

P(T29T) المقابلة التي أجرتها ICG، نيويورك، نيسان 2004.

P(T30T) المؤتمر الصحفي لبيريللي، 15 نيسان 2004، من بين المشاكل الأكثر إرباكاً: ماذا سيحدث لأولئك الذين لم يتم تسجيلهم بمقتضى النظام القديم لبطاقات الحصص، أو لمن تعتبر جنسيتهم مشكوكاً فيها (على سبيل المثال، الشيعة العراقيين الذين تم ترحيلهم إلى إيران في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بسبب أصولهم الإيرانية المزعومة.

ثلاثة شروط يتعين الوفاء بها: يجب أن يكون التمديد قصيراً نسبياً، ويجب أن يكون الأساس المنطقي قوياً (على سبيل المثال، المؤتمر الوطني)، كما يجب أن تقوم الأمم المتحدة بإنتاج جدول زمني واضح يؤدي إلى التاريخ الجديد. ومن الناحية النظرية، وفي غياب مثل هذه الخطة، فإنه من الصعب أن نرى ماذا سيفعل التأخير الجيّد لنقل السيادة لبضعة أشهر أخرى.

ج- إعادة تحديد ما سوف يحدث في 30 حزيران

على الرغم من ذلك، فإن موعد 30 حزيران كما تم تحديده حالياً، هو غير عملي. ففي الوقت المتبقي يصعب أن نتوقع نشوء حكومة ذات سيادة تتمتع بالمصداقية والتمثيل والثقة، إلا إذا برز –في أفضل الأحوال- مزيج من العراقيين الأكثر كفاءة نسبياً أو الأكثر تمثيلاً إلى حد ما، وبدون تلك الحكومة، فسوف تفتقر قوات الأمن العراقية –وهي في الواقع رديئة- إلى الشرعية لمعالجة عمليات التمرّد المتعددة والمتنامية. إن أية حكومة عراقية غير تمثيلية تدعو القوات الأمريكية لقمعها سوف تسيء إلى مكانتها بشكل أكبر وتثير استياء الشعب. وإن الادعاء بأن تلك الحكومة هي ذات سيادة كاملة يمكن أن يضرّ بمفهوم السيادة ذاته في أعين العراقيين. ويجب الاحتفاظ بهذا الوصف للحكومة العراقية التي ستنبثق عن الانتخابات التي سيتم إجراؤها في كانون الثاني 2005[P(T40T)].

يكمن الحل في الاحتفاظ بالتاريخ مع تعديل مضمونه: الموافقة على أن أمراً هاماً يجب أن يحدث في 30 حزيران لتغيير مجرى الأحداث وإعادة العملية السياسية إلى مسارها، ولكن ليس ما تم الإعلان عنه حتى الآن. إن 30 حزيران، كما ورد آنفاً، لا يتعلق بالمعنى الصحيح بنقل السيادة، إذ أنه بالمفهوم القانوني وكما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511 فإن السيادة سبق وأن استقرت في الدولة العراقية و"تجسدت" في مؤسساتها الانتقالية[P(T41T)]. ولكنه لا يتم ممارسة سلطة السيادة بشكل تام من قبل المؤسسات العراقية قبل 30 حزيران. كذلك، لن يتم ممارستها

إن تاريخ حزيران هو تاريخ يريده الأمريكيون، والعراقيون لا يكترثون كثيراً به، ولكن بالنسبة للأمريكيين فإن كل شيء يدور حوله، وهذه هي المشكلة بكاملها، وهذا هو سبب فشلهم في العراق، مرة بعد الأخرى. إنهم يفكرون فقط بأساليب أمريكية وفقاً للمصالح الأمريكية –الانتخابات في تشرين الثاني- وليس وفقاً للمصالح العراقية[P(T35T)].

وهناك جدل بأن تأجيل التاريخ سيتيح وقتاً أكبر لاتفاق على عملية تأسيس حكومة انتقالية وعلى تنفيذها.

بالرغم من ذلك، هناك حجج مضادة قوّية. في حين أن التاريخ 30 حزيران كان تحكميّاً، وكان في رأي العديد من العراقيين وحتى المسؤولين في سلطة التحالف المؤقت، مدفوعاً بدورة الانتخابات الأمريكية أكثر من المصالح السياسية العراقية، فقد اكتسب قيمة عاطفية ورمزية بالنسبة للعراقيين التواقين لنفض الذل الوطني الناجم عن السيطرة الإدارية النافذة والمتطفلة للقوات المحتلة[P(T36T)]. وقد استثمرت فيه كذلك مصداقية أميركية كبيرة للغاية، بأن التخلي عن التاريخ المذكور، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الخطط والجداول الزمنية الأخرى المفروضة ذاتياً، سوف يزيد من تآكل واستنزاف الثقة في الولايات المتحدة، وفي الجو المتقلب حالياً يمكن قراءته بأنه نكسة أخرى جديدة[P(T37T)]. وحتى العراقيون الذين كانوا في الأصل يشكون في الجدول الزمني، سوف يسرعون إلى شجب إلغائه[P(T38T)]، في حين سينظر الآخرون إلى التأخير على أنه دليل على قدرتهم في استخدام القوة لتغيير الخطط الأمريكية. علاوة على ذلك، فإن أسباب عدم إمكانية حدوث انتقال حقيقي للسيادة بحلول 30 حزيران من المحتمل جداً أن تنطبق بشكل مماثل على عدد من الأشهر بعد ذلك. إن أية عملية لا ترقى إلى انتخاب شعبي ستكون مفتوحة للتحدي وسوف تستمر المشاكل الأمنية إلى ما بعد حزيران[P(T39T)].

في نهاية الأمر يجب عدم اعتبار موعد 30 حزيران بأنه شيء مقدس وإذا ما قرّر الإبراهيمي بأن التمديد ضروري لإنتاج حكومة انتقالية أكثر تمثيلاً –على سبيل المثال، الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني (انظر أدناه)- فيجب النظر في ذلك جدياً. ولكن هناك

P(T40T) إن التأكيد بأن الحكومة العراقية الجديدة ستكون ذات سيادة كاملة ينطوي على المخاطرة أيضاً في تجاوز أحد الخطوط الحمراء لآية الله السيستاني، حيث أنه كان متمسكاً بشدة بأنه يجب أن يُعهد بذلك النوع من السلطة فقط إلى حكومة منتخبة. وقد ذكر ممثل آية الله السيستاني في البصرة ل ICG: "كيف يمكن أن يكون الجيش العراقي تحت السيطرة الأمريكية في دولة ذات سيادة؟ وإذا كانت الولايات المتحدة ستتحكم في الجيش العراقي، فإن انتقال السيادة سيصبح عديم المعنى. وهكذا سيستمر الاحتلال. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد منّا أن نتولى السيادة، فلماذا يرغبون في البقاء هنا مع قواتهم؟" المقابلة التي أجرتها ICG مع البطاط، في المرجع المشار إليه. لقد اتخذ المسؤولون الأمريكيون آراء مختلفة حول هذا الموضوع. وفي حين أنهم كانوا في أغلب الأحوال يتحدثون عن انتقال السيادة، فقد اقترح مارك غروسمان وكيل الوزارة للشؤون السياسية، بأن يكون للحكومة الجديدة فقط "سيادة محدودة". الشهادة التي تم الإدلاء بها أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، 20 نيسان 2004. راجع أيضاً صحيفة *النيويورك تايمز*، 23 نيسان 2004.

P(T41T) يؤكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511 في مقدمته المبدأ الأساسي المتمثل في أن "سيادة العراق تكمن في دولة العراق". وينص كذلك بأن مجلس الحكم الانتقالي ووزراءه "هم الهيئات الرئيسية للإدارة الانتقالية العراقية والتي تضم، دون الإخلال بتطورها الإضافية، سيادة دولة العراق أثناء الفترة الانتقالية حتى يتم تأسيس حكومة تمثيلية معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات سلطة [التحالف المؤقتة]" (الفقرة4).

P(T35T) المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T36T) المقابلة التي أجرتها ICG مع محلل عراقي، 7 نيسان 2004ن حيث قال: "في هذه المرحلة، فإن نقل حتى ولو نصف السيادة هو أفضل من عدم نقل شيء".

P(T37T) نُقل عن مسؤول أمريكي قوله أن "مفتاح الاستقرار في العراق يكمن في تفويض العراقيين بالسلطة السياسية والاقتصادية، وإن نقل السيادة هو رمز ذلك". دوغلاس جيل ووارن هوغ، "إن الولايات المتحدة تعتمد على الأمم المتحدة لحل مشاكل انتقال السلطة"، صحيفة *النيويورك تايمز*، 10 نيسان 2004.

P(T38T) المقابلات التي أجرتها ICG في العراق، آذار – نيسان 2004، لقد أوضح مسؤول في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هذا التناقض بإبداء ارتيابه في المحاولات الأمريكية لإدامة هيمنتها وكذلك أهمية تاريخ 30 حزيران: "إنكم مستمرون في سؤالنا حول ما نعتقد بأنه سيحدث بعد الثلاثين من حزيران، ولكن هذا التاريخ ليس من صنعنا، إنه يأتي من الأمريكيين. إننا نعاني وننتظر منذ أكثر من 30 عاماً، فلماذا إذن يتم إعطاء مثل هذا الاهتمام للثلاثين من حزيران؟ في الواقع لن يتغير أي شيء بعد هذا التاريخ". المقابلة التي أجرتها ICG، البصرة، 30 آذار 2004.

P(T39T) لهذا السبب، يقترح والدروليك بأنه يجب تأجيل نقل السيادة حتى إجراء الانتخابات، في المرجع المشار إليه.

4- اقتراح الإبراهيمي:

قد وصف الأخضر الإبراهيمي الاقتراح الذي قدمه في 14 نيسان بأنه "أفكار تمهيدية و... تصورات مؤقتة إلى حد بعيد" للانتقال السياسي تعتمد على عدة أيام من المباحثات مع العراقيين، بالرغم من المباحثات التي تم إعاقتها من جراء الارتفاع المفاجئ في أعمال العنف أثناء إقامته. إن التصورات مبهمة، كما أنها عرضة للتعديل، اعتماداً على ردود فعل العراقيين كذلك أعضاء الأمم المتحدة. وقد وصفها الأمين العام "كوفي عنان" لأعضاء مجلس الأمن بأنها ملاحظات تمهيدية فقط وأكد بأن التقرير النهائي سيصدر من نيويورك[P(T44T)]. إن المباحثات مع مسؤولي الأمم المتحدة والعراقيين توحي بأن بعض القضايا الأساسية للغاية لا تزال بحاجة إلى حل. حتى الآن، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار موافقة واشنطن المرجحة، فإنها تمثل وحدات البناء المحتملة لعملية الانتقال:

- بحلول 30 حزيران 2004، فإن "مجلس الحكم وكذلك سلطة التحالف المؤقتة سوف يتوقفان عن الوجود". ويبدو أن ذلك سيضع نهاية للنقاش حول ما إن كان سيتم الاستمرار في مجلس الحكم الانتقالي أو توسيعه. وفي حين أن البعض في واشنطن، وبالطبع، في المجلس ذاته قد أيّدوا مساراً مختلفاً، فقد أبلغ مسؤول أميركي ICG قائلاً: "في هذه المرحلة يجب أن نجتاز الطريق بكامله، بدلاً من إصلاح العملية بشكل غير متقن وبالتالي المجازفة بالتعرّض لفشل آخر. يجب حلّ المجلس الانتقالي، حتى ولو تم في نهاية الأمر الاحتفاظ بمعظم أعضائه في حكومة يتم تعيينها من جديد"[P(T45T)]. ولتخفيف اللطمة، فقد أضاف الإبراهيمي قائلاً أنه "ما من شك في أنه سيتم الطلب من بعض أعضائه الحاليين للمشاركة في مختلف مؤسسات الدولة"[P(T46T)].
- منذ ذلك الحين وصاعداً، وحتى يتم إجراء الانتخابات في كانون الثاني 2005، سوف تتولى المسؤولية "حكومة وكالة أو إشراف" بقيادة رئيس للوزراء. وقد اقترح الإبراهيمي بأن يتم تشكيلها بحلول أيار 2004. كما عبّر بشكل كامل من قبل المؤسسات الجديدة التي يتم إنشاؤها بعد ذلك التاريخ. وكما أوضح القرار رقم 1511، فإن ممارسة سلطة السيادة الكاملة تقتصر على حكومة تمثيلية بشكل حقيقي عليها أن تنتظر تشكيل حكومة تقوم على أساس انتخابات على مستوى الأمة[P(T42T)]. وفي الواقع، نظراً لأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري قد تم تأجيله حالياً، فإنه من المتعذر فعلياً الاحتجاج بأن الحكومة التي ستنشأ في 30 حزيران سوف تمارس بالفعل مثل تلك السيادة، بل إن ذلك سيكون معلماً آخر على الدرب المذكور.

وإذا لم يكن 30 حزيران يتعلق بانتقال السيادة، فإنه برغم ذلك يجب أن يتعلق بانتقالين آخرين، وذلك لمنح العملية شرعية أكبر وتمهيد الطريق أمام الانتخابات:

- للقوى الحكومية من مجلس الحكم الانتقالي الذي يسيطر عليه العائدون من المنفى إلى مجموعة من المؤسسات العراقية التي تتمتع بقاعدة أوسع، و
- لأية سلطة سياسية متبقية من الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة.

قال عضو في البعثة الأوروبية لدى الأمم المتحدة ضالع عن كثب في السياسة العراقية: "يجب أن يعكس 30 حزيران ثلاثة معايير: يجب أن يسجل انفصالاً واضحاً عن الماضي، ويجب أن يجسد الاستمرارية حيثما كانت مفيدة كتمديد انتداب الوزراء الأكفاء، كما يجب أن يعمل على زيادة تمثيل المؤسسات العراقية"[P(T43T)]. ويبدو أن العديد من هذه المبادئ تشكل الأساس للاقتراح الذي قام الإبراهيمي بعرضه علناً في 14 نيسان 2004.

P(T44T) المقابلة التي أجرتها ICG مع مبعوثي الأمم المتحدة، نيويورك، 14 نيسان 2004.

P(T45T) المقابلة التي أجرتها ICG، واشنطن، آذار 2004. إن هذا ليس رأي متفقاً عليه بالإجماع، حتى داخل العراق. وقد شرح أحد الأحزاب السياسية الشيعية، وهو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم وهو عضو في المجلس، قائلاً: "نعم، يجب أن يستمر المجلس، بشكل مؤقت وبصلاحيات محدودة، وبمشاركة أكبر من الأمم المتحدة. إننا نقبل، وسوف نقبل، المجلس كنافذة ضرورية لمدة زمنية محدودة. ولكننا نرغب في رؤية عدد أكبر من الأعضاء، ربما حتى 50 أو 75، ليشمل جميع الأحزاب في العراق". المقابلة التي أجرتها ICG مع حسين الضاب، وهو مستشار قانوني للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، البصرة، 30 آذار 2004.

P(T46T) لاحظ الإبراهيمي، وهو يرفض خيار الإبقاء على مجلس الحكم الانتقالي، أن "جميع استطلاعات الرأي [في العراق] تقول بأن الشعب يريد شيئاً مختلفاً"، وأضاف قائلاً أن "بعض" ولكن "ليس جميع" الأعضاء الحاليين يمكن أن يخدموا في الحكومة الجديدة. وكالة إي بي سي للأنباء، 25 نيسان 2004.

P(T42T) طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1511، تمارس سلطة التحالف المؤقتة، وبشكل مؤقت، مسؤوليات معينة "حيث ستتوقف عندما تقوم حكومة تمثيلية معترف بها دولياً ومؤسسة من قبل الشعب العراقي بأداء اليمين وتولي مسؤوليات السلطة" (الفقرة 1)، وعندما تصبح "الدعوة لعقد [مؤتمر دستوري من قبل مجلس الحكم الانتقالي] معلماً في التحرك نحو الممارسة الكاملة للسيادة" (الفقرة 10).

P(T43T) المقابلة التي أجرتها ICG، نيويورك، 13 نيسان 2004.

إن الطريقة التي سوف تتفاعل بها في النهاية الطبقة السياسية العراقية مع أفكار وتصوّرات الإبراهيمي غير واضحة. لقد تجاوب الديمقراطيون العراقيون المستقلون التابعون لعدنان الباجه جي بشكل مؤيد نسبياًP(T50T)، ولكن بشكل إجمالي فقد بقي السياسيون حتى الآن صامتين نسبياً، وقد وجدت ICG عدداً قليلاً يرغب في تقديم آراء قوية. ويعتبر ذلك جزئياً على الأقل انعكاساً لغموض الاقتراح، والذي منح الأمل للبعض بأنه يمكن تعديله بشكل هام. "إن خطة الإبراهيمي ليست واضحة تماماً ومع ذلك يمكن تعديلها"، هذا ما قاله مستشار سياسي لأحد أعضاء مجلس الحكم الانتقاليP(T51T). وقد رأى انتفاض قنبر، الناطق الرسمي باسم المؤتمر الوطني العراقي، وهو ناقد شديد لتورّط الأمم المتحدة في ذلك فرصة: "إن العملية وهيكل الحكومة الجديدة لا يزالان قيد البحث والنقاش. [على العكس من خطة الإبراهيمي]، فنحن نريد توسيع المجلس الحالي لإنشاء مجلس جديد. إننا منفتحون على الاقتراحات. وما من شيء يُطرح جانباً. إننا نوافق على قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة، ولكننا لا نريد منها أن تقود الانتقال السياسي"P(T52T). وقال صافين ديزايي من الحزب الكردي الديمقرطي، ببراعة أكبر: "إن مخطط السيد الإبراهيمي هو الأسلوب الصحيح، وإننا نشاركه رؤيته. ولكن قد يكون هناك عدد من الخلافات في التفاصيل الفنيّة"P(T53T).

علاوة على ذلك، فإن التاريخ القصير لعراق ما بعد البعث مفعم بالمقترحات التي تم قبولها في البداية لأنّ المساندة الأمريكية كانت تبدو بأنها تجعل من تنفيذها أمراً متعذراً (اتفاقية 15 تشرين الثاني التي تعتبر أشهر مثال على ذلك)، والتي سيتم تحدّيها بشكل غامر فقط عندما تبدأ التصدعات في الظهور. ونتيجة لذلك، يجب عدم اعتبار الصمت المبدئي للطبقة السياسية كموافقة تلقائية، أو اعتبار القبول شبه الشفاف كترحيب صادق.

عن ملاحظتين جديرتين بالاهتمام: أولاً، أنها يجب أن تكون من أشخاص "معروفين بأمانتهم ونزاهتهم وكفاءتهم"، وهي مصطلح رمزي لحكومة تكنوقراطية، حيث ستسعى بصفتها حكومة إشراف بأن تكون غير سياسية قدر الإمكان وأن تركز بشكل رئيسي على الشؤون الإدارية اليومية. ويعتبر ذلك تنازلاً للسيستاني الذي حذر من أية حكومة غير منتخبة تقوم باتخاذ قرارات بعيدة الأمد. وثانياً، لقد ذكر أنه سيكون هناك رئيس جمهورية ونائبان لرئيس الجمهورية من المحتمل أن يكون بمثابة ثلاثي شيعي وسني وكردي، وذلك لاحترام التوازن العرقي والطائفيP(T47T).

- اقترح الإبراهيمي بأن تتم الدعوة لعقد مؤتمر وطني موسع "للترويج للحوار الوطني وبناء الاتفاق الجماعي في الرأي والمصالحة الوطنية". ويبدو ذلك بأنه نسخة عراقية عن اللويا جيرغا (الجمعية الوطنية) الأفغانية. لقد كان الإبراهيمي وسيطاً مفيداً في عام 2003-2004. وسيتم اختيار المشاركين من خلال مساعي "لجنة تحضيرية"P(T48T)، حيث يمكن للمؤتمر أن "ينعقد مباشرة بعد استعادة السيادة في تموز 2004".
- سيقوم المؤتمر بدوره بانتخاب "مجلس شورى ليعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة"، وتهدف التركيبة المكونة من الحكومة (والتي سيتم تعيينها كما يبدو قبل اجتماع المؤتمر) والمؤتمر والمجلس إلى تلبية مطلبين هما نوعاً ما متوتّران: الأول، طمأنة السيستاني وغيره أنه ما من هيئة لصانعي القرار كانت ناشطة قبل الانتخابات ستدّعي بأنها هيئة تمثيلية وبالتالي مخوّلة (مما يعني تشكيل حكومة تكنوقراطية بالكامل)، والثاني، أن تبيّن للشعب العراقي أنه يجري حالياً إقامة مؤسسات أكثر شرعية وشمولية (مما يعني تأسيس هيئات سياسية أوسع).
- من المقرّر إجراء الانتخابات في كانون الثاني 2005، وفقط حينذاك سيصبح "للعراق.. حكومة تمثيلية حقيقية". وبكلمات أخرى، ففي حين شعر الإبراهيمي بأنه مضطر إلى التمسك بموعد 30 حزيران لنقل السلطة، فقد أوضح بأن الانتقال الحقيقي يحدث فقط عند إجراء الانتخاباتP(T49T).

العراقي – بغداد"، متوفّر على موقع الإنترنت: http://www.un.org/apps/news/infocusnews iraq1.asp?sID=19#.

P(T50T)P المقابلة التي أجرتها ICG مع باسم سليمان، عضو المجلس الأعلى للديمقراطيين العراقيين المستقلين، 24 نيسان 2004.

P(T51T)P المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد 18 نيسان 2004. لقد لاحظ قائلاً: "إن الإبراهيمي قدّم لنا المشورة. وبعد أن قام بوش وبلير باعتمادها، فقد أصبحت مشورة قويّة، حيث منحت الإبراهيمي سلطة قويّ في اختيار حكومة إشراف".

P(T52T)P لقد استشهد قنبر بعدّة انتقادات للأمم المتحدة بشكل عام والأخضر الإبراهيمي بشكل خاص، فقال إن الإبراهيمي "كان من مؤيدي صدّام، كما أن أول تقرير له [في شباط 2004] لم يكن معقولاً. ولم تُستقبل ملاحظاته حول إمكانية نشوب حرب أهلية بالترحاب. وإننا نختلف معه أيضاً في انتقاده لإزالة كل ما هو بعثي [في المؤتمر الصحفي الذي عقده الإبراهيمي معلناً اقتراحه في 14 نيسان]. لقد تم إزالة المظاهر البعثية بناءً على قانون أصدره مجلس الحكم بعد نقاش مطوّل. إنها مسألة عراقية داخلية، وليست مسألة للأمم المتحدة للتدخّل أو التوسّط فيها". المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T53T)P المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد 19 نيسان 2004. إن بعض الاختلافات الفنية التي ذكرها كانت تتعلق بالانتخابات المخطط لها في كانون الثاني 2005. وقال إن العديد من الأكراد ما زالوا مرحّلين. لذلك "يجب السماح لهم بالعودة إلى بيوتهم الأصلية" قبل إجراء انتخابات عامة. وأضاف أنه فضلاً عن ذلك فإن توقيت الانتخابات قد يكون غير واقعي طالما بقي الوضع الأمني غير مريح، وكذلك في ضوء الصعوبة في تنظيم عملية اقتراع في المناطق الكردية في وسط الشتاء.

P(T47T)P هناك سابقة تاريخية لذلك في العراق، إن أول حكومة جمهورية في البلاد (العراق)، والتي تم تنصيبها بعد الانقلاب الذي أطاح بالملكية في عام 1958، كانت تتشكل من مجلس سيادة ثلاثي الأعضاء يتكون من شيعي (إبراهيم كبّة) وسنّي (نجيب الرباعي) وكردي (خالد النقشبندي). وقد أصبح زعيم الانقلاب عبد الكريم قاسم (وهو نفسه ينحدر من أب عربي سنّي وأم كرديّة شيعيّة) رئيس الوزراء المسيطر، حيث كان –في معظم الأحيان- يتشاور مع مجلس السيادة. وفي التشكيلة المقترحة للثلاثين من حزيران 2004، من المحتمل أن تكون السلطة أقل اتجاهاً نحو رئيس الوزراء. المقابلة التي أجرتها ICG مع ناشط سياسي عراقي، عمان، 19 نيسان 2004.

P(T48T)P تتكون من عراقيين، وعلى الخصوص "قضاة عراقيين"، المقابلة التي أجرتها ICG مع مسؤول في الأمم المتحدة، نيويورك، نيسان 2004.

P(T49T)P "المؤتمر الصحفي للأخضر الإبراهيمي، المستشار الخاص للأمين العام (للأمم المتحدة) والسيد مسعود البرزاني، رئيس مجلس الحكم

ستكون حبراً على ورق وأنه سيتم (وضع التطورات) في الولايات المتحدة"، كان هذا أحد التعليقات النموذجية المقدمة ل ICG[P(T58T)]. وأضاف مهدي شاهين الجوراني، وهو رجل أعمال في الستين من عمره، قائلاً: "إننا نفهم بأنه سيتم تشكيل الحكومة القادمة بعد مشاورات بين الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة. وهذا أمر غير مقبول"[P(T59T)].

لقد شعر بعض السياسيين العراقيين بأن الإعلان كان مسبوقاً بمشاورات غير كافية. وفي حين كان الإبراهيمي يعتزم بالتأكيد إجراء مشاورات واسعة، فقد كانت قدرته على القيام بذلك مقيدة بشدة بسبب الوضع الأمني[P(T54T)]. وقد اشتكى بعض العراقيين من أنهم لم يروا بأن الاقتراح الصادر كان يرتكز على الاجتماعات التي عقدوها، وأنهم تفاجأوا بتفاصيله[P(T55T)].

وقد ذكر الإبراهيمي نفسه أنه في حين كانت تحركاته "مقيدة إلى حد ما" بسبب الأوضاع الأمنية، إلا أنه تمكّن من مقابلة "عدد كبير من الأشخاص الذين يمثّلون دوائر انتخابية متعددة، بمن فيهم أعضاء مجلس الحكم ووزراء وأحزاب سياسية ونقابات عمالية وجمعيات مهنية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، ومجموعات نسائية وأكاديمية ومفكرين وفنانين وغيرهم"[P(T56T)]. وقد قام بعض العراقيين الذين كانوا ينتقدون العملية بالتعبير عن الأمل في أن يقوم الإبراهيمي بتغطية مجموعة أوسع من الرأي عندما يعود (في أوائل أيار، كما تردد)، وخاصة بالنسبة للتحضير للمؤتمر الوطني، وأنه سيُصغي بعقل منفتح[P(T57T)].

لقد كان العراقيون العاديون، إن كان هناك أي شيء، حتى أقل ثرثرة، حيث سمحوا لأنفسهم معرفة القليل، إن كان هناك أي شيء، عن خطة الإبراهيمي وكثيراً ما كانوا يرفضونها على أساس أنه لا علاقة لها بالموضوع – وهذه أيضاً إشادة أخرى على التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة في إقامة مؤسسات حكومية ذات مصداقية. "إنني لا أعرف ولا أريد أن أسمع عنها. فأنا أعلم أنها

[P(T54T)] لقد تمكن الإبراهيمي من السفر إلى الموصل، كما زار البصرة لفترة قصيرة وهو في طريقه إلى الكويت عند مغادرته العراق، ولكن بعد أن عقد مؤتمره الصحفي الذي أعلن فيه خطته في 14 نيسان. وكلما غادر "المنطقة الخضراء" الآمنة نسبياً في بغداد، كان عليه أن يتحرك تحت حراسة مسلحة مشددة وحرس عسكري. وقال مراقب آخر كان قد حضر بعض الاجتماعات أن ذلك كان يقيّد تحرّكه بشكل غير قليل". لقد عرض الإبراهيمي وجهة نظر مختلفة على مجموعة العراقيين الذين تمكّن من استشارتهم.

[P(T55T)] ذكر مستشار أحد أعضاء مجلس الحكم الانتقالي للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات قائلاً: "إن معظم العراقيين الذين قابلهم الإبراهيمي اقترحوا عقد مؤتمر وطني قبل تعيين حكومة إشراف، ولكن من الواضح أنه لم يُظهر ذلك في مؤتمره الصحفي". المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 18 نيسان 2004.

[P(T56T)] المؤتمر الصحفي الذي عقده الإبراهيمي في 14 نيسان 2004. لقد عزز مسؤول في الأمم المتحدة هذه النقطة قائلاً بأن الإبراهيمي وكبير معاونيه، جمال بن عمر قابلا "عدداً إجمالياً من العراقيين ومجموعة منوعة منهم أكثر مما قابلا خلال رحلتهما الأخيرة" في شباط 2004. المقابلة التي أجرتها ICG، 22 نيسان 2004.

[P(T57T)] يتردد بأن التجمعات العامة بشأن ملحق القانون الإداري الانتقالي قد بدأت في 27 نيسان 2004، حيث تم حتى الآن تحديد موعد سبعة اجتماعات في بغداد وسبعة أخرى في المحافظات (البصرة، الديوانية، الحلة، كركوك، الموصل وإربيل). وقال معاون أحد أعضاء مجلس الحكم الانتقالي أن المجلس قد أعد قوائم بأسماء من سيتم دعوتهم (حوالي 1.000)، بمن فيهم ممثلين عن "الحركات والأحزاب الإسلامية والحركات الوطنية والأحزاب الديمقراطية والليبرالية (الحرّة) والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية والمؤسسات الدينية والعشائر، وكذلك رجال السياسة المستقلين والأكاديميين والقضاة والمحامون وغيرهم من المهنيين". كما سيتم دعوة سلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة "للاستماع إلى توصياتهم". اتصال بواسطة البريد الإلكتروني من بختيار أمين، وهو أحد معاوني محمود عثمان، 25 نيسان 2004.

[P(T58T)] المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، 18 نيسان 2004.

[P(T59T)] المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، 19 نيسان 2004.

- إن التغيير في الموقف يجب أن يُثبت بأنه عميق ودائم، وأنه لم يتم إملاؤه فقط بسبب الاحتياجات السياسية الفورية. وبصرف النظر عمّا سيحدث في 30 حزيران، سيكون للولايات المتحدة، إلى حد بعيد، أكبر وجود عسكري واقتصادي وسياسي في العراق. وفي حين أنه لا يمكن التهرب من حقيقة أنه سيكون لها نفوذ هام، فإن العملية السياسية يمكن أن تنجح فقط إذا قامت بنقل المسؤولية المتعلقة بها بإخلاص وشفافية إلى الأمم المتحدة.
- لقد تلطخت سمعة الأمم المتحدة في العراق، وإن وجود درجة من الشك أصبح واضحاً في الطبقة السياسية في البلاد حول الرغبة في عودتها. وسواء كان ذلك صحيحاً أو خاطئاً، فإن الشعب يعتبر المؤسسة (الدولية) مسؤولة عن العقوبات الاقتصادية في التسعينات من القرن الماضي. وقد تعرضت للانتقاد بشكل واسع بسبب البيروقراطية والإجراءات الرسمية العقيمة التي ميّزت إدارتها لبرنامج النفط مقابل الغذاء. كما أن المزاعم الأخيرة بأن مسؤولين من الأمم المتحدة (وغيرهم أثناء قيام الأمم المتحدة بالرقابة) ربما يكونون قد حققوا مكاسب غير مشروعة من كوبونات النفط الصادرة بموجب البرنامج المذكور، قد شوّهت مكانة المنظمة الاجتماعية بشكل أكبر[P(T63T)]. كذلك، وكما سبق الإشارة إليه، فقد تركت زيارة الإبراهيمي بعض الشيعة بشكل خاص في حالة حذر من دوره. ويقرّ مسئولو الأمم المتحدة عن طيب خاطر أنه لن يتم استقبالهم بحرارة من قبل الجميع[P(T64T)]، وخاصة من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي الذين استاءوا من الاقتراح بتفكيك الهيئة المذكورة. وبالنسبة للأمم المتحدة، والإبراهيمي قبل كل شيء، فإن ذلك يجعل من تكوين إجماع عراقي عريض أمراً أساسياً إلى حد أكبر وذلك قبل اتخاذ أي قرار.
- ليس من الواضح أبداً إن كان لدى الأمم المتحدة رغبة حقيقية في العودة إلى العراق بقوة وتولي مسؤولية الانتقال. وفي الملاحظات التي قدمها لأعضاء مجلس الأمن، عرض الأمين العام ثلاث مطالب أساسية للدور المذكور: إجماع في مجلس الأمن، وتفويض واضح، "واقعي وعملي وملائم"، وبشكل جوهري بيئة أمن

5- التحديات المستقبلية:

أ- دور الأمم المتحدة:

يبدو أن الولايات المتحدة قامت مؤخراً بتغيير موقفها تجاه الأمم المتحدة. إن الإدارة (الأمريكية)، وهي تتوق لإيجاد سبيل للخروج من المأزق وتدرك بشكل متزايد تناقص مصداقيتها، قد وافقت بأن تعهد على الأقل بعض المسؤولية المتعلقة بالانتقال السياسي إلى الأمم المتحدة في شخص المستشار الخاص، الإبراهيمي، الذي يحظى باحترام كبير من البيت الأبيض[P(T60T)]. وقد ذكر مسؤولون من الأمم المتحدة أنه، في الوقت الحاضر على الأقل، فإن واشنطن تريد أن تجعل الهيئة الدولية تقرر الطريق إلى الأمام. وفي أيار 2003، تنبأ مسؤول كبير في الأمم المتحدة بأن "الولايات المتحدة سوف تنتظر حتى يصبح الوضع عبارة عن فوضى وورطة كاملة قبل أن تحوّله إلينا"[P(T61T)]. ويبدو أن هذا الوقت قد جاء.

من المحتمل أن يكون ذلك خطوة هامة، وهي خطوة دعت إليها ICG منذ بداية الاحتلال. وحتى قبل أحداث نيسان 2004، كانت سمعة الولايات المتحدة كحكم للانتقال السياسي العراقي محل شك جدي. وفي أعقاب تلك الأحداث، ومع الأخذ في الاعتبار الأعمال العدائية المتزايدة بين كل من الشيعة والسنّة، فإنه من الصعب أن نتصور بأن أية عملية تديرها الولايات المتحدة سوف تتمتع بالمصداقية الضرورية العريضة القاعدة. إن سلطة التحالف المؤقتة، وبالرغم من عملها الشاق وجهودها المخلصة لإدارة الانتقال نحو تسليم السيادة في 30 حزيران، قد فقدت جزءاً كبيراً من السمعة الطيبة التي كانت تتمتع بها يوماً ما، وذلك بسبب علاقتها بمجلس الحكم الانتقالي، وقيامها بتصميم نظام غير شفاف وبالنتيجة غير عملي للمؤتمرات الحزبية، وترددها في إدخال المجموعات، التي تشعر بأنه تم إبعادها من المزايا التي وعدت سلطات الاحتلال بجلبها، في عملية الانتقال، وإخفاقها الواضح في تدويل التحالف. فإن دور مرجّح لسلطة التحالف المؤقتة في السير السريع نحو 30 حزيران، أو دور مسيطر لسفارة أمريكية في مخاطرها الماثلة التي تفسد العملية السياسية وتوفّر العلف لمن يقومون بالانتقاص من سمعتها وتقلل من شهيّة الأطراف الثالثة – وعلى الخصوص الدول الأوروبية أو العربية- لكي تتحمل نصيبها من الأعباء السياسية والعسكرية. قال أحد المسؤولين العراقيين، "إن اقتراح الإبراهيمي ليس جديداً. ولكن عندما يخرج من فمه، يكون له بُعد مختلف"، إنه اقتراح يحمل الوزن والشرعية الإضافيين للأمم المتحدة[P(T62T)]. إن الحل الأمثل يكمن في تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة يتمتع بتفويض واضح وقوي كما تم بحثه أدناه.

ولكن في حين أن تحوّل واشنطن كان شرطاً ضرورياً لدور ناجح للأمم المتحدة، إلا أنه غير كاف:

P(T63T)P أقرّ عدة مسؤولين عراقيين بأن هذه القضية قد شوّهت سمعة الأمم المتحدة، في حين شددوا على أن هناك تفاصيل هامة لم يتم توضيحها. المقابلات التي أجرتها ICG مع إبراهيم بحر العلوم، وزير النفط العراقي، بغداد، 2 آذار 2004، ومع مسؤول كبير في وزارة التخطيط، بغداد، 10 نيسان 2004. وقد نبذ أحد مسؤولي الأمم المتحدة القضية بوصفها "ضربة معلم" تم تنظيمها من قبل أولئك المعارضين لأي تورّط جديد للأمم المتحدة في العراق. المقابلة التي أجرتها ICG، عمان، 14 نيسان 2004. فيما يتعلق بالمستجدات حول التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في فضيحة النفط مقابل الغذاء، راجع: H
http://www.un.org/apps/news/infocusRel.asp?infocusID=5 .= Iraq&Body1=inspect0&Body

P(T64T)P المقابلات التي أجرتها ICG، نيويورك، نيسان 2004.

P(T60T)P لقد اعترف أحد المسؤولين الأمريكيين قائلاً "في هذه المرحلة، سنوافق على أي شيء يخرج به الإبراهيمي". المقابلة التي أجرتها ICG، واشنطن، نيسان 2004.

P(T61T)P المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، أيار 2003.

P(T62T)P المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG مع محيي الخطيب، السكرتير التنفيذي لمجلس الحكم الانتقالي، بغداد، 19 نيسان 2004.

الاعتبارات يبقى خيار الأمم المتحدة أفضل من أي بديل واقعي. إن المقابلات التي أجرتها ICG توحي أنه بالرغم من الهواجس والشكوك القويّة، فإنه من المحتمل إلى حدّ بعيد أن يقبل العراقيون دوراً للأمم المتحدة بدلاً من الولايات المتحدةP[T70T]. إن دور الوساطة المركزية والشفافة للأمم المتحدة على أساس مشاورات موسّعة، سيضع دمغة من الشرعية الدولية على عملية اختيار حكومة إشراف وغيرها من المؤسسات الانتقالية، فضلاً، عن ذلك، لكن تكون الأم المتحدة مدينة بالفضل بشكل خاص لأي من الناشطين السياسيين الحاليين في العراق، بمن فيهم مجلس الحكم الانتقالي. وفي نهاية الأمر، فإن موقف الأمم المتحدة سوف يعتمد على آراء الدول الأعضاء الرئيسية فيها، حيث قام معظمها بالبحث على دور أكبر منذ البداية، وعلى وضوح تفويضها.

حتى لو تم الوفاء بجميع الشروط، فإنّ المسؤولين في الأمم المتحدة ينظرون إلى المهمة بتردد، إن تصورات الإبراهيمي توحي ضمناً بأن الأمم المتحدة سوف تتولى زمام القيادة في تشكيل حكومة الإشراف وستساعد في اختيار اللجنة المقرر لها أن تقوم باختيار المشاركين في المؤتمر الوطني. كذلك، شرحت بيريللي، وهي مديرة تقديم المساعدة في الانتخابات، بأن الأمم المتحدة ستقوم بوضع الخطة الانتخابية بالترادف مع السلطات العراقية، وستكون مستعدة "للانخراط بشكل كبير في اختيار والتدقيق في المرشحين لـ[الهيئة الانتخابية]"P[T71T]. ولكن، بضغط من ICG، فقد أوضح المسؤولون في الأمم المتحدة بأنهم ليسوا مهتمين بدور مماثل للدور الذي تم القيام به في البوسنة أو كوسوفو، حيث احتفظت المنظمة بسلطات تنفيذية، كما أنهم لا يعتزمون تزويد الوزارات بممثلين هم "ظلّ" لهم أو القيام بإدارة الانتخاباتP[T72T]. وقد شرح ذلك مسؤول كبير بقوله "سنقوم بتقديم المشورة، ولكن ليس الإشراف"، كما شرح مسؤول آخر ذلك قائلاً، "على العكس من بريمر، ستكون وطأته خفيفةP[T73T]. "يجب أن لا نخدع أنفسنا حول ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة: إننا لا نتمتع بمصداقية كاملة في العراق، كما لا تتوفر لدينا القدرة للقيام بها بالكاملP[T74T]".

في حين يجب أن لا يكون دور الأمم المتحدة واسعاً كما كان في كوسوفو، وفي حين أنها تخشى من الناحية القانونية بأن تكون مهيأة للفشل في العراق، فإنه يتعين أن تكون الصلاحيات أكبر مما تتوقعه الهيئة الدولية حالياً. إن المؤسسات العراقية الجديدة لن تمارس سلطات السيادة الكاملة: لقد أوضح السيستاني وآخرون بأنهم سيعترضون على قيامها باتخاذ أي قرار له نتائج طويلة الأمد، كما أنه لا يوجد هناك قسم قضائي يتمتع بمصداقية ليحكم إن كانت تصرفات الحكومة تتوافق مع دورها الإشرافي المحدود أو مع القانون الإداري الانتقالي أو أن تقوم بالتحكيم في الخلافات الناشئة بين مختلف الدوائر الحكومية.

ملائمةP[T65T]. وكما ذكر مسؤول أمريكي "إن الأمم المتحدة والأمين العام كوفي عنان بشكل خاص لا زالا مصدومين من التفجير الانتحاري المأساوي الذي وقع في شهر آب 2003"P[T66T]. كما أن الاضطرابات الخطيرة التي حدثت في الفلوجة ومدينة الصدر والجنوب قد أعاقت عمل الإبراهيمي أثناء زيارته التي تمت في نيسان، والتي من المحتمل أن تكون قد كبحت حماسه للقيام بالمهمة. وإذا أصبح الوضع أسوأ، فيمكننا أن نتوقع فقط بأن تتضاءل رغبة الأمم المتحدة بشكل أكبر. وأثناء محادثاته مع زعماء أجانب، أوضح عنّان أنه بينما يرغب في رؤية المنظمة تلعب دوراً سياسياً قوياً، فإنه لا تتوفر حالياً الظروف الملائمة لوجود هام على الأرض – وهو عامل يؤثر على عمل الأمم المتحدة في قضايا مثل تقديم المشورة لحكومة الإشراف أو المساعدة في إدارة الانتخاباتP[T67T]. إن الولايات المتحدة تسعى إلى حشد قوة دولية قويّة لحماية عمليات الأمم المتحدة. وسيكون من المهم للبلدان التي كانت تدعو لمدة طويلة إلى دور قيادي للأمم المتحدة بأن تتجاوب. وحتى هذه اللحظة، فقد تصرّفت الأمم المتحدة بحذر. ففي أواخر آذار وصل فريق فنّي إلى بغداد لمساعدة العراقيين في التحضير للانتخابات العامة، على غرار المساعدة التي تم تقديمها في السابقP[T68T]. وجاء الإبراهيمي بعد ذلك بأسبوع واحد, للوفاء بوعد سابقP[T69T]. ولكن المنظمة لم تتخذ الخطوة التالية وقامت بإعادة توزيع الموظفين الدائمين، مفضلة اختبار عمق المياه أولاً.

من الأمور الجوهرية أن تقوم ليس فقط الولايات المتحدة، ولكن أيضاً تلك البلدان التي عارضت الحرب، بتزويد الأمم المتحدة بتفويض وغيره من الأدوات التي تحتاجها، حيث أنه في كافة

P(T70T)P في المقابلات التي تم إجراؤها في نيسان 2004، وبعد أن كشف الإبراهيمي عن اقتراحه، لاحظت ICG في أغلب الأحوال وجود قبول لدور قوي للأمم المتحدة، على الرغم من أنه لا يزال هناك العديدون الذين يرفضون الإبراهيمي والأمم المتحدة بصفتهما رهينتين يتم استخدامهما لتحقيق مقاصد الولايات المتحدة.

P(T71T)P المؤتمر الصحفي الذي عقدته بيريللي، في المرجع المشار إليه.

P(T72T)P في نفس المكان.

P(T73T)P المقابلات التي أجرتها ICG، نيويورك، 13 نيسان 2004.

P(T74T)P في نفس المكان.

P(T65T)P المقابلات التي أجرتها ICG، نيويورك، نيسان 2004.

P(T66T)P المقابلة التي أجرتها ICG، واشنطن، نيسان 2004.

P(T67T)P المقابلات التي أجرتها ICG، نيويورك، نيسان 2004.

P(T68T)P في أعقاب تقييمها الصادر في شباط 2004 حول الرغبة وإمكانية إجراء انتخابات في العراق، أعربت الأمم المتحدة عن رغبتها في المساعدة على إنشاء إطار قانوني للانتخابات. انظر أمين عام الأمم المتحدة، "الانتقال السياسي في العراق"، في المرجع المشار إليه. وقبل عودتها من جديد إلى العراق، وأوضحت الأمم المتحدة بأنه يجب أن تتحقق ثلاثة شروط قبل أن توافق على لعب دور مساند في انتقال العراق: يجب أن يكون حضورها أمراً لا مفر منه بالنسبة لانتقال العراق، وليس إضافة اختيارية لتعزيز عملية قائمة، وأن يكون دورها مطلوباً، وإن لم يكن بالإجماع، فعندئذ على الأقل بموافقة عامة واسعة من القوى السياسية والاجتماعية والدينية العراقية، كما يجب أن تكون مهمتها مؤيدة بقرار جماعي من مجلس الأمن. المقابلات التي أجرتها ICG مع مسؤولين كبار في الأمم المتحدة يعملون في العراق، كانون الأول 2003، نيويورك. ولا يبدو أن أياً من هذه الشروط قد تحقق في شباط 2004 أو فيما بعد، الأمر الذي ربما يوضح المشاركة الضئيلة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

P(T69T)P أمين عام الأمم المتحدة، "الانتقال السياسي في العراق"، في المرجع المشار إليه، حيث يذكر في التوصيات: "ستكون الأمم المتحدة راغبة في تقديم مساعدتها لدعم بناء إجماع في الرأي بين العراقيين حول السلطات المحددة وهيكل وتكوين هيئة الحكم الانتقالي المذكورة والعملية التي يمكن أن يتم تأسيسها من خلالها".

الموافقة على الملحق، إلا أنه سيقوم بذلك فقط بعد مشاورات واسعة مع العراقيين.

- ❑ بعد 30 حزيران يجب أن يكون لدى الممثل الخاص للأمم المتحدة السلطة للقيام بما يلي:
  - مساعدة الحكومة في التحضير للانتخابات[P(T77T)P].
  - تعيين حكومة جديدة في حالة رفض اختيارها الأول من قبل مجلس الشورى (كما تم بحثه أدناه).
  - إلغاء القرارات الحكومية التي يرى أنها تتجاوز التفويض الممنوح للحكومة الانتقالي.
  - التغلب على أي مأزق داخل حكومة الإشراف أو بينها وبين مجلس الشورى.
  - مساعدة مجلس الشورى في مراجعة العقود الجديدة الرئيسية كوسيلة للتحقق من أي فساد محتمل.
  - أن تكون له الكلمة الأخيرة فيما إن كان سيتم الموافقة على اقتراح محتمل من المؤتمر الوطني لتعديل القانون الإداري الانتقالية.

يجب ممارسة جميع هذه الصلاحيات بتدبّر وحذر شديد. إن وجود رئيس للجمهورية ونواب لرئيس الجمهورية ورئيس للوزراء –والذين من المفترض أن يمثلوا مختلف الدوائر الانتخابية العرقية والطائفية- يجب أن يشكل ضابطاً قوياً على تصرف الحكومة، مما يجعل دور الأمم المتحدة في هذا الشأن هامشياً. وعلى أية حال، يجب أن يُظهر الممثل الخاص مراعاة واحتراماً كبيراً لقرارات الحكومة، والتي يجب الافتراض بأنها شرعية وسارية المفعول، كما يجب إلغاؤها فقط إذا اعتبرت بشكل واضح بأنها تنتهك القيود المفروضة على تفويضها أو إذا كانت تضرّ بانتقال العراق. وفيما يتعلق بالقانون الإداري الانتقالي، ولأسباب تمّ شرحها أدناه، يجب أن تكون هناك فرضية قوية ضد أي تعديل. وإذا ما اقترح المؤتمر الوطني إجراء تغيير، يجب أن يتأكد الممثل الخاص بأن التغيير المذكور يتمتع بإجماع واسع وأنه لن يضر باستقرار العراق.

ب- تشكيل وتكوين وتفويض الحكومة الانتقالية

إن أول اختبار للأمم المتحدة في خطة الإبراهيمي يتمثل في اختيار حكومة الإشراف الانتقالية، كما أن كيفية حدوث ذلك تبقى غامضة إلى أبعد حد. ويقول مسئولو الأمم المتحدة فقط بأنه سيتم القيام بذلك من قبل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى كل من سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي و"عراقيين آخرين"، مثل القضاة[P(T78T)P]. ويجب الملاحظة أنه طبقاً للقانون الإداري الانتقالي الذي تمّ توقيعه من قبل 25 عضواً من مجلس الحكم الانتقالي. وهذا يترك احتمالاً حقيقياً إلى حد بعيد لصراع عنيف (شد

[P(T77T)P] من المقرر أن يتم إجراء ثلاثة مجموعات من الانتخابات: للجمعية الوطنية والجمعية الوطنية الكردية ومجالس الحكم المحلي.

[P(T78T)P] المقابلة التي أجرتها ICG، نيويورك، نيسان 2004.

كذلك، يجب عدم الافتراض بأن كافة الأمور ستسير كما هو مخطط لها. إن موعد 30 حزيران قد يتحرك إلى الأمام إذا ثبت أنه من المستحيل التوصل إلى إجماع في الرأي حول هوية وصلاحيات أعضاء الحكومة، وعلى الخصوص قيادتها التي سوف يترأسها ثلاثة أشخاص. كما أن المصاعب في اختيار أعضاء المؤتمر الوطني أو انتخاب مجلس الشورى قد تؤخر أو تبطل تلك الخطوة. وبمقتضى أي من هذه أو غيرها من السيناريوهات المحتملة، فقد تكون الأمم المتحدة هي الطرف الوحيد القادر على التدخل وتعويض الفراغ الناجم عن ذلك[P(T75T)P]. ويجادل البعض أن وسائل الحماية المذكورة غير ضرورية إذا أخذنا في الاعتبار الفترة القصيرة جداً 6-7 أشهر بين 30 حزيران وموعد الانتخابات. ولكن هناك احتمال حقيقي للغاية يتمثل في أن إجراء الانتخابات لن يكون ممكناً بحلول كانون الثاني 2005 بسبب الأوضاع الأمنية. لذلك فإن تعديل العملية للتوافق مع هذه الفترة الانتقالية يعتبر من الأمور البالغة الأهمية. وفي النهاية، فقد تحتاج الأمم المتحدة في الواقع إلى سلطة أوسع من تلك التي تفكّر بها حالياً خلال الفترة الحرجة التي تقود إلى الانتخابات الوطنية:

- ❑ في أو قبل 30 حزيران 2004، يجب على الممثل الخاص للأمم المتحدة أن:
  - يقوم بتعيين حكومة انتقالية، و
  - يعمل مع مجلس الحكم الانتقالي في صياغة ملحق القانون الإداري الانتقالي الذي سيوضح الهياكل الحكومية وتوزيع السلطة خلال الفترة من 30 حزيران وحتى إجراء الانتخابات الوطنية. ومن الناحية النظرية، ستقوم بصياغة الملحق لجنة يتم إنشاؤها من قبل مجلس الحكم الانتقالي ويرأسها عدنان الباجه جي[P(T76T)P]. وتوجد لدى الأمم المتحدة تحفظات مفهومة حول ذلك، حيث أنها ستترك لهيئة لا تتمتع بشرعية شعبية، كما أنه لم يبقى لوجودها سوى بضعة أسابيع فقط، المسؤولية الجسيمة لتحديد هياكل الحكم لفترة ما بعد 30 حزيران. ويتعين على الممثل الخاص للأمم المتحدة

[P(T75T)P] إذا شعرت الأمم المتحدة أنها ليست أهلاً للمهمة، فإن البديل الاحتياطي المحتمل يتمثل في تعيين "مفوض دولي رفيع" لا يتم مساندته من قبل الأمم المتحدة ولكن من قبل "اتحاد من دول رئيسية لا تشمل فقط الولايات المتحدة، بل أيضاً دولاً أوروبية وعربية". الشهادة التي أدلى بها صاموئيل بيرغر، لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونجرس الأمريكي، 20 نيسان 2004. وإضافة إلى المناقشات المتعلقة برغبة وقدرة الأمم المتحدة، يشير بعض المراقبين إلى شراكة متأصلة في منح أي شيء مماثل لعبارة "صلاحيات متحفظة" أو "متبقية من السابق". إنها تستطيع إعاقة أو منع اتخاذ قرارات مسؤولة من قبل الناشطين السياسيين المحليين، الذين سيكونون واثقين من معرفة أنه يمكنهم أن يتخذوا موضعهم وينتظروا تحكيم الأمم المتحدة، كما يمكنها تقليص مصداقية الحكومة المحلية.

[P(T76T)P] إن لجنة الباجه جي التي تعمل على صياغة الملحق هي تماماً كاللجنة التي قامت بصياغة القانون الإداري الانتقالي في كانون الثاني – آذار 2004. وقد أخبر مسؤول عن سلطة التحالف المؤقتة ICG بأنها تعمل على أساس دعوة مفتوحة وإن كل واحد في الواقع يظهر بدوره، وهذا يعني أغلبية أعضاء مجلس الحكم الانتقالي أو الممثلين المعنيين من قبلهم. اتصال بواسطة البريد الإلكتروني، 25 نيسان 2004.

رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من ترشيح أنفسهم للمنصب في أول انتخابات تجري على مستوى الأمة[P(T83T)].

إن اقتراح الإبراهيمي بأن يتم تأسيس حكومة الإشراف قبل الدعوة لعقد المؤتمر الوطني وانتخابات مجلس الشورى، هو جهد إضافي لعزل الحكومة عن العملية السياسية، بالرغم من أنها تثير بعض الاستغراب في العراق وفي أماكن أخرى، إذ أنها تخاطر بتقليص شرعية الحكومة المذكورة[P(T84T)]. ومع أن المسؤولين في الأمم المتحدة شرحوا بشكل علني أن الإبراهيمي قد توصل إلى استنتاجه على أساس استحالة عقد المؤتمر الوطني بحلول 30 حزيران، إلا أن هذه الحجة ضعيفة في أحسن الأحوال. فلو كانت هناك أولوية لعقد المؤتمر قبل تأسيس الحكومة، ولو كان بالإمكان، كما اقترح الإبراهيمي، عقد المؤتمر بحلول تموّز، لكان قد تمّ تأجيل العملية بكاملها لبضعة أسابيع، مع توفر مبرّر وتحليل واضحين. وفي الواقع، فإن قلق الإبراهيمي هو في الأساس سياسي: لو كان المؤتمر أو مجلس الشورى سيلعب دوراً، فإنه يخشى من أن يقع تعيين حكومة الإشراف في المناورة السياسية والعرقية والطائفية، وأن ذلك قد يؤخر بشكل جدي –أو حتى يعرّض للخطر- تشكيل تلك الحكومة، وأنّه قد لا يعطي النتيجة المرغوبة. وبكلمات أخرى، فإن الموضوع كان أقل من أنه قد لا يتسنى عقد المؤتمر الوطني بحلول 30 حزيران، طالما أنه يجب عدم عقده قبل تشكيل الحكومة.

لقد أخبر بعض السياسيين العراقيين ICG بأنهم وافقوا على ذلك. وقد جادلوا أنه في وجه الجيشان الشعبي فإن الاستمرارية السياسية هي وصفة أفضل لاستعادة الاستقرار من عدم اليقين الذي قد تجلبه ممارسة أكثر تعقيداً، مثل تنظيم المؤتمر الوطني قبل 30 حزيران. وقد شرح أحد مستشاري عضو مجلس الحكم الانتقالي عدنان الباجه جي بأن الاقتراح يهدف إلى "انتقال سلسل للحكمانية" في 30 حزيران من خلال السعي لإقامة حكومة تمارس مهامها بحلول أيار – قبل شهر كامل من انتقال السيادة. وقال المستشار "يجب منح حكومة الإشراف بعض الوقت اللازم للانتقال من التخطيط إلى العمل لتتمكن من تسيير وزاراتها بفاعلية في 30 حزيران"[P(T85T)]. وأضاف صافين ديزايي قائلاً: "دعونا لا ننسى الحبل) بين الأمم المتحدة والمجلس، حيث أن بعض أعضائه، كما سبق ذكره، غير متحمسين لاقتراح الإبراهيمي[P(T79T)].

إن وصف الإبراهيمي لحكومة إشراف تتكون من رجال ونساء يتمتعون بالنزاهة والكفاءة قد عكس جهداً واعياً لمعالجة إصرار السيستاني المتكرر على أنه في حالة عدم إجراء انتخابات فورية، فسيكون لأية حكومة انتقالية صلاحيات محدودة. وطبقاً لبيان صدر عن مكتبه في أواخر شباط 2004:

> إن المرجعية تطالب بأن الهيئة غير المنتخبة التي ستنتقل السلطة إليها في 30 حزيران يجب أن تكون [مستشهداً بقول السيستاني] "إدارة مؤقتة تتمتّع بسلطة واضحة ومحدودة، حيث ستعمل على تهيئة البلاد لانتخابات حرّة وعادلة وإدارة البلاد أثناء الفترة الانتقالية". ويجب عدم تفويضها باتخاذ قرارات هامة تكون أية حكومة منبثقة عن جمعية منتخبة ملزمة باتخاذها[P(T80T)].

إن اختيار خبراء تكنوقراطيين غير سياسين بشكل أساسي من المتوقع أن يفي بهذا الشرط. ويجب أن يقتصر دورها على تدبير الشؤون اليومية للبلاد وإدارة الميزانية والخدمات الأساسية، في الوقت الذي تتجنب فيه القرارات الرئيسية مثل التوقيع على معاهدات دولية يكون لها أثر بعيد الأمد و/أو الحكم مسبقاً على الرغبة في حكومة مستقبلية منتخبة من قبل الشعب. وقد تكهن عضو في مجلس الحكم الانتقالي لا ينتمي إلى أية جهة، وهو محمود عثمان، قائلاً: "إن السيستاني لن يعارض اقتراح الإبراهيمي. إنه يحاول التكيّف معه: لا هيئة تشريعية، لا صلاحيات لوضع القوانين، وحكومة إشراف – تبقى في السلطة لمدة سبعة أشهر فقط". كذلك، قال صافين ديزايي، وهو مسؤول في الحزب الكردي الديمقراطي، بأنه يتوقع "عدم حدوث صراع بين الأمم المتحدة والسيستاني"[P(T81T)].

وبالطبع، لن تكون السياسة مغيبة تماما، إذ أن اختيار رئيس الجمهورية ونواب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لا بد وأن تتم مراقبته عن كثب وأن يكون مثيراً للجدل. كما أن أعضاء بارزين من مجلس الحكم الانتقالي سوف يتسابقون ويناورون للحصول على تلك المناصب. وإذا أخذنا في الاعتبار مكانة المجلس المنخفضة بين العراقيين، فإن مقاومة تلك الضغوط بنجاح سيكون أمراً جوهرياً لمصداقية الأمم المتحدة والعملية[P(T82T)]. وكطريقة محتملة للوقاية بشكل أكبر من المناورة السياسية أو استخدام المنصب السياسي لإقامة شبكات للمحسوبية والمحاباة، فقد يتم منع أعضاء حكومة الإشراف، بمن فيهم رئيس الجمهورية ونوّاب

P(T83T) يبدو أن الإبراهيمي كان يلمّح إلى شيء مشابه في مقابلة جرت مع شبكة الإذاعة الأمريكية إي بي سي، "هذا الأسبوع مع جورج ستيفانوبولس"، عندما قال: "إن رأيي الشخصي في هذه اللحظة هو أن الأشخاص الذين لديهم أحزاب سياسية وهم زعماء أحزابهم يجب أن يستعدوا للفوز في الانتخابات.. وأن يظلوا خارج الحكومة الانتقالية"، 25 نيسان 2004. لقد تم اقتراح فكرة منع زعماء الحكومة من ترشيح أنفسهم للانتخابات القادمة على ICG من قبل محلل عراقي بشأن مجلس الحكم الانتقالي الأصلي. المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، تموّز 2003. إن مقابلة الإبراهيمي متوفرة على شبكة الإنترنت: http://abcnews.go.com/Sections/ThisWeek/.

P(T84T) لقد تساءل رئيس بعثة تابعة لعضو دائم في مجلس الأمن حول المنطق من التسلسل الذي وضعه من الإبراهيمي، مجادلاً بأنه يجب إعطاء المؤتمر الوطني دوراً في المصادقة على الحكومة. المقابلة التي أجرتها ICG، نيويورك، 13 نيسان 2004. من الناحية الجدلية، يمكن أن تجري مثل هذه المصادقة بعد حدوث ذلك وأن تضفي الشرعية على الحكومة بأثر رجعي.

P(T85T) المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG مع فريد ياسين، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T79T) عبّر انتفاض قنبر، الناطق الرسمي باسم أحمد شلبي، وهو عضو في مجلس الحكم الانتقالي، عن أولوية قوية لتوسيع المجلس بدلاً من إلغائه: المكالمة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T80T) البيان الصادر في25 شباط 2004، متوفر على شبكة الإنترنت:H http://www.sistani.org/messages/saddam.html.

P(T81T) المقابلات الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 18 و19 نيسان 2004.

P(T82T) لو "استسلم" الإبراهيمي لإغراء اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء "من صُلب [مجلس الحكم الانتقالي]، حينئذ سوف تطفو على السطح جميع المشاكل التي كانت تلاحق مجلس الحكم الانتقالي، وهي افتقاره إلى الشرعية وعدم قدرته على تشكيل روابط هادفة مع السكان، والانتقادات الموجهة إليه لكونه مجلساً معيناً وليس منتخباً". توبي دودج، في المرجع المشار إليه.

بمقتضاها مؤتمر وطني كبير بإنشاء هيئة تشريعية أو استشارية، حيث تقوم بدورها بتعيين حكومة إشراف[P(T92T)].

وفي نهاية الأمر، هناك أسباب وجيهة لعدم تسييس تعيين حكومة الإشراف بشكل مفرط، كما أن هناك مخاطر حقيقية في وضع شروط لتشكيل تلك الحكومة عند الدعوة لعقد مؤتمر قد يستغرق وقتاً أطول بكثير مما فرضه الإبراهيمي. وإذا ما ظهر بوضوح في جولة المشاورات التالية للأمم المتحدة بأن أغلبية الرأي السياسي العراقي تؤيد عكس التسلسل والدعوة لعقد المؤتمر أولاً، حينئذ يتعيّن على الأمم المتحدة أن تأخذ ذلك في الاعتبار جدياً حتى لو كان سيتم عقد المؤتمر بعد 30 حزيران بفترة قصيرة. وبمقتضى السيناريو المذكور، يقوم المؤتمر الوطني بانتخاب مجلس الشورى، والذي سيقوم بعد ذلك باختيار حكومة الإشراف. وكحد أدنى، يجب على الأمم المتحدة أن تهتم كثيراً بإجراء مشاورات واسعة وشفافة قدر الإمكان قبل تعيين هذه الحكومة، كما يجب تفويض مجلس الشورى بإجراء تصويت على الثقة بالحكومة، كما هو موضح أدناه.

ومع ذلك، فإن توقيت المؤتمر الوطني ربما يكون أصغر المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة. وإذا أخذنا في الاعتبار الوضع الموجود على الأرض والمشاعر القوية المعادية للاحتلال التي يحملها البعض، فإنه ليس من المؤكد على الإطلاق بأن الصفّ العريض من العراقيين اللازمين لإضفاء الشرعية على المؤتمر الوطني سيوافقون على الحضور. وفي الواقع، فإنهم بالضبط أولئك الناخبون الذين يعتبر حضورهم جوهرياً للغاية – المجموعات غير الموالية لأية جهة والمهمشة، سواء كانوا من العشائر السنية أو الشيعية الفقيرة التي لا تنتمي لأية طبقة - حيث يعتبر احتمال حضورهم ضعيف للغاية. وهذه أيضاً حجة أخرى للتأكد من أن العملية هي بشكل واضح وجلي تحت رعاية الأمم المتحدة، وليس سلطة التحالف المؤقتة أو الولايات المتحدة. وهناك أيضاً محتملة تتعلق بالموقع: "إذا تم عقد المؤتمر الوطني في الخارج أو حتى في شمال كردستان، فإنه يفتقر إلى المصداقية. وإذا تم عقده في (المنطقة الخضراء) التي تحميها الولايات المتحدة، فقد يحتاج إلى الشرعية، وإذا تم عقده في أي مكان آخر، فقد يحتاج إلى الأمن"[P(T93T)].

وفي عرض البلاد، يسخر العراقيون أيضاً من المنطق الطائفي الذي أبلغ عن تعيينات للهيئات الحاكمة التابعة للدولة العراقية الجديدة، كما يعبرون عن القلق من قدرتها على "البننة" المناورات السياسية، وأبعد من ذلك، أن تتسبب في حرب أهلية[P(T94T)]. إن التعيين المتوقع لرئيس جمهورية شيعي ونواب بأن هذا الوضع مؤقت. إن الهدف الرئيسي لجميع العراقيين يتمثل في رؤية نهاية للاحتلال في 30 حزيران"[P(T86T)].

ومع ذلك فإن الجوانب الكئيبة واضحة أيضاً: إن الحكومة التي يتم تثبيتها في مكانها الصحيح دون مباركة من العراقيين التمثيليين ستكون أكثر عرضة للانتقاد. كما أن مؤتمراً وطنياً أو مجلس شورى لا يتمتع بدور في اختيار الحكومة يتعرض لمخاطررة النظر إليه على أنه لا أهمية له وأنه ضعيف وعاجز. إن بعض العراقيين يتساءلون حول ما يبدو لهم بأنه رفض عام لاقتراحهم الصريح للإبراهيمي – بأن يتم تنظيم مؤتمر وطني أولاً، على أساس مشاورات واسعة بين مختلف الطوائف العراقية والمجموعات الاجتماعية والأحزاب السياسية. وبعد ذلك ينتخب هذا التجمع من بين صفوفه مجلساً (استشارياً أو تشريعياً)، والذي يقوم بدوره بتعيين حكومة إشراف. ويجادل هؤلاء بأن هذا التدرج أو التعاقب يبشر بحكومة ذات مساندة شعبية هامة. وقال محمود عثمان: "لقد اقترحنا عقد مؤتمر وطني أولاً، إلا أن الإبراهيمي أخبرنا بأنه لن يكون هناك وقت كاف لذلك". كما لاحظ مسؤول عراقي كبير قائلا: "لقد أخذ الإبراهيمي الأمر بشكل خاطئ"[P(T87T)]. وحتى لو كان معظم الزعماء السياسيين على استعداد لقبول التسلسل الذي وضعه الإبراهيمي، فإن أقلية صاخبة تستطيع بسرعة أن تفسد وتقلب الإجماع بشجبه كجولة نهائية حول الإرادة الشعبية.

وفي الواقع، في المقابلات التي أجرتها في كافة أنحاء العراق خلال الأشهر العديدة السابقة، وجدت ICG أن العبارات الساخرة حول نوايا سلطات الاحتلال ووكلائها الذين ينظر إليهم بأنهم تم انتقاؤهم بعناية –وهم مجلس الحكم الانتقالي ومجلس الوزراء- قد أصبحت واسعة الانتشار وعميقة. وكما أوضح مؤخراً مسؤول في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق[P(T88T)]: "إن ما نخشاه هو أن يقوم الأمريكيون فقط بتعين بعض الأشخاص وفقاً لرغبتهم [في 30 حزيران]. إن ما سيقومون به هو مجرد نقل الطربوش[P(T89T)] من رأس إلى آخر. وقد تم في العملية بكاملها تجاهل الشعب العراقي ببساطة"[P(T90T)]. وقال ناشط سياسي آخر بأن الحكومة الانتقالية ستكون حكومة "شكلية"[P(T91T)]، وقبل صدور إعلان الإبراهيمي، فإن عضو مجلس الحكم الانتقالي عدنان الباجه جي الذي يتمتع بسمعة طيّبة داخل العراق واحترام واسع في الخارج، وخاصة في العالم العربي قد بدا بأنه يؤيد عملية يقوم

P(T92T)P رسالة بالبريد الإلكتروني إلى ICG مع أحد معاوني الباجه جي، 11 آذار 2004.

P(T93T)P المقابلة التي أجرتها ICG مع محلل عراقي، 19 نيسان 2004.

P(T94T)P قال رجل أعمال عراقي نادياً "إن المحصصة [وهي تخصص غنائم السلب والنهب والامتيازات] قد أصبحت المبدأ الجديد للسياسة العراقية". المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، آذار 2004. لقد أبلغ مسؤول في سلطة التحالف المؤقتة ICG بأنه يتعين على بريمر أن تدخل لمنع المجلس الانتقالي من إجراء تعيينات متعددة لوكلاء الوزارات على أسس طائفية. المقابلة التي أجرتها ICG بأنه يتعين على بريمر أن يتدخل لمنع المجلس الانتقالي من إجراء تعيينات متعددة لوكلاء الوزارات على أسس طائفية. المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، آذار 2004. ونتيجة لذلك، قام بريمر بإصدار مرسوم في 25 شباط مفاده أنه هو وحده يتمتع بالسلطة لتعيين

P(T86T)P المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 19 نيسان 2004.

P(T87T)P المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد.

P(T88T)P إن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، كما ورد آنفاً، هو الطبع حليف اسمي على الأقل منذ مدة طويلة للولايات المتحدة، وهو ممثل في مجلس الحكم الانتقالي.

P(T89T)P الطربوش هو تبعة من اللباد مخروطية الشكل ومنبسطة الرأس مزينة بشرابة، يرتديه الرجال المسلمون المتقدمون في العمر (خاصة في المناطق الحضرية أثناء الفترات الأخيرة من الحكم العثماني وعهد الانتداب)، حيث كان يوحي بدرجة من السلطة أو النفوذ.

P(T90T)P المقابلة التي أجرتها ICG مع الهاشمي، في المرجع المشار إليه.

P(T91T)P المقابلة التي أجرتها ICG مع الموسوي المنتمي لحزب الدعوة، في المرجع المشار إليه. لقد وصف طالب جامعي الأحزاب السياسية الحاكمة بأنها "تقوم ببساطة بنحت حصتها من نظام السلطة. إننا مُقحمون بين قوات الاحتلال وهذه الأحزاب السياسية". المقابلة التي أجرتها ICG، البصرة، 28 آذار 2004.

ضعيفة إلى هذا الحدّ. وفي هذه المرحلة، فإن الأمل الوحيد المتبقي هو أنه عندما يرى هؤلاء الناس بأنهم في خطر ويدركون بأنهم قد لا يحكمون أي شيء، فسوف يتعاونون ويبدءون في فعل شيء ما حول ذلكP[P(T97T)].

إن هذا القلق يكمن من وراء فكرة مؤتمر وطني ومجلس شورى. وكما هو الحال بالنسبة لحكومة الإشراف، يبقى هناك سؤالان جوهريان: ما هي الصلاحيات التي سوف تتمتّع بها هذه المؤسسات، وكيف سيتم تشكيلها؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول، قدّم الإبراهيمي دلائل ضئيلة للغاية، فضلاً عن الحقيقة بأن المؤتمر الوطني سيقوم بانتخاب مجلس الشورى، في حين أن المجلس "سيعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة". لقد سبق وأن تم إزالة العديد من المهام والواجبات الهامة من مجال سلطتيهما: تعيين الحكومة (للأسباب الموضحة أعلاه)، وتأسيس الإطار التنظيمي للانتخابات (حيث أن هذه، طبقاً للأمم المتحدة، يجب أن يتم الانتهاء منها في وقت لا يتجاوز شهر أيار 2004، قبل تشكيل الحكومة)P[P(T98T)]. كذلك أشار الإبراهيمي إلى أنه لا يجوز لأية هيئة منهما أن تتمتع بصلاحيات تشريعية، حيث لاحظ أن "ذلك يجب أن يترك للحكومة التي ستنبثق عن الانتخابات"P[P(T99T)]. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت العملية معرّضة للتشوه وأنه يمكن النظر إلى المؤسستين بأنهما إيماءات رمزية مجرّدة من أي محتوى جوهري.

يمكن اتخاذ بعض الخطوات لتخفيف هذه المشكلة. كما يمكن الطلب من مجلس الشورى اعتماد أو رفض تشكيلة الحكومة بعد انتخابها – وهذا في الواقع تصويت على الثقة. إن الجدال حول مسألة من يجب أن يأتي أولاً - تعيين حكومة إشراف أم التحضير لمؤتمر وطني – كان بمثابة مشكلة الدجاجة والبيضة، وقد علّق جيزابي، وهو من الحزب الكردي الديمقراطي بأن "حكومة الإشراف الجديدة.. ما زال يتعين عليها أن تواجه تصويتاً بالثقة في مجلس الشورى أو المجلس التشريعي الجديد"P[P(T100T)]. وفي حالة رفض الحكومة، حينئذ يتعين على الممثل الخاص للأمم المتحدة تعيين حكومة أخرى، والتي يجب عليها أن تسعى للحصول على موافقة مجلس الشورى بحيث تبقى حكومة الإشراف الأولى في منصبها حتى يتحقق ذلك.

لن يتمكن المجلس من تشريع وسن القوانين بشكل إيجابي، إلا أن باستطاعته نقض القرارات أو المراسيم الصادرة عن حكومة الإشراف. وبمقتضى هذه الظروف، يمكن إعادة أي مرسوم إلى الحكومة لتعديله. وإذا أخفقت المحاولة الثانية أيضاً في الاجتياز أو

P(T97T)P المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T98T)P ذكرت بيريللي بأن التشريع الانتخابي "والذي يجب من الناحية الفنية أن يتم توقيعه من قبل سلطة التحالف المؤقتة بالتشاور مع مجلس الحكم"، سيكون بالكاد ضماناً لشرعية واسعة الانتشار. وبعد هذا القول، شدّدت على الحاجة إلى مشاورات واسعة مع مجموعة عريضة من العراقيين، المؤتمر الصحفي، في المرجع المشار إليه.

P(T99T)P إيه بي سي للأخبار، في المرجع المشار إليه، إن هذا الرأي يتوافق مع الفكرة العامة للسيستاني بأن يكون للمؤسسات الانتقالية في العراق تفويضاً محدوداً جداً. وعند عرض هذه النقطة، استشهد الإبراهيمي بهموم العراق وهي "إننا لا نريد حكومة، لا الحكومة ولا أي شخص آخر، للبدء في..... بيع النفط لمدة 50 عاماً أو إجراء ترتيبات عسكرية أو شيء ما، مع أي شخص لمدة طويلة"، في نفس المكان.

P(T100T)P المقابلة التي أجرتها ICG مع ديزابي، في المرجع المشار إليه.

لرئيس الجمهورية من السنة والأكراد – والذي يذكرنا بوضوح بالانقسامات الطائفية في لبنان - وفي حين أنه من الناحية الجدلية ضروري سياسياً، فإنه من غير المحتمل أن يخفف هذا القلق.

إن معالجة هذا الموضوع بشكل صحيح يعتبر أمراً جوهرياً لنجاح مشروع الإبراهيمي. وإذا سارت الأمم المتحدة في طريق حكومة انتقالية مشرفة يتم اختيارها قبل انعقاد المؤتمر الوطني، وذلك فقط لعكس المجرى عبر الطريق، فإن تكاليف ذلك ستكون مرتفعة. وعلى العكس من ذلك، فإذا سعت لعقد المؤتمر الوطني أولاً، وإذا هبطت هذه الهيئة إلى مستوى التشاحن والتخاصم، أو أسوأ من ذلك إذا لم تتمكن من النهوض عن الأرض، فسوف يستمر العراق تحت حكم مجلس حكم انتقالي غير شرعي. ويتم إجراء الانتخابات العامة كعلاج عام، حيث أنها الآلية التي تستطيع أن تنجي العراق من المستنقع السياسي في أوائل عام 2005. ولكن الشلال المتواصل من الإخفاقات السياسية والمبادرات المجهضة أو الفاشلة قد يقضي على أي أثر صحي ومفيد يمكن أن يكون للانتخابات العامة على الانتقال السياسي.

ج- المؤتمر الوطني ومجلس الشورى

تدل المقابلات التي أجرتها ICG بأن إحدى المشاكل الرئيسية في الانتقال الذي تقوده الولايات المتحدة حتى هذا التاريخ كانت تتمثل في مجاله المعتم (غير الشفّاف) والضيّق، وفي غياب مشاركة عراقية واسعةP[P(T95T)]. ومنذ سقوط النظام البعثي، فقد تمّ إنجاز القليل جداً لخلق إجماع أو تلاحم سياسي جديد. لقد فضّلت سلطة التحالف المؤقتة التعامل مع حفنة من السياسيين المختارين بدلاً من التعامل بالضرورة مع الحقيقة الأكثر صخباً وفوضى للمجتمع العراقيP[P(T96T)]. ولكن الانفصال الناجم عن ذلك بين مؤسسات الحكم في العراق والشعب العراقي قد تجلى بطرق مختلفة، وربما أكثرها سطوعاً الموقف المتناقض لهذه الأخيرة في أحسن الأحوال أثناء أعمال التمرّد التي حدثت في شهر نيسان في المثلث السنّي والمناطق الشيعيّة. وفي الفترة السابقة للانتخابات الوطنية والانتقال الحقيقي للسيادة، سيكون من الأمور الملحّة البدء في عملية لبناء إحساس ووعي بالتلاحم الوطني. وقد علّق مسؤول عراقي قائلاً:

> إنك لا تكاد تجد هوية وطنية، كما أنه من الصعب أن تجد إدراكاً بالانتماء إلى الدولة العراقية. كنت أعلم أن الهوية العراقية كانت ضعيفة، إلا أني لم أكن أدرك أنها

وكلاء الوزارات. وبالرغم من ذلك، فقد أخبر عدة مسؤولين عراقيين ICG بأن رجال السياسة يسعون بشكل مسعور لبناء "إقطاعياتهم" لكي يتمكنوا من الادعاء أنه "على الأقل نحن نسيطر على هذه أو تلك الوزارة". المقابلة التي أجرتها ICG، نيسان 2004. إن هذه الظاهرة قد تغلغلت في كامل إدارة الدولة في لبنان ما بعد الحرب. للحصول على تفاصيل، راجع رينودليندرو، "الوسائل العامة لتحقيق الأغراض الشخصية: بناء الدولة والسلطة في لبنان ما بعد الحرب"، في إيبررهارد كينله (مطبوع)، السياسة من الأعلى، السياسة من الأسفل: الوسط في عهد الإصلاح الاقتصادي (لندن، 2003).

P(T95T)P المقابلات التي أجرتها ICG، بغداد، البصرة، كانون الثاني- نيسان 2004.

P(T96T)P قال متعهد عراقي: "إن الولايات المتحدة لديها ثقة أكبر في المغتربين العراقيين: إنها تعتقد أن صدام يكمن داخل كل عراقي يقيم في العراق". لمقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، 4 آذار 2004.

- **يجب بذل الجهد للبناء على الهياكل المحلية القليلة الخبرة التي قامت بتأسيسها سلطة التحالف المؤقتة على مستوى البلديات والمحافظات**، وحتى إذا لم تكن هذه المجالس منتخبة، فإنها تمتلك من الناحية الجدلية أكبر قدر من الشرعية الممنوحة لأي مؤسسات سياسية انتقالية في العراق. وتكون في أغلب الأحيان، وليس أقلها، ناشئة من انتخابات داخلية يتم إجراؤها من قبل تجمعات لوجهاء وممثلين للطوائف – شخصيات محلية غير ملوثة بالاقتران الوثيق بالنظام السابق[P(T103T)].
- **يجب الحصول على أعضاء أيضاً من الأصوات الأهلية التي بدأت تخطط وتبرز نفسها في الساحة السياسية منذ نهاية الحرب**، وحتى لو أتيحت الفرصة للقليلين لينصهرو في منظمات سياسية هامة لديها برامج وطنية، فإنهم سيقدمون مجموعة قوية من المرشحين من خلال قياداتهم في الأحزاب السياسية والاتحادات (النقابات) المحلية والإقليمية والمنظمات المدنية والجمعيات المهنية، رغم أن هذه قد تكون ضعيفة حتى الآن. وقد قارنها مسؤول عراقي كبير بشكل ملائم بالممارسات السابقة – بدءاً بأول مؤتمر بعد الحرب جرى تنظيمه من قبل الولايات المتحدة من أرض عراقية، في أور/ الناصرية في نيسان 2003 – حيث قال بأنها كانت "كارثة كاملة. لقد أحضر الأمريكيون أصحاب العمامات [رجال الدين] ورجال العشائر. إن الشعب العراقي لا يتمثل في تلك الفئات فقط! إن لدينا العديد من العلمانيين والتكنوقراطيين، والنساء، لم تكن هناك أية نساء على الإطلاق. وإذا كان المؤتمر الوطني [بمقتضى خطة الإبراهيمي] سيكون أي شيء كهذا، فسيكون ذلك كارثة ثانية. يجب أن يجمعوا العراقيين معاً من كافة أنحاء البلاد، وحينئذ يمكن للمؤتمر أن ينجح"[P(T104T)].
- **يتعين على المؤتمر أن يضمّ أولئك الذين استُبعدوا وأعربوا عن معارضتهم للاحتلال**، من الأمور الجوهرية أن يتم إحضار الزعماء الدينيين والقبليين من العرب السنّة، وكذلك أتباع وأنصار مقتدى الصدر (رغم أنه قد لا يكون الصدر نفسه من ضمنهم)، إذا كان الهدف يتمثل في اختيار القوى التي يمكن إقناعها في الاندماج في العملية السياسيّة، ولكن، في حالة استبعادها، فإنها قد تلجأ – أو تستمر في اللجوء إلى العنف.

النجاح، حينئذ يتدخل الممثل الخاص ويحكم بينهما. كذلك، يمكن للمجلس أن يعمل كضابط لكبح الفساد المحتمل، وذلك بمراجعة العقود الجديدة الرئيسية، بينما تعمل الأمم المتحدة مرّة أخرى كحكم في حالة نشوء خلاف.

وأخيراً يجوز للمجلس إنشاء لجان للإشراف على عمل وزارات معينة، بحيث تسمح بالحوار والنقاش وبشيء معقول من التغذية الاسترجاعية على سياسات وبرامج الوزارات.

من جهته، سوف يسعى المؤتمر الوطني للتوصل إلى اتفاق سياسي عريض تتعهد فيه جميع المكونات الرئيسية للمجتمع العراقي بالعمل معاً من أجل الهدف المشترك لإدارة الفترة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات وبناء عراق ديمقراطي ونبذ العنف. وقد اقترح بعض مسئولي الأمم المتحدة بأنه يستطيع أيضاً العمل كمقدمة لإزالة أي سوء فهم حول القانون الإداري الانتقالي، مؤكداً طبيعته المؤقتة وكذلك الاتفاق على التقيّد بأحكامه في هذا الوقت[P(T101T)]. وقد ذهب بعض المسؤولين في الأمم المتحدة إلى أبعد من ذلك، حيث اقترحوا بأن يعمل المؤتمر الوطني كمنتدى لتعديل بعض الأحكام الأكثر تناقضاً المتضمنة في القانون الإداري الانتقالي، وهي فكرة جرى بحثها أدناه[P(T102T)].

فيما يتعلق بآلية تأسيس المؤتمر الوطني، تحدث الإبراهيمي عن "لجنة تحضيرية"، والتي "يجب تأسيسها فوراً لتبدأ العمل التحضيري"، حيث سيتم البت في تكوينها من قبل العراقيين. إن كل مرحلة من هذه العملية –من اختيار موقع المؤتمر إلى اختيار العراقيين الذين سيقومون باختيار اللجنة التحضيرية إلى اختيار أعضاء تلك اللجنة إلى اختيار المشاركين في المؤتمر- سوف تضع عقبات سياسية جديرة بالاهتمام. إن تجربة الإبراهيمي الأفغانية في اللويا جيرغا تلوح بوضوح كبير. وقد قام عراقيون وآخرون من الذين قامت ICG بمقابلتهم بإثارة تجمع يضم عدة مئات من العراقيين الذين يمثلون قطاعاً عريضاً من المجتمع والمجموعة الكاملة من الناشطين السياسيين.

وفي النهاية، ولكي يكون أي مؤتمر وطني ناجحاً فإنه بحاجة لإظهار درجة كبيرة من الشمولية في شكل غطاء أو درع عراقي واقٍ للقوى السياسية والطوائف والعشائر، التي كانت تشعر بأنه تمّ تجنبها منذ اختيار مجلس الحكم الانتقالي في تموز 2003، وأن يشمل أولئك الذين رسّخوا الثقة الشعبية بهم من خلال معارضتهم للاحتلال. وهناك عدة خطوط إرشادية ينبغي أخذها في الاعتبار:

P(T103T)P في ممارسة رئيسية "لإنعاش" مجالس المحافظات وإنشاء مجالس بلدية جديدة، قد قامت سلطة التحالف المؤقتة بتحويل تأييدها من الانقسامات الطائفية والاعتماد على الوجهاء في أوائل عام 2004 لتستفيد من قيادات عدد من المنظمات المدنية الجديدة –المعلمين وعمّال الصحة والطلبة الجماعات النسائية، من ضمن آخرين- حيث قامت بتشجيع تشكيلها أو إحيائها، كما قامت بتنظيم مؤتمرات حزبية مصغرة داخلها. وقد قامت الأحزاب السياسية بتنظيم الانتخابات الداخلية الخاصة بها في بعض الأحيان، ونجحت في تقديم بعض المرشحين في المؤتمرات الحزبية للمجموعات المدنية. المقابلات التي أجرتها المجوعة الدولية لمعالجة الأزمات في كافة أنحاء العراق، كانون الثاني – نيسان 2004.

P(T104T)P المقابلة الهاتفية التي أجرتها ICG، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T101T)P المقابلة التي أجرتها ICG، نيويورك، نيسان 2004، لاحظ الإبراهيمي في ردّه على سؤال يتعلق بدور المؤتمر الوطني بأنه يمكن للمؤتمر أن يلعب دوراً في توضيح أي سوء فهم. إيه بي سي للأخبار، في المرجع المشار إليه.

P(T102T)P اقترح مسؤول في الأمم المتحدة بأن يتم منح المؤتمر الوطني المسؤولية لاعتماد ملحق القانون الإداري الانتقالي، حيث يمكنه تعديل الأجزاء المتناقضة في القانون ذاته. المقابلة التي أجرتها ICG، نيويورك، نيسان 2004. إن ذلك سيؤدي إلى الوضع الشاذ المتمثل في ظهور كل من الحكومة والمؤتمر الوطني ومجلس الشورى إلى الوجود قبل اعتماد الوثيقة التي تحدد أدوارهم وتفويضاتهم. وفي مقابلة جرت مؤخراً، قدم الإبراهيمي الاقتراح الأكثر غموضاً بأن المؤتمر الوطني يمكنه "التكيف مع" دعوة السيستاني لإجراء تغييرات في القانون الإداري الانتقالي. إيه بي سي للأخبار، في المرجع المشار إليه.

بقوله: "لقد وافق الشيعة على الاحتلال الأمريكي لكي ينتقموا من السنّة ويسيطروا على البلاد"[P(T108T)].

إن التداعيات السياسية جليّة وواضحة. لقد أخذ السنّة يعيدون التجمع حول قواعدهم الجغرافية مثل ما يعرف بالمثلث السني الذي أصبح حصناً ومعقلاً لمقاومة الاحتلال، وفي بغداد، يعيش الجيب السني الصغير في الأعظمية في خوف من أي هجوم شيعي من مدينة الصدر المجاورة، كما أن هناك أعمال قتال مسلح منتظم مع القوات الأمريكية. إن الجدران مكسوة بشعارات صارخة ضد الأمريكيين وكذلك بأعلام سوداء تمثل شعارات "الشهداء" الذين قتلتهم قوات الاحتلال. أما الفلّوجة، وهي بلدة إقليمية كبيرة معروفة تقليدياً بتحفظها الديني وحتى بمعارضتها للحكم البعثي، فقد أصبحت فجأة رمزاً لمقاومة الأمريكيين. وبشكل أوسع فإن العديد من العراقيين أيضاً الذين لم يلحقوا بالتمرد أخذوا يعربون عن بعض التفهم لأهدافه. وبينما ينظرون إلى المقاومة بأنها عديمة الجدوى فإنهم يعبرون عن ارتياحهم بفكرة أنه من خلال المقاومة يستطيع المتمردون إجبار قوات الاحتلال للتركيز على المقدار الضئيل الذي تم تحقيقيه في إعادة البناء الاقتصادي، وعلى الخصوص في استحداث الوظائف[P(T109T)].

كما أثبتت الأحداث التي جرت في الفلوجة وآثارها المدوية في جميع المناطق التي يسيطر عليها السنّة، فإن معالجة المظالم التي عانى منها السنّة تعتبر ذات أهمية جوهرية. إن القرارات الأخيرة التي اتخذتها سلطة التحالف المؤقتة لتخفيف سياسة إزالة المظاهر البعثية والسعي لإعادة ضم الأعضاء السابقين في الجيش العراقي الذي تم تسريحه، هي خطوات هامة في هذا الاتجاه. كما أن العثور على محاورين تمثيليين سيكون مهمة أصعب. فأولاً، إن التحدث عن طائفة سنية متلاحمة وذاتية الوعي – أو، لهذا الغرض، شيعية يعتبر أمراً مضللاً إلى حدّ كبير. إن السنّة العراقيين ليسوا أكثر تآلفاً وانسجاماً من نظرائهم الشيعة. فالانتماءات الإقليمية والعشائرية تلعب دوراً هاماً (هناك على سبيل المثال خصومة وعداء قوي بين تكريت وسامراء، كما أن مدينة الموصل التي يسيطر عليها السنّة لها هويتها الخاصة والمستقلة). وتوجد توترات سياسية هامة بين السنّة العلمانيين والإسلاميين، كما أن الحركة الإسلامية ذاتها منقسمة. كذلك، يتعين على المرء أن يميز بين النزعات الحنيفية (القويمة) والصوفية داخل الإسلام السنّي[P(T110T)].

من الأمور المعقدة الأخرى عدم وجود تنظيم سنّي معادل للزعامة الشيعية المتجسدة في الحوزة، حيث أن السنة لا يمتلكون هيئة هرمية متينة البنيان واكليركية (دينيّة)[P(T111T)]. على النقيض من الشيعة في العراق، لم يتمتع رجال الدين السنّة بالاستقلال – وخاصة الاستقلال المالي- من الحكومة المركزية. إن الأمريكيين الذين تمكنوا من التعرف بسرعة على هوية السيستاني بصفته ممثلاً يتمتع بالمصداقية والشرعية على الأقل لتيار قوي من الشيعة (رغم أنهم ربما يكونون قد ضخموا هذا الوضع باستبعاد آخرين مثل

[P(T108T)] المقابلة التي أجرتها ICG مع الشيخ حسن النعيمي، بغداد، 11 كانون الأول 2003.
[P(T109T)] المقابلات التي أجرتها ICG، بغداد، البصرة، نيسان 2004.
[P(T110T)] هناك نفوذ صوفي ضخم في الفلوجة، على سبيل المثال.
[P(T111T)] حول الشيعة العراقيين، راجع ملخص ICG، الشيعة في العراق تحت الاحتلال، في المرجع المشار إليه.

1. الطائفة السنية

منذ الإطاحة بصدام حسين، فقد شعر العديد من السكان العرب من السنة بأنهم محاصرون سياسياً، وقد اعتبره العديد منهم بأنه محاولة متعمدة لوسم الطائفة بكاملها بالحقارة أو الخزي بشكل غير عادل. "لقد حكم العرب السنّة العراق لمدة ثمانية عقود"، وليس فقط خلال عهد صدام، هذا ما لا حظه عضو في الجماعة المذكورة. "هناك دهشة قليلة بأن يشعروا أنه تمتّ معاقبتهم بشكل ظالم نتيجة لقرار تسريح الجيش، والأكثر من ذلك منذ قيام الولايات المتحدة بتجريد المناطق السنّية من الصفة العسكرية في الوقت الذي سمحت فيه للميليشيات الشيعية بالعمل بحرّية"[P(T105T)]. إن اختيار أعضاء مجلس الحكم الانتقالي على أساس الانتماءات الطائفية والعرقية قد أكد لهم أنه سيتم توزيع السلطة السياسية في عراق ما بعد صدّام وفقاً لتلك المعايير، وبالتالي عزلهم من ناحية المبدأ في وضع هامشي. ويشغل السنّيون العرب حوالي 16% من مقاعد المجلس[P(T106T)].

إن هذا الوضع المتقلص هو مؤلم إلى حد كبير، إذا أخذنا في الاعتبار الوضع المهيمن الذي كانوا يتمتعون به في المؤسسات والصفوة السياسية العراقية. وإذا عزونا الوزن المسيطر للروابط الطائفية، نجد أن الأسلوب المتّبع منذ سقوط صدام كان له الأثر الصافي في إضعاف العراقيين العلمانيين، إذ أنه يثير مشاعر الانقسامات الطائفية والعرقية ويعزز إحساس السنّة بالعزلة. وبالرغم من الجهود الجديرة بالثناء، فقد نمت التوترات بين الشيعة والسنّة. لقد وقعت سلسلة من التهجمات ضد المساجد الشيعية وكذلك المساجد والأئمة السنيين، كما وقع العديد من مساجد السنة في كل من بغداد والحلة والنجف والبصرة تحت السيطرة الشيعية[P(T107T)]. وقد وصف ذلك عضو في هيئة العلماء السُنّيين

[P(T105T)] المقابلة التي أجرتها ICG مع حاتم مخلص، رئيس الحركة العراقية الوطنية وسنيّ تكريتي، بغداد 16 كانون الأول 2003. وقال الشيخ محمد بشار الفيضي، عضو هيئة العلماء المسلمين، وهو يردد هذا التمييز بين السنة وحكم صدّام: "لقد كان صدّام علمانياً وليس سنياً. لقد انبثقت جميع محاولات الانقلاب في التسعينات من القرن الماضي مما يشار إليه حالياً بالمثلث السني". المقابلة التي أجرتها ICG، بغداد، آذار 2004.
[P(T106T)] إن الأشخاص من الطائفة السنّية الذين أجرت معهم ICG مقابلات يرتابون أيضاً في أغلب الأحوال بالأرقام الديمغرافية التي تبين أغلبية شيعية. وفي غياب معلومات إحصائية موثوقة، يمكن للمرء أيضاً أن يسمع تقديرات متطرفة. "إن المثلث السنّي هو مفهوم ابتكره الأمريكيون لتقليص أهميتنا العددية والجغرافية. إنهم يريدون بأن يعتقد الناس أننا أقلية، في حين أن العرب والأكراد السنّيين يمثلون ما يزيد عن 18 مليون مواطن من مجموع سكان العراق البالغ 25 مليوناً"، المقابلة التي أجرتها ICG مع الشيخ حسن النعيمي، عضو هيئة العلماء المسلمين بغداد، 11 كانون الأول 2003.
[P(T107T)] إن العديد من السنّيين الذين يشتكون من المؤامرة الشيعية/ الأمريكية يستحضرون الذاكرة حول ابن العلقمي، الوزير الشيعي الذي خان آخر الخلفاء العباسيين (سنّي) في العراق، مما أدى إلى خراب ودمار بغداد على أيدي المقاتلين "الكفّار" القادمين من منغوليا في عام 1258. المقابلات التي أجرتها ICG، بغداد، كانون الأول 2003. (من الأمور المثيرة للاهتمام، أن صدام حسين قد أثار هذا التشبيه في إحدى رسائله المسجلة على شريط قبل اعتقاله. راجع "رسالة من صدام حسين إلى الشعب العراقي والأمة العربية"، 30 نيسان 2003).

والخداع حيث أنهم في نهاية المطاف فقدوا – السلطة والامتياز والغطرسة"[P(T114T)]. وفي حين ينطوي هذا التصريح على حقيقة جديرة بالاعتبار، إلا أن بعض السياسات من المحتمل أن تتعارض معهم بشكل أكبر وأن تعطي نتائج عكسية، بما في ذلك التكتيكات العسكرية القوية التي استخدمت في الفلوجة. لهذا، فإنه من الأمور الملحة أن يتم السعي لتهدئة الطائفة من خلال السياسات والأعمال والمناورات السياسية، وذلك بالتأكيد على جهود إعادة الإعمار في معقل السنّة وإقناعهم بأنه سيتم أخذ مصالحهم المادية والسياسية في الاعتبار والسماح للممثلين الأساسيين الهامين من السنّة –بمن فيهم أولئك الذين كانت لهم صلات بالنظام البعثي والذين عبّروا عن عداء شديد للاحتلال- بأن يحتلوا مكاناً في مؤسسات العراق المستقبلية.

2- أنصار مقتدى الصدر:

كثيراً ما توصف حركة مقتدى الصدر في واشنطن، بأنها عصابة هامشية من الأشقياء، هدفها الرئيس هو تعطيل مسيرة العراق نحو الديموقراطية. هذا تحليل خاطئ ومضلل إلى درجة خطيرة. وفي الوقت الذي لا يتمتع فيه بسمعة السيستاني العالية أو نفوذه، فإن حركته تضم عناصر شعبية من الغوغاء، كثيرين منهم انضموا إليه في أعقاب أفول نجم البعث، وبالتالي فليس من السهل طرحه جانباً. إن نفوذه وشرعيته ينبثقان من عناصر عدة: انحداره من إحدى أكثر العائلات الشيعية احتراماً في العراق المعاصر؛ حقيقة أن حركته خلافاً لكثير غيرها ظلت في العراق خلال سنوات الحكم البعث، عملت على مقاومته؛ وكذلك قاعدته الاجتماعية. ومع أن الصدر لا يملك إلا القليل من المؤهلات الدينية، وأن النخبة من رجال الدين الشيعة تنظر إليه بازدراء، وعلى الرغم من أن حركته قد تكون تافهة الأهمية نسبياً، من الناحية العسكرية، فإنها تظل عنصراً مهماً في الصراع السياسي الدائر في أوساط الطائفة الشيعية.

مقتدى الصدر هو، في المقام الأول، وريثاً، إنه مدين بمركزه إلى حد كبير إلى نفوذ والده آية الله العظمى محمد صادق الصدر. وقبل اغتياله على يد النظام البعثي في عام 1999، كان محمد صادق الصدر قد كوّن أتباعاً عديدين في الأوساط العراقية الفقيرة، وبالأخص في المراكز المدنية الرئيسية، كما أنه أنشأ شبكة تعليمية، اجتماعية اقتصادية مستقلة عن الدولة، ومستقلة أيضاً عن المؤسسة الدينية في النجف. لقد استغل وسائل التعبئة السياسية، والتي كثيراً ما كانت متنوعة ومبتكرة وفعالة، بما في ذلك توزيع كاسيتات التسجيل، وإعادة إحياء صلاة الجمعة، وهي ممارسة كانت قد توقفت لدى الشيعة[P(T115T)]. كما أنه سعى إلى جسر الهوة السنية - الشيعية، مستنهضاً الشعور القومي لدى العراقيين، ومناهضاً للنفوذ الإيراني على الطائفة الشيعية[P(T116T)]. وخلافاً للكثيرين من زملائه، فقد كان يتكلم بلهجة عربية يستطيع العراقي العادي فهمها، وكان حديثه حول موضوعات ذات أهمية في الحياة اليومية (ما إذا كان يحق لأحد مضغ العلكة، أو الاستماع إلى مقتدى الصدر, كما تم بحثه أدناه)، لم يجدوا شخصاً معادلاً له بين السنّة، وكردة فعل، يتذمر السنة من الوضع المتميز الذي تم منحه للسيستاني كوسيط واقعي بين العراقيين وقوات التحالف: "لماذا قام الأمريكيون بتحويل السيستاني إلى مرجع أعلى في العراق؟ ففي نظرهم أصبح العراق فاتيكاناً شيعياً ضخماً![P(T112T)]. ومع ذلك، هناك علامات تشير إلى أن الطائفة السنّية تسعى لأن تصبح ذات حضور منظم بشكل أكثر فاعلية. إن الحزب الإسلامي العراقي هو، حتى الآن، المنظمة السياسية السنيّة الوحيدة التي تلعب دوراً رسمياً في المؤسسات المعيّنة من قبل سلطة التحالف المؤقتة. ويشترك زعيمها، محسن عبد الحميد، في مجلس الحكم الانتقالي. إن الحزب الذي تكمن أصوله في جمعية الإخوان المسلمين والذي تأسس في لندن بعد حرب الخليج في عام 1990-1991 يتمسك بنوع معتدل من السلوك الإسلامي الذي يحترم التعددية السياسية، كما أن تطلعه المستقبلي قريب نسبياً من النموذج التركي. لقد نظرت الولايات المتحدة إلى عبد الحميد بريبة، نظراً لجذوره الإسلامية المتطرفة، حيث كان قد أدلى بسلسلة من التصريحات الملهبة والمثيرة، والتي شوهت سمعته في عيون الكثيرين، رغم أنه هو وحزبه قد ظهرا كوسطاء مهمّين بين التحالف والمتمردين في الفلوجة. ولكنها من الناحية المبدئية منظمة للطبقة الوسطى والكوادر المهنيّة، كما أن مناشدتها الشعبية تظل غير مجرّبة. إن قرارها بالانضمام إلى مجلس الحكم الانتقالي كان متناقضاً للغاية. فبالرغم من أن أغلبية الحزب كانوا يعتقدون أن المشاركة في مؤسسات ما بعد البعث كانت ضرورية كضمان التمثيل السنّي، إلا أن أقليّة منه عارضت ذلك بشدة وتخلت عن الحزب للانضمام إلى غيره. ويتردد أن بعضهم قد التحق بالجماعات السلفية شبه السريّة التي تعتبر ناشطة بشكل خاص في المساجد[P(T113T)].

لقد سعى أهل السنّة أيضاً إلى إقامة مؤسسات دينية تمثيلية خاصة بهم. وقاموا بتأسيس هيئة العلماء المسلمين، التي ينتمي إليها معظم رجال الدين السنّة إن الهيئة التي يتم ترؤسها على أساس دوري تعاقبي من قبل الزعماء الدينيين من السنّة، تطمح بأن تكون المرجع الديني الرئيسي، بل أيضاً الممثل السياسي للطائفة السنيّة. وحتى الآن، يبدو أنها تلعب دوراً فاعلاً – كنظير لكل من السنّة العاملين لدى التحالف والحوزة الشيعية. كما أن اللجنة ناشطة في الوساطات، حيث قامت بعرض خدماتها لتخفيف التوترات بين السنة والشيعة، ومنذ عهد قريب بين السنة وقوات التحالف.

قال مسؤول أمريكي معلقاً على موقف السنّة العراقيين: "بصرف النظر عما نفعله، يشعر السنّة بأنهم قد تعرضوا للمرارة

[P(T114T)] المقابلة التي أجرتها ICG، واشنطن، شباط 2004.

[P(T115T)] أنظر موجز ICG، شيعة العراق تحت الاحتلال، صفحة 16 والهامش 74.

[P(T116T)] نفس المرجع، ص. 15-16.

[P(T112T)] المقابلة التي أجرتها ICG مع الشيخ عبد القادر العاني، وهو عضو في هيئة العلماء المسلمين، بغداد، كانون الأول 2003. إن انتقاد النزعة إلى رؤية العراق من خلال عيون السيساني قد جاء من جهات متنوعة. إن الأطراف غير الشيعية قد أخذت عليه شجبه لنصوص في القانون الإداري الانتقالي تسعى لحماية حقوق الأقليّات مما يؤكد أنه لم يكن يمثل العراقيين ككل، بل فقط طرفاً مؤسساً هاماً واحداً. وقد علق مسؤول من سلطة التحالف المؤقتة قائلاً: "لقد حاول السيستاني دائماً بأن يقدم نفسه كرمز أبوي للشعب العراقي، حيث كان يتحدث عن مصالح جميع العراقيين، ولكنه في هذه النقطة أظهر بأن اهتماماته ضيقة الأفق للغاية". المقابلة التي أجرتها ICG، آذار 2004.

[P(T113T)] على سبيل المثال، فقد استولوا على مسجد أم الطبول في بغداد، حيث قاموا بتغيير اسمه إلى مسجد ابن تيمية، تكريماً لأحد كبار المفكرين في الإسلام السنّي، والذي أثرت مؤلفاته في مشاعر الوهابيين.

سكانها على وجه العموم معدمون، وجميعهم تقريباً من سكان الأرياف الشيعية الذين هاجروا من الجنوب بداية من عقد الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين[P(T119T)]. هويتهم الجنوبية (الشروج)، هي عنصر مهم، وهي تنتقل من جيل إلى جيل. يغذيها شعور بالإقصاء والتهميش، وبالصور النمطية التي يتعرضون لها. وينظر سكان بغداد من أصول مدنية إليهم ويعاملونهم بازدراء، ويبادرون إلى إلقاء الملامة عليهم إذا ما وقعت أية اضطرابات مثل أعمال النهب التي أعقبت دخول قوات الاحتلال إلى العاصمة.

مدينة الصدر، من أمد بعيد تنظر لنفسها على أنها لا تشارك في ثروة الوطن، وقد كانت تاريخياً منطقة تعبئة اجتماعية – سياسية شديدة. لقد انحازت إلى الشيوعيين في عقود الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ومن ثم انضمت إلى حزب الدعوة الإسلامي. وإبان حكم نظام البعث، كان ينظر إليها منطقة خطر، سكانها من أهل الريف الفقراء ولهم روابط قبلية قوية، أعصياء على النظام، ومن الصعب إدماجهم في بيئة مدنية. وخلال الفترات التي تقع فيها اضطرابات سياسية، كان النظام يسارع إلى إرسال النخبة من قواته، لوقف أي زحف محتمل من مدينة الثورة إلى سائر مناطق بغداد. مدينة صدام كانت المنطقة الوحيدة في بغداد التي جرت فيها محاولات تمرد وعصيان في عقد التسعينات: في عام 1991 تضامنا مع التمرد الذي قام به أهل الجنوب، وفي عام 1999 للاحتجاج على اغتيال صادق الصدر.

ومنذ طرد صدام، استمرت هذه الناحية في اعتبار نفسها كمنطقة مهمشة، وكعنصر حاسم في تقرير مستقبل العراق السياسي.

> مستقبل العراقي في أيدينا، وهذا هو السبب الذي يجعل جميع الأحزاب السياسية تتنافس لكسب ولائنا. نحن نملك الورقة الرابحة الوحيدة على أفق العراق السياسي. وليس من شك بأننا سوف نمتلك السلطة في يوم ما. وإذا أجريت الانتخابات فإننا نحن (الشروج) سوف نحقق أغلبية حاسمة. سوف نكون الكاسبين في اللعبة الديموقرطية، ولكننا نستطيع أن نربح أيضاً في عملية المقاومة. وعندها، سوف نكافح على غرار كفاح الشعب الفلسطيني[P(T120T)].

وقد شهدت الفترة التي عقبت الحرب، رجال دين من الشباب تابعين لحركة الصدر، يسعون إلى السيطرة، وفرض القانون والنظام وحماية المستشفيات والمباني العامة، وتقديم المساعدات للأحياء، وفرض اللباس الإسلامي، والفصل بين الجنسين، وإغلاق الحوانيت التي تبيع أشرطة الموسيقى. لقد استولوا على المساجد، ومراكز تقديم المساعدات الخيرية، والجامعات والمستشفيات. وفي الوقت ذاته، هنالك تقارير يومية عن قتل وحشي لمسئولي حزب البعث السابقين[P(T121T)]. إن قوة أتباع الصدر ليست غير قابلة للمنازعة: فالعصبية القبلية تلعب دوراً رئيسياً، وزعماء القبائل المتنفذين، والذين يكنون الولاء بشكل عام إلى السيستاني، على علاقات متوترة مع الصدريين.

[P(T119T)] إن هجرة أهل الريف امتدت على مدى طويل ومتزايد في العراق، وفي الفترات الأخيرة ساهم في تزايدها إهمال النظام البعثي في الجنوب. وتضم مدينة الصدر أيضا جيبا صغيرا يسكنه الاكراد الشيعة ويعرفون باسم أكراد الفيلي.

[P(T120T)] مقابلة ICG مع الشيخ رحيم، في مدينة الصدر، شباط 2004.

[P(T121T)] شاهدت ICG عددا من أعمال القتل تلك.

الموسيقى، أو تدخين السجائر)، وهي أمور تهم المواطن العادي. كانت حملاته القوية، وإن كانت مبطنة ضد نظام صدام متلازمة مع حملات لا تقل عنفاً ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. وحتى يومنا هذا ما زال أكثر المراجع السياسية اقتداءً في أوساط شيعة العراق.

لقد ورث مقتدى الصدر شبكة أبيه الخيرية الشاسعة، والمدارس والمساجد، وكذلك الجماهير العريضة من المؤيدين، وكثيراً من شعاراته ومخزون حِكَمه وأقواله، بما في ذلك جمهور واسع من المؤيدين على مستوى الشارع، ورفض قومي لرجال الدين ذوي الأصول الإيرانية من أمثال السيستاني، ومشاعر قوية من العداء لأمريكا[P(T117T)]. كما أن أتباعه الذين ظلوا في العراق طوال عهد البعث، ورثوا كذلك ثقافة سياسية أثر في صياغتها بشكل قوي أسلوب النظام القديم في تعبئة الشارع، وفي استخدام الشعارات المناهضة للإمبريالية، وتنظيم الاحتفالات الثقافية التي توزع فيها الجوائز على الشعراء الذين يسبحون بحمد محمد صادق الصدر.

إن قاعدة الصدر الشعبية تتركز في أحياء بغداد الفقيرة المتداعية، وفي مناطق جنوب العراق، ومعظم مؤيديه هم من العراقيين الذين ظلوا في العراق وتحملوا نظام البعث، والذين يشعرون بأنه لا السياسيين العائدين من الخارج، ولا رجال الدين غير السياسيين في النجف أو كربلاء –بما في ذلك السيستاني- يمثلونهم. وهم يتهمون الآخرين بأنهم احتفظوا بالصمت خلال حكم صدام، وأنهم لم يهبوا لمساعدة صادق الصدر.

إنهم يشعرون بالتهميش في ظل سلطة الحكم المؤقتة، والتي اختارت التعامل مع المنظمات الشيعية في المنفى مثل حزب الدعوة، والمجلس الإسلامي الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، مثلما كانوا مهمشين إبان الحكم البعثي. وقد عبر أحد الأعضاء الصغار في رابطة الأحرار – وهي واحدة من جمعيات ومؤسسات الصدر الثقافية والخيرية الكثيرة في مدينة الصدر- عن هذه المشاعر بقوله:

> لقد خرجنا جميعنا من غرف السجن الانفرادية في عهد صدام. لقد ضحت عائلاتنا بحياتها تحت حكمه الدكتاتوري. ولا تربطنا أية رابطة بجميع تلك الأحزاب السياسية التي عاشت برخاء في الخارج، في لندن وواشنطن وطهران. وليس من العدل أن يعود هؤلاء الأفراد الآن ليحكموننا[P(T118T)].

وبسلوك يتسم بالنظام، استطاع أتباع الصدر ملء فراغ القوة الذي أعقب الحرب، في أجزاء من الجنوب، وفي بغداد، مدينة الصدر هي المركز الرئيسي لقوة الحركة. وعندما تنظم المظاهرات يشحن فوراً سكان مدينة الصدر من الشباب، في حافلات توصلهم إلى الأقاليم. لذا، فإن فهم مغزى ذلك، لهو أمر مهم لتقييم طبيعته وعمقه. ضاحية فقيرة على الضفة الشرقية لبغداد، كانت تعرف سابقاً بـ"مدينة الثورة"، أو مدينة صدام، قبل أن أعيدت تسميتها وأصبحت تسمى بمدينة الصدر، بعد طرد صدام، إكراماً لذكرى صادق الصدر. ومع أن عدد سكانها غير معروف، فإنها أكثر ضواحي بغداد ازدحاماً بالسكان، وعلى الأرجح أكثرها كثافة كذلك.

[P(T117T)] كان صادق الصدر يرتدي عباءة بيضاء وهي لون الميت، من أجل أن يبين بأنه يتوقع أن يقتل في أي وقت. بعض مساعدي مقتدى الصدر يلبسون اللباس نفسه لكي يبينوا أن أرواحهم مهددة من قبل التحالف.

[P(T118T)] ICG، مقابلة مع شاب عمره 24 سنة في بغداد، في شباط 2004.

ليس غريباً أن يتصدر أتباع الصدر من الفقراء والمحرومين والمكبوتين منذ أمد بعيد، المقاومة حيث أنهم يخشون من إبعادهم عن أية صفقة سياسية يجري تصورها للفترة الانتقالية الحالية. كما لا يجب أن تسبب أي عجب لأي إنسان، بأنهم وهم يفعلون ذلك، فإنهم يستذكرون شعارات قوية للطائفة الشيعية وثوراتها الماضية – ثورات 1920 و1991 و1999. إنهم بذلك يبعثون برسالة قوية عن استعدادهم للعمل وتصميمهم على الخروج منها منتصرين هذه المرة. فليس عبثاً أن يطلق أنصار الصدر المسلحون على أنفسهم اسم جيش المهدي، وهي إشارة إلى منقذهم المفترض، الإمام الغائب الذي طال انتظاره، والذي يتوقعون عودته لوضع حد لمعانات الشيعة واضطهادهم.

إن حركة الصدر تشكل قطاعاً عراقياً مهما – الفقراء والمعدمون الشيعة من مدينة الصدر، ومن الجنوب. وفي ظل سلطة التحالف المؤقتة تم إقصاؤهم، كما أنهم شعروا بأنهم أقصوا، خلافاً للحركات الإسلامية الأخرى مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية؛ ولم يكن أمامهم سوى سياسة الشارع وشجب محموم للاحتلال وللطبقة السياسية التي تتعامل معه. ولكن، عندما يلتئم المؤتمر الوطني، فإن من الأهمية بمكان أن يعاد هذا الخطأ مرة أخرى.

وكما لاحظ خبير عراقي مرموق:

> على الولايات المتحدة ببساطة أن تقبل، بأن هنالك قوى سياسية على الساحة في العراق، تنظر إليها بعدم ارتياح. إنها لا تستطيع أن تملي السياسة العراقية، دون أن تصبح بوضوح، قوة استعمارية، وعليها أن تجتذب بتلك العناصر السياسية غير المرغوب فيها إلى محيط السياسة البرلمانية، حتى تتمكن تلك العناصر من إعادة منهجيتها وأهدافها ونزاعاتها، في أطر من الإجراءات الديمقراطية[P(T128T)].

د- القانون الإداري المؤقت

لقد ظهرت الأزمة الناشئة عن القانون الإداري المؤقت في 5 آذار 2004، عندما تمنع خمسة من أعضاء مجلس الحكم المؤقت الشيعة عن التوقيع عليه. وقد ذكروا اعتراضات آية الله السيستاني على فقرتين محوريتين، إحداهما تتعلق بشكل الرئاسة، والثانية تنص على حق أي ثلاث محافظات، بأغلبية ثلثي أصوات السكان، من رفض الدستور الدائم. الفقرة الأخيرة كانت بمثابة إعطاء الأكراد حق النقض في حالة عدم رضاهم عن الإقليم الفدرالي وسلطاته التي منحتها لها الوثيقة[P(T129T)]. وقد أعقبت ذلك مشاورات حادة بين مكتب السيستاني ومجلس الحكم المؤقت، بينما كان الزعماء الأكراد يعلنون بأنهم سوف لا يقدمون أية تنازلات.

في موجز وضعته ICG قبل فترة، جاء فيه ما يلي: إن من الخطأ استبعاد الصدر. فما زال يستمتع بقسط كبير من التأييد الشعبي، ويبدو أنه يسيطر على عدد كبير من المساجد وغيرها من المؤسسات والتي عمل على وضع يده عليها منذ البداية[P(T122T)]. وقد حذرت ICG كذلك قائلة: "مادام أنه ليس له مقعد في مجلس الحكم المؤقت، فإن الشارع هو الساحة الوحيدة التي يستطيع الصدر إظهار عضلاته السياسية عليها"[P(T123T)]. ما زالت هذه التقييمات قائمة، على الرغم من الضغوط التي يخضع لها الصدر من أقرانه رجال الدين الشيعية ووجود انقسامات داخل حركته[P(T124T)]. ومع أن أتباعه يشكلون أقلية في أوساط الشيعة، إلا أنهم ذوو أصوات عالية وفياضة ومهيئون للتعبئة أكثر من غيرهم. إن حركة الصدر ما زالت عنصراً هامشياً, ولكنها يمكن أن تصبح عنصراً مركزياً إذا أسيء التعامل معها وإذا ما ارتكبت أخطاء بشأنها[P(T125T)].

إن العمل على تهميش وإقصاء الحركة يمثل خطأً أولياً. وإن قرار سلطة التحالف المؤقتة، الذي اتخذ في 28 آذار 2004، بإغلاق جريدة مؤيديه، والتي لا تطبع سوى بضعة آلاف من النسخ، ولا تملك سوى موارد شحيحة، ولم تكن تحظى بتوزيع واسع، وتبع ذلك إلقاء القبض على أحد كبار مساعديه في 3 نيسان، كان خطأً آخر. فكلما أصبح محط أنظار رئيسي في مقاومة الاحتلال، كلما ارتفع مركزه ونما. وكما شاهدت ICG، فإن العراقيين الذين كانوا قبل أسبوع مضى يشيحون بوجوههم عن الصدر وينتقدون غروره خلال ظهوره في صلاة الجمعة، والذي يسعى من خلاله إلى كسب التغطية الإعلامية والدعاية لنفسه، وكذلك شخصيته الصارخة للسلطة، أصبحوا فجأة يعربون عن تأييدهم له وإعجابهم به[P(T126T)]. وقد تبين للمراقبين في البصرة وبغداد بأن تحدي مؤديه للقوة العسكرية الأمريكية، قد كسبت له آلافاً من الأنصار الجدد، في الأيام القلائل الأولى على بدء الاحتجاجات. ولاحظ أحد المراقبين العراقيين "بأنه حتى الذين يكنون الكراهية له، انضموا إلى صفوفه عندما تصادم مع الولايات المتحدة"[P(T127T)].

P(T122T) موجز ICG، بعنوان، شيعة العراق تحت الاحتلال، ص. 20.

P(T123T) 123 نفس المرجع ص. 22.

P(T124T) منذ منتصف عام 2003 ترك عدد من أفراد حركة مقتدى وألفوا منظمات متفرعة. وتضم هذه المنظمات حزب الفضيلة الإسلامي الذي يعارض لجوء الصدر إلى العنف ضد قوات الاحتلال والذي يحث على أن تكون الانتخابات هي الخيار الوحيد القادر على إقامة تمثيل وطني شرعي. مقابلة ICG مع الدكتور نديم عيسى الجابري، السكرتير العام للحزب في بغداد، في 4 آذار 2004؛ وكذلك حركة العراق الإسلامي التي تتمسك بإسلام أكثر حداثة. "إن إسلامنا ليس حول جلد الذات. واليوم فإن الشباب الذين يتبعون مقتدى اتباعا أعمى أو دون تفكير ينغمسون في الطقوس. إنهم على درجة كبيرة من العاطفية، ويمكن أن ينجرفوا بسهولة". مقابلة ICG مع أحد أعضاء الحركة في بغداد، في شباط 2004.

P(T125T) مقابلة ICG مع محلل شيعي، لندن، نيسان 2004. وقد علق محلل آخر قائلا: "لقد فشلوا في التعامل معه في الأيام الأولى للاحتلال بينما كان منشغلا ببناء تنظيم، ثم واجهوه بعد أن ارتفع الإحباط الشعبي وبعد أن أصبح أكثر قوة. لقد أخطأت خطة التحالف في توقيتها وفي تقدير الأثر الذي سوف تتركه إجراءاتها". مقابلة ICG، لندن، نيسان 2004.

P(T126T) مقابلات ICG في البصرة وبغداد، نيسان 2004.

P(T127T) مقابلات وملاحظات ICG خلال الأسبوع الأول من شهر نيسان 2004. وقد أعرب تلميذ عراقي عن دهشته لمدى التأييد الذي يلقاه الصدر. "يبدو أن أي إنسان يقف في مواجهة الاحتلال سوف يكتسب شعبية". مقابلة ICG مع تلميذ عراقي، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T128T) جوان كول، شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، 20 نيسان، 2004.

P(T129T) يقول النص: "يكون الاستفتاء العام ناجحاً وتعتبر مسودة الدستور نافذة إذا تمت موافقة أغلبية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفض من قبل ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر". حول هذا الموضوع انظر التقرير الذي وضعته ICG، تقرير الشرق الأوسط، رقم 26، أكراد العراق: نحو حل تاريخي وسط؟، نيسان 8 2004، ص18-20.

الدولة المؤقت يفتقر إلى الشرعية، ما دام أنه لم يفز بإقرار مجلس وطني منتخب. "وبعبارة أخرى، تاركين الباب مفتوحاً أمام التعديل أو حتى الرفض، ومنحين باللائمة عليه على اعتبار أنه يشكل عقبة على طريق وضع دستور دائمP(T132T). وفي رسالة بعث بها إلى الإبراهيمي وبتاريخ 19 آذارP(T133T)، اشتكي السيستاني قائلاً:

> إن المجلس الوطني المقبل سوف يكون مقيداً بكثير من القيود التي سوف تحول بينه وبين قيامه بأداء ما يراه متفقاً مع مصالح الشعب العراقي. إن مجلساً غير منتخب – كمجلس الحكم المؤقت- بالتنسيق مع سلطات الاحتلال. قد دسّت على المجلس الوطني المستقبلي، قانوناً غريباً لإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية. كما أنهما فرضا –وهذا أمر غاية في الخطورة- مبادئ معينة، وأنظمة وآليات فيما يتعلق بوضع الدستور الدائم وتنظيم الاستفتاء.

وأضافت الرسالة إلى ذلك قائلة "إن الانتخابات التي بذل فيها السيستاني كل هذا الجهد، سوف تفقد الكثير من معناها ولن يكون لها سوى فائدة قليلة". وقد ركز السيستاني على ذلك البند في قانون الإدارة المؤقت الذي يشير إلى رئاسة مجلس تتألف من ثلاثة أعضاء، يترتب عليهم اتخاذ كافة القرارات بالإجماع، قائلاً أن ذلك من شأنه أن يشكل عقبة كأداء في وجه اتخاذ القرارات، وإن من شأنه أيضاً أن يكرس الطائفية في النظام السياسي، وبالتالي فتح الطريق أمام تقسيم البلادP(T134T). وصرح ناطق بلسان السيستاني على انفراد بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها أن يكتسب القانون الإداري المؤقت الشرعية، هو أن يتم إقراره من قبل مجلس وطني منتخبP(T135T). مثل هذا الإجراء سوف يسمح بإجراء تعديلات من قبل المجلس نفسه وبالتالي، قد يؤدي إلى رفضه بشكله الحالي.

وقبل ذلك بأسابيع عدة، أصدرت منظمة ترتبط ارتباطاً بعيداً بمكتب السيستاني، قائمة بالاعتراضات على قانون الإدارة

وقد أمكن التغلب على الأزمة، كما يبدو، عندما غير السيستاني رأيه، وهكذا تم توقيع القانون في 8 آذارP(T130T). ورغم ذلك، فقد وضع اثنا عشر عضواً شيعياً من مجموع ثلاثة عشر عضواً شيعياً في مجلس الحكم، تحفظات، تهدد، بإدخال تعديلات في وقت لاحق، على تلك الأجزاء في الدستور التي يعتبرونها غير مقبولةP(T131T). ولم يكن الحبر قد جف عندما أصدر مكتب السيستاني بياناً جديداً صادراً عنه، يؤكد فيه بأن قانون

P(T130T)P اشتمل القانون الإداري المؤقت على لائحة بالحقوق، وكذلك على بنود مفصلة، وضعت لتحكم المرحلة الانتقالية نحو حكومة عراقية منتخبة تتمتع بالسيادة، بما في ذلك على الوجه الأخص: الاعتراف بالإسلام "كدين الدولة الرسمي"، أي أن يعتبر مصدر التشريع (المادة 7أ). وكلمات أخرى، وخلافاً لمطلب الإسلاميين، فإن الإسلام لن يكون المصدر الوحيد أو حتى الرئيسي للتشريع، في العراق الجديد.

حق العراقيين في حمل أكثر من جنسية واحدة، وحق استرجاع الجنسية العراقية لأولئك الذين خسروها، أو الذين سحبت منهم. (المادة 11).

أن تبقى سارية المفعول جميع القوانين التي تكون سارية في 30 حزيران 2004، بما في ذلك "القوانين والأنظمة، والأوامر، والتعليمات التي أصدرها مجلس الحكم المؤقت (المادة 26).

إقامة مجلس وطني يضم 275 عضواً للمرحلة الانتقالية، على أن ينتخب في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني 2005 (المواد 30-31).

البند الذي يتحدث عن إعطاء المرأة حصة لا تقل عن ربع مقاعد المجلس الوطني المادة 30س.

إنشاء سلطة تنفيذية تتألف من مجلس رئاسة ومجلس وزراء، برئاسة رئيس للوزراء. سوف يتولى المجلس الوطني انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة الثلاث: رئيس ونائبا رئيس، والذين يتوجب عليهم اتخاذ القرارات بالإجماع. ويتولى مجلس الرئاسة تعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. المواد (35-38).

إقامة مؤسسة عدل تتمتع بالاستقلال. (المادة 43).

الاعتراف بإقليم كردي في الشمال يتمتع بالحكم الذاتي. (يشمل هذا الإقليم محافظات اربيل، ودهوك، والسليمانية، وأجزاء من أقاليم مجاورة، خلافاً عن النظام الفدرالي للعراق الذي سوف يقام على أسس إدارية (وليس على أسس جغرافية أو عرقية)، مع منح الأقاليم سلطات ذات قيمة (المادة 53أ).

هذا يشكل اعترافاً رسمياً بالوضع السياسي القائم في كردستان العراق منذ عام 1992، ورفض للمطالب التي كان يقدمها غير العراقيين والقائلة بأن فدرالية مكونة من ثمانية عشرة محافظة هو الحل الوحيد للمسألة الكردية.

حق أغلبية ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات عراقية، على الأقل، في رفض إقرار دستور دائم (المادة 61س). وحيث أن تعبير "ثلاث محافظات" هو بمثابة اسم آخر للمحافظات الكردية الثلاث، فقد اعتبر هذا النص على أنه يمنح حق النقض للأكراد بالنسبة للدستور الدائم.

أن لا تكون إمكانية تعديل قانون الإدارة المؤقت إلا بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات في المجلس الوطني وبإجماع أصوات مجلس الرئاسة (المادة ب3).

وصف القوات المسلحة العراقية بأنها "الشريك الرئيسي في القوة متعددة الجنسيات العاملة في العراق تحت قيادة موحدة، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1511 عام 2003، وأية قرارات لاحقة خاصة بالموضوع. وبقاء هذا الترتيب نافذ المفعول حتى يتم إقرار دستور جديد وانتخاب حكومة جديدة بموجب الدستور الجديد (المادة 59ب).

P(T131T)P دكستر فيلكنز، "مجلس العراق، مع الشيعة المترددين، يوقعون على الميثاق". صحيفة *النيويورك تايمز*، 9 آذار، 2004. الشيعي الوحيد الذي لم يوقع على التحفظ كان حامد موسى، رئيس الحزب الشيوعي العراقي. ومصادر أخرى تشكك في أن يكون 12 عضواً قد وقعوا على الوثيقة، أو أن تكون توقيعات بعضهم مخلصة، ولم تكن في الحقيقة نتيجة ضغوط الزملاء عليهم.

P(T132T)P يقول البيان "إن أي قانون يعد في المرحلة الانتقالية لن تكون له شرعية إلا إذا تمت الموافقة عليه من قبل مجلس وطني منتخب. يضاف إلى ذلك، فإن هذا القانون يضع عقبات أمام الوصول إلى دستور دائم للبلاد، يحفظ لها وحدتها وحقوق أبنائها من جميع الإثنيات والطوائف. يمكن الاطلاع عليه فيه:
.http://www.sistani.org/messages/ghanoon.htm

P(T133T)P يمكن الاطلاع عليه في:
.http://www.sistani.org/messages/yasin2.htmlH

P(T134T)P حيث أن هنالك افتراض واسع الانتشار في العراق بأن أول رئيس للبلاد سيكون شيعياً، وأن نائبه سيكونان سني عربي وسني كردي، فإن اعتراض السيستاني على مبدأ الإجماع يمكن شرحه بتخوفه من أن ممثلي الطائفة الأقلية سيتمكنان من إيقاف القرارات التي يتخذها ممثل أكبر طائفة دينية في البلاد أي الشيعة. "وإذا أخذنا بعين الاعتبار أننا (أي الشيعة) نشكل 64% من مجموع السكان، فلماذا إذن لا نحصل إلا على رئيس واحد، بينما الأكراد –وهم الأقلية- يحصلون على رئيس واحد أيضاً؟ لذل فإننا نريد شخصاً إضافياً بحيث يكون لنا مثلان شيعيان في مجلس الرئاسة. مقابلة ICG، مع ممثل السيستاني في البصرة، (البصرة 24 آذار 2004).

P(T135T)P نقلها جوان كول "تعليق مدروس"، 27 آذار 2004، يمكن الاطلاع عليه على .http://www.juancole.comH

إن مخطط الإبراهيمي يبدو متحفظاً بالنسبة للقانون الإداري المؤقت، حيث لا يذكره سوى مرة واحدة فقط، كأحد الأسس لإنهاء مجلس الحكم المؤقت في 30 حزيران. إنه لم يخف شعوره بعدم الارتياح بالنسبة للقانون الإداري. وبالأخص بالطريقة الإقصائية غير الشاملة التي تم بها وضعه. وقد ردد موظفو الأمم المتحدة وجهة النظر هذه قائلين "إن التسرع الذي تم به وضع القانون الإداري المؤقت في شهر آذار هو الذي أدى إلى المشاكل التي نواجهها. إنه يؤثر سلباً على النتيجة النهائية وقد أوجد وضعاً أدى إلى استعداء السيستاني، وإلى إضعاف دور الإبراهيمي"[P(T140T)].

ويأمل الأخضر الإبراهيمي، بابتعاده عن القانون الإداري المؤقت أن يستجيب ولو جزئياً على الأقل، لتحذير السيستاني من أنه لن يكون طرفاً في أية اجتماعات أو مشاورات تجريها بعثة الأمم المتحدة في مهمتها القادمة في العراق، ما لم تتخذ الأمم المتحدة موقفاً واضحاً مفاده أن القانون لن يكون ملزماً لمجلس وطني منتخب، وأنه لن يذكر في أي قرار جديد يصدره مجلس الأمن حول العراق[P(T141T)]. وقد لاحظ محمود عثمان عضو مجلس الحكم المؤقت: "إن الإبراهيمي لم يذكر، حتى مجرد ذكر، القانون الإداري المؤقت، كما أن مجلس الأمن الدولي في رأيي لن يتطرق إليه كذلك"[P(T142T)]. يبدو أن السيستاني وافق في المرحلة الآنيّة على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، وفي آخر زيارة قام بها الإبراهيمي، تحدث هاتفياً مع محمد رضا، وهو ابن السيستاني، المتنفذ، على الرغم من أنه لم يستطع السفر إلى النجف بسبب الأحوال الأمنية.

أما هل يوصي الإبراهيمي ومعه الأمم المتحدة بإعادة فتح هذه الوثيقة فهو أمر آخر. فالبعض، ومنهم من هم في الأمم المتحدة قد دعوا إلى ذلك -وبالأخص، إعادة التفاوض بشأن حق النقض الذي أعطي للأكراد، وكذلك صلاحية المجلس الوطني المنتخب في تعديل قانون الإدارة المؤقت– كخطوتين من شأنهما تعزيز مكانة السيستاني في أوساط الشيعة، والحد من شعبيته مقتدى الصدر المتنامية، وضمان تأييد الطائفة الشيعية تأييداً تاماً للعملية السياسية الانتقالية. وقد أوضح الإبراهيمي نفسه بأنه كخطوة أولى يجب أن يبذل جهد لشرح قانون الإدارة للسيستاني ولكنه "إذا كان الأمر المؤقت، وثم توزيعها على نطاق واسع[P(T136T)]. وقد تضمنت القائمة هجوماً لاذعاً على ذلك البند الذي يتطلب أغلبية ثلاثة أرباع المجلس الوطني، لتعديل أي بند في قانون الإدارة المؤقت، ووصفت ذلك بأنه محاولة للنيل من الديمقراطية ومن قوة الأغلبية الشيعية.

"لن تتمكن غالبية الشعب العراقي، حتى أغلبية 74% من تغيير أي بند في هذا القانون، والذي وضعه أفراد غير منتخبين. أليس هذا حكم الأقلية للأغلبية؟ يضاف إلى ذلك، أن عضواً واحداً من أعضاء مجلس الرئاسة يستطيع أن يمنع إدخال أي تعديل على أية مادة في هذا القانون، حتى لو وافق عليه جميع أعضاء المجلس الوطني. هل هذه هي الديمقراطية التي وعدوا بها العراق؟"[P(T137T)].

كما أفرز للنقد الحاد ذلك البند في القانون الذي يمنح الأكراد ما يوازي حق النقض فيما يتعلق بالدستور الدائم، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى حل المجلس الوطني وإعادة كتابة الدستور: "سوف نجد أنفسنا في حلقة مفرغة. وربما لن يكون ممكناً وضع دستور دائم لسنوات قادمة. وهكذا، فإن القانون المؤقت يصبح قانوناً دائماً. ويضيف البيان أن ذلك سوف يشكل إنجازاً حقيقياً من قبل سلطات الاحتلال، أن يتم الحصول على موافقة على دستور شبه دائم، دستور يلبي أهداف سلطات الاحتلال الاستراتيجية، حتى ولو جاء ذلك على حساب إلحاق الضرر بوحدة العراق. ويدعو البيان المواطنين العراقيين إلى رفع أصواتهم عالياً، بطلب تعديل القانون، عن طريق إدخال تغيرات ضرورية بالملحق، يتم إعدادها في الشهور القادمة، وأن يتم تنظيم حملة لجمع التوقيعات من المواطنين، مطالبين بذلك[P(T138T)].

لقد ترشح النشاط السياسي الذي قام به السيستاني حول الفترة السياسية الانتقالية إلى الشارع الشيعي، مطلقاً مظاهرات ضد القانون الإداري المؤقت، وحملة شعبية واسعة لجمع التوقيعات على عريضة تندد بالقانون. والرسالة التي خرجت، وإن كانت متشعبة، كانت واضحة بالنسبة لنقطة واحدة: إن لدى السيستاني القوة لوقف نفاذ قانون الإدارة المؤقت بشكله الحالي، إن لم يكن عن طريق أمر مباشر، فعن طريق أفعال الكثيرين من أنصاره في صفوف الطائفة الشيعية، وبالأخص بين العناصر الأكثر راديكالية، والذين قد لا يملك القوة للسيطرة عليهم[P(T139T)].

بالاحتجاج أو أن يقوم بمظاهرات احتجاج واسعة والتوقف عن العمل في جميع المدن العراقية". نقلت عن جون. ف. بيرنز، في صحيفة *النيويورك تايمز*، في 28 آذار 2004، في بحث بعنوان "رجل دين ربما ينذر العراقيين بوجوب رفض الحكومة الجديدة". ليس واضحاً ما إذا كان رجل الدين محمد باقر المهدي في الكويت يمثل وجهة نظر السيستاني، أم أنه كان يطلق العنان لأفكاره هو. فقد نقل عن مساعد للسيستاني قوله، جواباً على بيان رجل الدين في الكويت، بأن السيستاني لن يذهب إلى حد الدعوة إلى الاحتجاجات إذا أهملت مطالبه. وقد نقل ذلك في بحث نشرته *الديلي ستار*، في 30 آذار 2004، تحت عنوان "الأمم المتحدة تشترك في النقاش الدائر حول نقل السيادة إلى العراق، لتدفعه بعجلة الانتخابات". وأضاف مساعد السيستاني قائلاً: "إن السيستاني لا يفكر بالدعوة إلى المظاهرات في البلاد، لأنه لا يريد إحداث الفوضى". وقد نقل هذا القول جوان كول، في 29 آذار 2004 تحت عنوان "تعليق مدروس"، ويوجد في: http://www.juancole.comH. وأوضح رجل دين ثالث بأنه قد تحدث احتجاجات، ولكنها لن تكون احتجاجات عنيفة. نقلت في جريدة *الواشنطن بوست*، بتاريخ 29 آذار 2004.

P(T140T)P مقابلة مع ICG، نيويورك، نيسان 2004.

P(T141T)P رسالة السيستاني إلى الإبراهيمي.

P(T142T)P مقابلة تلفونية ل ICG ، بغداد، 18 نيسان 2004.

P(T136T)P جمعية النور للثقافة والوعي الإسلامي "بيان حول المخاطر التي لاحظتها في قانون العراق المرحلي"، 12 آذار 2004، أعطي ل ICG من قبل السيد عماد البطاط، ممثل السيستاني في البصرة.

P(T137T)P المرجع نفسه.

P(T138T)P وقد قال السيد عماد البطاط، ممثل السيستاني في البصرة إلى مجموعة إلى ICG، ما يلي: "السيستاني لم يرفض القانون المؤقت برمته أبداً. وإنما هو عارض بعض أجزاء حساسة فيه". الاعتراض الرئيسي: أن القانون المؤقت هو في الحقيقة القانون الدائم، لأن القانون الإداري المؤقت "هو، في الحقيقة، يقول بأن أية تغييرات عليه ممكنة فقط إذا وافق عليها الجميع. وإذا أخذنا بعين الاعتبار انقساماتنا، فإن التغيير لن يحدث مطلقاً". مقابلة ICG في البصرة، بتاريخ 29 آذار 2004.

P(T139T)P انظر، على سبيل المثال "المخططات الأمريكية للعراق تحت النار"، الديلي ستار، 15 آذار 2004؛ وأنطون شديد "الشيعة ينتظمون لمنع مخطط الولايات المتحدة"، *الواشنطن بوست* 29 آذار، 2004. وقد أعلن أحد رجال الدين ممن يمثلون وجهة نظر السيستاني، في خطبة الجمعة، بأن السيستاني ربما يصدر فتوى جديدة "يعلن فيها" عدم شرعية جميع أولئك الذين ستنتقل السلطة إليهم في حزيران"، إذا لم تنفذ التغييرات التي طلبها على قانون الإدارة المؤقت وأنه ربما "يأمر الشعب العراقي

في عراق موحد مرة أخرى، دون ضمانات دستورية ودولية"P(T146T).

يضاف إلى ذلك، فإن درجة العداء للقانون الإداري بين الشعب العراقي هي مسألة قابلة للأخذ والعطاء. فإذا كان السيستاني يملك أي تأييد في صفوف الأكراد والعرب السنة، فإن مثل هذا التأييد أصبح متلاشياً، بسبب تراجعه عن معارضة الوثيقةP(T147T)، مما مكن مجلس الحكم من التوقيع عليها في 8 آذار. ويقول المراقبون بأن السيستاني قد تمادى في مطلبه ثم تراجع للمرة الأولى، عندما أدرك بأنه قد خسر الحجة المعنوية الرئيسية بتحوله عن المطلب الأساسي المتعلق بالانتخابات. وقد علق أحد مسؤولي سلطة الاحتلال قائلاً: "إن نظرته المبسطة للديموقراطية – أن تكون ممثلة للأغلبية –دون اعتبار لمصالح الأقلية- ليس له ذلك الوقع الذي تثيره دعوته للانتخاباتP(T148T)". وعلق أحد المسؤولين الأوروبيين في السلك الخارجي قائلاً: "بدعوته للديمقراطية –وهي ضربة معلم- فإن السيستاني يكون قد استنفذ ذخيرتهP(T149T)".

وبدلاً من إعادة التفاوض حول قانون الإدارة، فإن مخاوف السيستاني وأتباعه، من أن تتخذ قرارات ذات أثر بعيد المدى، من قبل هيئات تفتقر إلى التمثيل، يمكن الاستجابة لها جزئياً بطريقتين: أولاً، بالتأكيد بأن بنودها ليست سوى مرحلة وأنها "لن تقيد أيدي واضعي الدستور الدائم، ومع أن هذا لا يعالج اعتراضهم على ممارسة حق النقض من قبل الأقلية في عملية وضع الدستور الدائم. ثانياً، عن طريقة تقييد صلاحيات الحكومة المرحلية المؤقتة. ورغم يحتاج إلى مزيد من الجهد، فإننا سوف نعمل أكثر من ذلكP(T143T)". ويقول مؤيدو إعادة بحث قانون الإدارة بأن تلك الوثيقة قد خلقت نافذة إلى الصدر للانتقال من المقاومة السلبية إلى المقاومة النشطة والاحتجاجات العنيفة في أوائل شهر نيسان. ويضيفون إلى ذلك قائلين بأنه إذا لم يبذل جهد الآن لمعالجة هذه القضية، فإن النظام السياسي العراقي سوف يشكل قطاراً متجهاً نحو لاصطدام، عندما يحاول المجلس الوطني المنتخب تجاوز قانون الإدارة. ووفقاً لهذا المنطق، فإن المؤتمر الوطني أو المجلس الاستشاري يمكنهما بالتعاون مع الأمم المتحدة، إعادة النظر في قانون الإدارة، وأن يعطيا الفرصة لتعديله بطريقة تراعي مصالح الأطياف العراقية الرئيسية. إنهم يوضحون بأن بالإمكان إيجاد بديل يراعي مخاوف السيستاني ومتطلبات الأكراد في آن معاً، وعلى سبيل المثال، يطلب أن يكون إقرار الدستور بموافقة 80% من أعضاء المجلس الوطني، وبالتالي نقل موضوع حماية الأكراد من التصويت العام إلى الحلبة البرلمانيةP(T144T).

ليس من شك بأن العملية انطوت على عيوب فادحة وأن قانون الإدارة كان في وضع أفضل كثيراً لو أن الذين وضعوه كانوا جهات أكثر تمثيلاً من مجلس الحكم المؤقت وسلطات التحالف المؤقتة. ولكن، وعلى الرغم من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت، فإن الأخطار الكامنة في إعادة التفاوض حوله كبيرة. فقد كانت المفاوضات الأصلية شاقة وتطلبت الكثير من التنازلات من جميع الأطراف المعنية. لذا، فإن إعادة فتح قانون الإدارة، من شأنه أن يفتح صندوق عجب من المطالب المتزايدة، من قبل فئات الشعب العراقي المختلفة. وإن تعديلاً محدوداً سوف يكون استحالة عملية، ذلك إن أي تعديل طفيف في ظاهره سوف يؤدي إلى مراجعة على أوسع نطاق. ذلك أن بند ممارسة الفيتو من قبل الأقلية، على وجه الخصوص، إن كان المفتاح الذي أدى إلى قبول الأكراد بالقانون. فإذا ما حذف، فإن من المتوقع أن ينبروا بمجموعة من المطالب الأخرى، تتركز، على سبيل المثال، على وضع مدينة كركوكP(T145T). بل إن محمود عثمان، وهو عضو مناوب في مجلس الحكم المؤقت عن الأكراد، لمّح في معرض رده على تدخل السيستاني، بأن الأكراد قد ينسحبون قائلاً: "إن الأكراد لن يدخلوا

P(T146T) ذكرت في بحث وضعه شارلز سنو، بعنوان "المسرح السياسي"، ميدل إيست إكونمك سيرفيه، مجلد 47، رقم 13، 29 آذار 2004. وموجود على: http://www.mees.comH. إن اللغة التي استعملها الزعماء الأكراد مثل محمود عثمان ذات مغزى. إن العبارة التي تتحدث عن الدخول في عراق موحد تلمح إلى أن الأكراد كانوا خارجه (خلال 1991-2003)، أو أنهم لم يشعروا أبداً بأنهم كانوا ينتمون إليه. من وجهة نظرهم، وبذهاب النظام السابق، فإنهم الآن ينظرون في الانضمام إلى دولة الشعب العراقي التي بذلك تصبح موحدة، وبالتالي يصبحون مواطنين عراقيين بكل ما في الكلمة من معنى، لأول مرة في تاريخهم.

P(T147T) ذكر أن قانون الإدارة المؤقت قد نال تأييداً واسعاً في أوساط الشيعة (على الرغم من الاحتجاجات تحت راية السيستاني)، والسنة العرب (مع بعض الاستثناءات، وبالأخص بين الأكراد. العراقيون التركمان اعترضوا، بصورة خاصة، على الاعتراف بالإقليم الكردي، مع حزب واحد موالي للأتراك –جبهة التركمان العراقية- أعلنت "أن قانون الإدارة المؤقت هو قانون فاشل، نحن لا نريد أن ينظر إلينا كأقلية. نحن نمثل إحدى الطوائف الإثنية الكبيرة في العراق. وسوف نواصل السعي لنيل حقوقنا". سعد الدين محمد، نشرت في تركمان نيوز، بتاريخ 3 آذار 2004. وموجود على:
http://groups.yahoo.com/group/TURKMEN-MEDIA. وقد أيدت القانون الإداري المؤقت، منظمة واحدة على الأقل، من المنظمات الآشورية – الكلدانية، غير الربحية المتواجدة في الولايات المتحدة، وهي تدعي التحدث باسم تلك الطائفة، قائلة: "إنه يعطي بعض الأمل، ولكنه أمل مشوب بسحب كثيرة مثيرة للقلق، (نابعة من القلق، بالدرجة الأولى، عن السيطرة الكردية على الشمال). الجمعية الآشورية الأكاديمية، "الكلدانيون – الآشوريون في العراق والدستور المؤقت". ورقة عمل، نشرت في 1 آذار 2004. موجود على:
http://www.aas.net/aasmain.htm.

P(T148T) رسالة E-Mail إلى ICG، آذار 2004.

P(T149T) مقابلة مع ICG، آذار، 2004.

P(T143T) مقابلة لICG ، نيويورك، نيسان 2004. انظر بحث "أزمة العراق" الذي نشرته صحيفة *الواشنطن بوست* في 11 نيسان 2004 للكاتب إسحاق نقاش، في صحيفة *النيويورك تايمز*، 10 نيسان 2004.

P(T144T) مقابلة مع ICG، نيويورك، نيسان 2004؛ انظر كذلك مقابلة الإبراهيمي مع شبكة إي بي سي.

P(T145T) انظر تقرير ICG: "أكراد العراق" المذكور آنفاً: "وقد أبلغ مسؤول الإدارة المؤقت قبل 30 حزيران، ومن ثم فقط بموجب البنود الواردة فيه، أي فقط، بعد انتخاب المجلس الوطني. غني عن القول، بأن حكومة تتمتع بسيادة حقيقية ستكون قادرة على فعل ما تشاء، ولكن مجلس الحكم المؤقت ونحن نظل واثقين بأن القانون الإداري المؤقت، سوف يظل ساري المفعول طيلة الفترة الانتقالية، حيث أنه في خلاف ذلك، لن يكون هنالك إطار قانوني تكون الحكومة الجديدة قادرة على العمل من خلاله. فإذا ما أرادت الحكومة الجديدة تعديله، فإنها، على الأغلب، سوف تلاقي صعوبات مع مختلف الطوائف داخل العراق، وبالأخص مع الأكراد، الذين قبلوا بتعديلات مختلفة، من أجل ضمان الموافقة على قانون الإدارة المؤقت، في المقام الأول". رسالة بالبريد الإلكتروني، بتاريخ 25 نيسان 2004.

عن إقامة والحفاظ على الاستقرار والأمن في شتى بقاع العراق، وأن تدرب وتسلح وتساعد قوات الأمن العراقية على تحمل عبء كونها المسؤولة بدرجة رئيسية عن الأمن داخل العراق، وكذلك، ضمان أمن كافة مؤسسات وأشخاص الأمم المتحدة في العراق.

- مثالياً، يمكن للمجلس الاستشاري أن يوافق على مثل هذا الوجود، بطريقة تخفض على أقصى حد ممكن، الضرر السياسي المحتمل. وقد ذكر خياران؛ أولاً، أن يعطى الفرصة لرفض (ولكن ليس الموافقة) على بقاء القوة متعددة الجنسيات: وبعبارة أخرى، دون اتخاذ قرارا صريح برفض بقاء تلك القوات، وبالتالي يعتبر المجلس وكأنه وافق على ذلك البقاء. ثانياً، يمكن أن يؤيد قرار مجلس الأمن بعد صدوره والذي يتضمن إقامة المؤسسات لما بعد 30 حزيران، كما يعيد تفويض القوة متعددة الجنسيات[P(T151T)]. وبينما يرحب باتخاذ المجلس الوطني لعمل ما، يشير إلى موافقته على تفويض القوة المتعددة الجنسيات، فإن محاولة دفع هذه الخطوة إلى المقدمة، ووضعها علناً وبشكل مطلب على عاتقه، سوف ينطوي على مغامرة كبيرة. إذ أن ذلك سيضيف مسألة بالغة الإحراج إلى وضع متوتر أصلاً[P(T152T)].
- واستجابة للحساسيات الكبيرة التي أحدثتها أحداث الفلوجة الأخيرة، وغيرها، فإن من الضروري أن تكون هنالك آلية يقيمها مجلس الأمن، للتأكد من أن أية عمليات عسكرية كبيرة لن تتم بدون موافقة عراقية، لأسباب عملية، والتي ستعني بالضرورة موافقة الحكومة المؤقتة. وهذا يتطلب اتفاقية خاصة حول وضع تلك القوات وهي مفاوضات عليها أن تنتظر انبثاق حكومة تمثل الشعب تمثيلاً كاملاً بعد انتخابات كانون الثاني عام 2005، وبدون التدخل بالأعمال اليومية والقرارات العملياتية للقوات متعددة الجنسيات. ولكن يتوجب وضع آلية يكون مطلوباً بموجبها موافقة مشتركة على أية عمليات عسكرية كبيرة يخطط لها. إن غياب مثل هذه الاتفاقية بعد 30 حزيران سوف يعتبر حتماً تأكيد بأن الحكومة العراقية مجردة من أية سلطة أو صلاحية، وذلك من شأنه زيادة العداء للولايات المتحدة[P(T153T)]. إن إعطاء الحكومة العراقية قولاً فعالاً في القرارات ذات الطابع الاستراتيجي، يصبح أكثر أهمية وإلحاحاً عندما تذكر بأن موقف الولايات المتحدة هو: "إن قوة الدفاع المدني العراقية والجيش العراقي سوف يكونان، لأسباب ذلك، وإذا ما قرر العراقيون المجتمعون في المؤتمر الوطني، بأن تعديل قانون الإدارة هو أمر ضروري، فيجب أن تكون مسؤولية الممثل الخاص تقييم ما إذا كان هنالك توافق كاف، وما إذا كان بالإمكان تعديل قانون الإدارة، دون النيل من استقرار العراق السياسي وانتقاله إلى حكومة منتخبة.

هـ- وضع قوات الاحتلال

إن أحد أكثر الأمور تعقيداً بين جملة القضايا التي تبدو في الأفق، هو وضع قوات الاحتلال بعد الثلاثين من حزيران عام 2004. حالياً، وضع هذه القوات يغطيه قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1511) الذي "يخول قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة"، و"الذي ينتهي مفعوله عند إتمام العملية السياسية"، تكون ذروتها قيام "حكومة منتخبة معترف بها دولياً يقيمها شعب العراق.

هذا الأمر يثير مسائل قانونية وسياسية. فمن الناحية القانونية، يمكن القول بأن هذه السلطة سوف تبقى قائمة بعد 30 حزيران، ذلك أن الحكومة التي ستنشأ في ذلك الوقت، حتى بأكثر السيناريوهات تفاؤلاً، لا يمكن أن تعتبر "وكأنها أقيمت من قبل شعب العراق"، وهي مرحلة لن تجيء إلا في كانون الثاني 2005، بعد إجراء الانتخابات العامة[P(T150T)].

ولكن، من الناحية السياسية، فإنها أمر مختلف وأكثر صعوبة بمراحل. فمن ناحية، فإن مصداقية أية حكومة بمراقبة جديدة تزعم تمتعها بالسيادة، سوف تتعرض إلى امتحان عسير لمصداقيتها، إذا لم تعط أية كلمة عما إذا كانت ترغب في إبقاء قوات أجنبية على أراضيها، أو حول كيفية الشكل الذي يجب أن تتخذه عملياتها. ومن الناحية الأخرى، فأن تسأل الحكومة الجديدة – بطبيعة الحال ضعيفة وشكوك في شرعيتها- بأن توافق علناً على وجود قوات أجنبية، هو دعوة لفتح شقاق سياسي ضخم، ويقدم مساعدة لأولئك المصممين على تحدي شرعيتها وسلطتها في اتخاذ قرارات سياسية ذات طبيعة حساسة. إنها، بكل بساطة عملية خاسرة تماماً.

وكما لا حظنا أعلاه، فإن هذا الأمر يدعو مجدداً إلى التفكير في حكمة وصف ما سوف يحدث في 30 حزيران، كنقل كامل للسيادة، بدلاً من الشرح بصراحة بأن تلك الخطوة سوف لن تتم إلا بانتخاب حكومة جديدة يجب اتخاذ عدة خطوات لتقليل الضرر المحتمل:

- يجب أن يتضمن قرار مجلس الأمن الجديد الذي سوف يتخذ قبل 30 حزيران تفويضاً باستمرار قوات التحالف الموجودة حالياً بقيادة الولايات المتحدة. مثل هذه الخطوة ضرورية في غياب حكومة عراقية منتخبة وشرعية قادرة على اتخاذ قرار بدعوة أو عدم دعوة قوات أجنبية. بموجب ذلك تكون القوات المتعددة الجنسيات مفوضة بالبقاء إلى حين قيام حكومة عراقية منتخبة، يمكن لمثل هذه الحكومة أن تختار دعوة القوة الموجودة بالبقاء. تكون القوة متعددة الجنسيات مسؤولة، بين مسؤولياتها الأخرى

P(T151T)P مقابلة مع ICG، نيويورك، نيسان 2004.

P(T152T)P أبلغ ممثل سلطة التحالف ICG بما يلي: "كما أعلم، فإن المجلس الاستشاري لن يطلب منه تأييد إلى القوة متعددة الجنسيات حيث أن هذا سيتم، على الأغلب، في قرار أخير يتخذه مجلس الأمن. ومع ذلك، وإذا اختارت أن تفعل ذلك، فإننا نرحب بها". رسالة بالبريد الإلكتروني، 25 نيسان 2004.

P(T153T)P أبلغ مسؤول في حزب الباججي ICG، بأنه يتطلع ويأمل بدور قوي للأمم المتحدة في القوة متعددة الجنسيات، لأن المنظمة العالمية لن تعتبر قوة احتلال. مقابلة ICG مع باسم سليمان، ذكر آنفاً في 24 نيسان 2004.

P(T150T)P ليس الجميع متفقون. وقد أبلغ أحد الممثلين الدائمين في مجلس الأمن المجموعة الدولية، بأن الولايات المتحدة ملزمة قانوناً بالسعي لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن لتجديد انتدابها بعد 30 حزيران. مقابلة مع ICG، نيويورك، نيسان 2004.

6- الخاتمة:

إن الاحتجاجات العنيفة التي نشبت في أوائل نيسان 2004، هي بمثابة إشعار، حول الحاجة الملحة لإيجاد عملية سياسية شفافة وجامعة وذات مصداقية. المسألة ليست، كما يصورها المسؤولون الأمريكيون، ناشئة عن شيعة متطرفين (أو في الفلوجة سنة)، أو جهاديين من الخارج، بهدف نسف العملية السياسية التي تهدد بإعطاء السلطة إلى المعتدلين[P(T155T)]. الحقيقة القائمة هي أن العراقيين الذين لم يعطوا تأييدهم في السابق إلى أي من مقتدى الصدر، أو إلى المقاومين في المثلث السني، قد أيدوا ضمنياً الانتفاضة المسلحة، وهذه الحقيقة تؤيد القول بأنه ما لم تلب المظالم الأساسية التي يئنون تحتها، وما لم يتم شمول أطياف واسعة من العراقيين في العملية السياسية، فإن العنف سوف يزداد بدلاً من أن ينقص. حتى الآن، وقف الشعب العراقي كمتفرج على التجاذب ما بين سلطة التحالف ومجلس الحكم المؤقت. وما لم يتم إشراكهم في العملية السياسية، فمن غير المتوقع أن يتولوا الدفاع عنها.

العراق على شفا سكين. والخيارات المتاحة قليلة وسيئة، وهو انعكاس للقرارات غير الحكيمة التي اتسمت بها الإدارة الأمريكية للعراق منذ البداية. إن مبادرة الإبراهيمي، مع بعض التعديلات الضرورية قد تكون أفضل المسالك المتاحة، مع أنه لا يوجد أي ضمان بأنه، حتى هي نفسها، يمكنها وقف الانحدار نحو عدم الاستقرار، والانتفاضة والحرب الأهلية.

وإذا ما مني العمل السياسي في الفترة الانتقالية بالفشل، وإذا زادت ثورة مقتدى الصدر انتشاراً نحو كسب مزيد من الشيعة المعتدلين، أو السنة الأكثر تطرفاً، فقد يختار الزعماء الأكراد بدورهم طريقهم وحدهم بمعزل عن الآخرين.

كما لا يوجد أي ضمان بأن الخطة التي تضمنها هذا التقرير سوف تلقى من يأخذ بها. ومع أن إدارة بوش قد أعطت إشارات إيجابية، فإن تلك الإدارة قد تعارض في نهاية الأمر، موقفاً تصحيحياً راديكالياً، والذي يعطي للآخرين السيطرة النهائية على التطورات في العراق، في وقت تصبح فيه حظوظهم الانتخابية متوقفة على تلك التطورات. ومع انتشار الغضب ومع ممارسة قبضة عسكرية حديدية في العمليات في الفلوجة، وفي مدينة الصدر، والتطورات المتصاعدة في قلب المنطقة الشيعية والتي قد تؤدي إلى انتفاضة أكثر تصميماً، فإن الأمم المتحدة قد تحجم عن الوقوع في مأزق كانت قد أبعدت عنه فيما مضى. وقد تغري بلدان متزايدة بأن تحذو حذو إسبانيا، وبدلاً من تقوية التحالف تقرر الانسحاب منه.

بيد أن انقلاباً كاملاً في الموقف، من قبل إدارة عنيدة ومشاركة من قبل مجموعة دولية متشككة، قد يمثلان آخر أمل باق لتحقيق النجاح. ليس هنالك حاجة لتأجيل ذلك التاريخ الرمز المتمثل في 30 حزيران، بأية طريقة ذات معنى، ولكن على واشنطن أن تتراجع عن لهجتها الحالية حول "نقل السيادة"، والتي ترفع مدى التوقعات غير الحقيقية التي قد تأتى عن ذلك اليوم. يجب على الأمم المتحدة أن تطور خطة الإبراهيمي، مع أنها في حاجة إلى بعض عملية، تحت القيادة الموحدة للقوة متعددة الجنسيات[P(T154T)]. وبعبارة أخرى، فإن قوة الدفاع المدني العراقية والقوات المسلحة، سوف تكونان تحت السيطرة العملياتية لقائد القوة متعددة الجنسيات، لدى تنفيذ عمليات مشتركة.

لا يجب أن تكون لنا أي أوهام. ذلك أن تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، من مصر إلى إيران إلى المملكة العربية السعودية، يثبت إثباتاً قاطعاً بأن تواجد قوات أجنبية يشكل قضية متفجرة وقابلة للاشتعال. وإلى أن وما لم تجتمع معاً الأطياف السياسية العراقية المختلفة، حول رؤيا سياسية متناسقة، وما لم يصبح للعراق حكومة شرعية منتخبة، وتضع في الميدان قوة أمن يعتد بها وتتمتع بمصداقية، بأن التوتر الناشئ عن الحاجة إلى قوات أجنبية للحفاظ على الاستقرار من جهة، والمعارضة الوطنية لمثل تلك القوات، سوف يلقيان بثقلهما الشديد على مستقبل البلاد.

[P(T155T)] ذكر في دوجلاس جهل وورن هوج: "الولايات المتحدة تعتمد على الأمم المتحدة لحل قضية انتقال السلطة". جريدة النيويورك تايمز، 10 نيسان 2004.

[P(T154T)] تصريح أدلى به بول وولفويتز، مساعد وزير الدفاع أمام لجنة التسلح التابعة لمجلس الشيوخ 20 نيسان 2004.

التهذيب وتوابعها. أولاً، الحكومة المرحلية المؤقتة، وثانياً، المؤتمر الوطني، في حاجة إلى المزيد من إعمال الرأي. وعلى المجموعة الدولية أن تنغمس بعمق أبعد كثيراً، دبلوماسياً وعسكرياً، كلما أبدت الولايات المتحدة رغبتها بوضوح في نقل السلطة إلى الأمم المتحدة، وعندما تبين الأمم المتحدة بجلاء شروطها لتسلم تلك المسؤولية.

ومع أن هنالك أسباباً كثيرة للتشاؤم، فما زالت هنالك أرضية للأمل. وكما وجدت ICG، توجد على الرغم من العنف المنفلت، قاعدة من النوايا الحسنة تجاه الوجود الأمريكي والبريطاني على المستوى الشعبي، ما دام أن ذلك

بغداد/ بروكسل ، 27 نيسان 2004

ملحق أ

خارطة العراق

ملحق ب

ملخص حول المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

إن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG)، هي منظمة مستقلة غير ربحية متعددة الجنسيات يعمل بها 90تسعون) موظفا في 5 (خمسة) قارات، يعملون من خلال التحليل الميداني الموجهة للمستويات القيادية لمنع وحل النزاعات.

يعتمد أسلوب عمل ICG على البحث الميداني. وتتواجد فرق من المحللين السياسيين داخل أو بالقرب من البلدان المهددة باندلاع، وتصعيد أو إعادة وقوع النزاع المسلح. واستنادا إلى المعلومات والتقييمات التي تردها من الميدان، فإن ICG تضع تقارير تحليلية عديدة، تحتوي على توصيات عملية، وموجهة إلى صناع القرار الدوليين الرئيسيين. كما تصدر ICG نشرة شهرية بعنوان H[CrisisWatch](www.crisisweb.orgUTH) تتكون من 12 صفحة تحتوي على آخر تطورات الصراعات في المناطق المعرضة للصراع في العالم.

توزع تقارير ICG على نطاق واسع بواسطة البريد الإلكتروني والنسخ المطبوعة إلى المسؤولين في وزارات الخارجية والمنظمات الدولية، وأيضا توزع على نطاق عام بواسطة موقع المجموعة على الإنترنت وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وليبيريا غينيا، اثيوبيا, ارتريا, والصومال والسودان, اوغندا وزمبابوي.

وفي آسيا، في إندونيسيا وميانمار، وكيرجيستان، وطجيكستان، تركمنستان وأوزبكستان، والباكستان وأفغانستان وكشمير، ونيبال؛ وفي أوروبا، في ألبانيا، والبوسنة،وجورجيا، وكوسوفو، ومقودونيا،ومولدوفا، ومونتنجرو، وصربيا؛ وفي الشرق الأوسط في المنطقة جميعها من شمال إفريقيا إلى إيران، وفي أميركا اللاتينية، في كولومبيا.

تجمع ICG المساعدات من الحكومات، والمؤسسات الخيرية، والشركات والمتبرعين الفرديين. تقدم حالياً كلا من الحكومات والوكالات التالية تبرعات: وكالة التنمية العالمية الأسترالية ، وزارة الخارجية الفدرالية النمساوية، وزارة الخارجية والتجارة العالمية الكندية، وكالة التنمية العالمية الكندية، وزارة خارجية هولندا، وزارة الخارجية الفنلندية، وزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الألمانية، وزارة الخارجية الايرلندية، وكالة التعاون

يضم مجلس إدارة ICG شخصيات بارزة في حقول السياسة، والدبلوماسية والأعمال والإعلام، الذي يقدم المساعدة لجلب اهتمام صانعي القرار على امتداد العالم إلى تقارير المجموعة وتوصياتها. يرأس ICG رئيس فنلندا السابق مارتي أهتساري؛ رئيسها ومديرها التنفيذي هو وزير خارجية أستراليا السابق جارث إيفانز منذ شهر كانون يوجد مقر الإدارة الرئيسية ل ICG في بروكسل، ولها مكاتب استشارية في كل من واشنطن العاصمة، ونيويورك ولندن وموسكو. تعمل المجموعة حاليا في ثلاث عشر مركزا ميدانيا(في عمان، بلغراد، بوغوتا، القاهرة,فريتاون، اسلام اباد، جاكارتا، كتمندو, نيروبي، اوش، بريشتينا، سراييفو، وتبليسي) ويعمل محلليها في حوالي (30) منطقة معرضة للأزمات على امتداد أربع قارات. وفي إفريقيا، تشمل تلك المواقع بورندي، ورواندا،

العالمية اليابانية، وزارة خارجية لوكسمبورج، وزارة خارجية نيوزيلندا، وزارة خارجية جمهورية الصين (تايوان) وزارة الخارجية الدنمركية، وزارة خارجية النرويج، وزارة الخارجية السويدية، وزارة خارجية سويسرا وزارة خارجية تركيا، وزارة خارجية المملكة المتحدة والكمونويلث، وزارة التنمية المملكة المتحدة، وكالة التنمية العالمية الولايات المتحدة.

كما تتضمن قائمة المانحين من المؤسسات الخاصة ومن القطاع الخاص، أتلنتك فيلانتروبيز، مؤسسة كارنيجي في نيويورك، مؤسسة فورد، مؤسسة بل وملينذا جيتس، ومؤسسة وليام وفلورا هيولت، ومؤسسة هنري لوس، مؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر، صندوق جون ميرك، مؤسسة شارلز ستيوارت موط، مؤسسة أوبن سوسيتي، صندوق بلاوشيرز، وصندوق سيجرد راوزنج، مؤسسة سساكاوا للسلام، ومؤسسة سارلو، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، وفندجاو اورينت .

نيسان 2004

ملحق ج

التقارير والملخصات الصادرة عن *ICG حول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA

ARAB-ISRAELI CONFLICT

A Time to Lead: The International Community and the Israeli-Palestinian Conflict, Middle East Report N°1, 10 April 2002

Middle East Endgame I: Getting to a Comprehensive Arab-Israeli Peace Settlement, Middle East Report N°2, 16 July 2002

Middle East Endgame II: How a Comprehensive Israeli-Palestinian Settlement Would Look, Middle East Report N°3; 16 July 2002

Middle East Endgame III: Israel, Syria and Lebanon – How Comprehensive Peace Settlements Would Look, Middle East Report N°4, 16 July 2002

The Meanings of Palestinian Reform, Middle East Briefing, 12 November 2002

Old Games, New Rules: Conflict on the Israel-Lebanon Border, Middle East Report N°7, 18 November 2002

Islamic Social Welfare Activism in the Occupied Palestinian Territories: A Legitimate Target?, Middle East Report N°13, 2 April 2003

A Middle East Roadmap to Where?, Middle East Report N°14, 2 May 2003

The Israeli-Palestinian Roadmap: What A Settlement Freeze Means And Why It Matters, Middle East Report N°16, 25 July 2003

Hizbollah: Rebel without a Cause?, Middle East Briefing, 30 July 2003

Dealing With Hamas, Middle East Report N°21, 26 January 2004 (Executive Summary also available in Arabic)

Palestinian Refugees and the Politics of Peacemaking, Middle East Report N°22, 5 February 2004

Syria under Bashar (I): Foreign Policy Challenges, Middle East Report N°23, 11 February 2004 (also available in Arabic)

Syria under Bashar (II): Domestic Policy Challenges, Middle East Report N°24, 11 February 2004 (also available in Arabic)

Identity Crisis: Israel and its Arab Citizens, Middle East Report N°25, 4 March 2004

EGYPT/NORTH AFRICA*

Diminishing Returns: Algeria's 2002 Legislative Elections, Middle East/North Africa Briefing, 24 June 2002

Algeria: Unrest and Impasse in Kabylia, Middle East/North Africa Report N°15, 10 June 2003 (also available in French)

The Challenge of Political Reform: Egypt after the Iraq War, Middle East Briefing, 30 September 2003 (also available in Arabic)

Islamism in North Africa I: The Legacies of History, Middle East and North Africa Briefing, 20 April 2004

Islamism in North Africa II: Egypt's Opportunity, Middle East and North Africa Briefing, 20 April 2004

IRAQ/IRAN/GULF

Iran: The Struggle for the Revolution's Soul, Middle East Report N°5, 5 August 2002

Iraq Backgrounder: What Lies Beneath, Middle East Report N°6, 1 October 2002

Voices from the Iraqi Street, Middle East Briefing, 4 December 2002

Yemen: Coping with Terrorism and Violence in a Fragile State, Middle East Report N°8, 8 January 2003

Radical Islam in Iraqi Kurdistan: The Mouse That Roared? Middle East Briefing, 7 February 2003

Red Alert in Jordan: Recurrent Unrest in Maan, Middle East Briefing, 19 February 2003

Iraq Policy Briefing: Is There an Alternative to War?, Middle East Report N°9, 24 February 2003

War in Iraq: What's Next for the Kurds?, Middle East Report N°10, 19 March 2003

War in Iraq: Political Challenges after the Conflict, Middle East Report N°11, 25 March 2003

War in Iraq: Managing Humanitarian Relief, Middle East Report N°12, 27 March 2003

Baghdad: A Race against the Clock, Middle East Briefing, 11 June 2003

Governing Iraq, Middle East Report N°17, 25 August 2003

Iraq's Shiites under Occupation, Middle East Briefing, 9 September 2003

* The Algeria project was transferred from the Africa Program to the Middle East & North Africa Program in January 2002.

The Challenge of Political Reform: Jordanian Democratisation and Regional Instability, Middle East Briefing, 8 October 2003 (also available in Arabic)

Iran: Discontent and Disarray, Middle East Briefing, 15 October 2003

Dealing With Iran's Nuclear Program, Middle East Report N°18, 27 October 2002

Iraq's Constitutional Challenge, Middle East Report N°19, 13 November 2003 (also available in Arabic)

Iraq: Building a New Security Structure, Middle East Report N°20, 23 December 2003

Iraq's Kurds: Toward an Historic Compromise?, Middle East Report N°26, 8 April 2004

OTHER REPORTS AND BRIEFING PAPERS

For ICG reports and briefing papers on:

- Asia
- Africa
- Europe
- Latin America
- Issues
- *CrisisWatch*

Please visit our website www.crisisweb.org

ملحق د

أعضاء مجلس ادارة ICG

Martti Ahtisaari, Chairman
Former President of Finland

Maria Livanos Cattaui, Vice-Chairman
Secretary-General, International Chamber of Commerce

Stephen Solarz, Vice-Chairman
Former U.S. Congressman

Gareth Evans, President & CEO
Former Foreign Minister of Australia

S. Daniel Abraham
Chairman, Center for Middle East Peace and Economic Cooperation, U.S.

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Kenneth Adelman
Former U.S. Ambassador and Director of the Arms Control and Disarmament Agency

Richard Allen
Former U.S. National Security Advisor to the President

Saud Nasir Al-Sabah
Former Kuwaiti Ambassador to the UK and U.S.; former Minister of Information and Oil

Louise Arbour
Supreme Court Justice, Canada; Former Chief Prosecutor, International Criminal Tribunal for former Yugoslavia

Oscar Arias Sanchez
Former President of Costa Rica; Nobel Peace Prize, 1987

Ersin Arioglu
Member of Parliament, Turkey; Chairman, Yapi Merkezi Group

Emma Bonino
Member of European Parliament; former European Commissioner

Zbigniew Brzezinski
Former U.S. National Security Advisor to the President

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK; former Secretary General of the ANC

Jorge Castañeda
Former Foreign Minister, Mexico

Victor Chu
Chairman, First Eastern Investment Group, Hong Kong

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander, Europe

Uffe Ellemann-Jensen
Former Minister of Foreign Affairs, Denmark

Ruth Dreifuss
Former President, Switzerland

Mark Eyskens
Former Prime Minister of Belgium

Marika Fahlen
Former Swedish Ambassador for Humanitarian Affairs; Director of Social Mobilization and Strategic Information, UNAIDS

Yoichi Funabashi
Chief Diplomatic Correspondent & Columnist, The Asahi Shimbun, Japan

Bronislaw Geremek
Former Minister of Foreign Affairs, Poland

I.K.Gujral
Former Prime Minister of India

Carla Hills
Former U.S. Secretary of Housing; former U.S. Trade Representative

Asma Jahangir
UN Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions; Advocate Supreme Court, former Chair Human Rights Commission of Pakistan

Ellen Johnson Sirleaf
Senior Advisor, Modern Africa Fund Managers; former Liberian Minister of Finance and Director of UNDP Regional Bureau for Africa

Mikhail Khodorkovsky
Chief Executive Officer, Open Russia Foundation

Wim Kok
Former Prime Minister, Netherlands

Elliott F. Kulick
Chairman, Pegasus International, U.S.

Joanne Leedom-Ackerman
Novelist and journalist, U.S.

Todung Mulya Lubis
Human rights lawyer and author, Indonesia

Barbara McDougall
Former Secretary of State for External Affairs, Canada

Mo Mowlam
Former Secretary of State for Northern Ireland, UK

Ayo Obe
President, Civil Liberties Organisation, Nigeria

Christine Ockrent
Journalist and author, France

Friedbert Pflüger
Foreign Policy Spokesman of the CDU/CSU Parliamentary Group in the German Bundestag

Surin Pitsuwan

Former Minister of Foreign Affairs, Thailand

Itamar Rabinovich
President of Tel Aviv University; former Israeli Ambassador to the U.S. and Chief Negotiator with Syria

Fidel V. Ramos
Former President of the Philippines

Mohamed Sahnoun
Special Adviser to the United Nations Secretary-General on Africa

Salim A. Salim
Former Prime Minister of Tanzania; former Secretary General of the Organisation of African Unity

Douglas Schoen
Founding Partner of Penn, Schoen & Berland Associates, U.S.

William Shawcross
Journalist and author, UK

George Soros
Chairman, Open Society Institute

Pär Stenbäck
Former Minister of Foreign Affairs, Finland

Thorvald Stoltenberg
Former Minister of Foreign Affairs, Norway

William O. Taylor
Chairman Emeritus, The Boston Globe, U.S.

Ed van Thijn
Former Netherlands Minister of Interior; former Mayor of Amsterdam

Simone Veil
Former President of the European Parliament; former Minister for Health, France

Shirley Williams
Former Secretary of State for Education and Science; Member House of Lords, UK

Jaushieh Joseph Wu
Deputy Secretary General to the President, Taiwan

Grigory Yavlinsky
Chairman of Yabloko Party and its Duma faction, Russia

Uta Zapf
Chairperson of the German Bundestag Subcommittee on Disarmament, Arms Control and Non-proliferation